الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2016

جويلية 2017

الفهـــرس

التقديم العام.....

تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2016

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016

برنامج التعليم العالي.....

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2016

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج البحث العلمي.....

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2016

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج الخدمات الجامعية.....

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2016

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج القيادة والمساندة.....

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2016

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

التقـديـم العـــام

تهدف استراتيجية الوزارة إلى تطوير المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مشروع المخطط الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والذي تضمن جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حوصلتها في النقاط التالية :

- ✓ تحسين جودة التكوين الجامعي والتشغيلية للخريجين
- ✓ تشجيع البحث والتجديد
- ✓ ارساء الحوكمة الرشيدة وترشيد التصرف في الموارد
- ✓ مراجعة الخارطة الجامعية لضمان توازن أفضل بين الجهات
- ✓ تشجيع التكوين البيداغوجي للمدرسين
- ✓تطوير الخدمات الجامعية والإحاطة بالطلبة.

I. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال 2016:

يمكن حوصلة أهم أنشطة الوزارة المسجلة خلال سنة 2016 في النقاط التالية:

1. تفعيل برنامج اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي:

في إطار تفعيل إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وضعت الوزارة منذ شهر سبتمبر 2016 استراتيجية لتفعيل هذا الإصلاح وذلك بالتركيز على العناصر الأساسية التالية :

- انطلاق عملية تفعيل الإصلاح بناء على المخطط الاستراتيجي الذي أعدّته اللجنة الوطنية للإصلاح والذي صادق عليه مجلس الجامعات المنعقد بتاريخ 19 جانفي 2015.
- التغيير في طريقة العمل ووضع منهجية تشاركية لتفعيل الإصلاح بطريقة عملية.
- تحديد الأولويات لتيسير عملية التفعيل والتطبيق.
- فتح الحوار مع الأطراف التي غيّبت لحدّ الآن مثل الفاعلين الاقتصاديين، النقابات، الطلبة، نواب الشعب والذين يمثلون سند هام لتحقيق عملية تفعيل الإصلاح.
- تنظيم مؤتمر وطني لإصلاح للتعليم العالي والبحث العلمي.

وتتمثل مختلف المراحل لتفعيل الإصلاح في ما يلي :

- ✓ إحداث لجنة وطنية لتفعيل إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، يترأسها وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتتولى هذه اللجنة وضع رؤية واستراتيجية للتعليم العالي في أفق 2030 وإعداد مشروع جديد ينظم التعليم العالي
- ✓ إحداث لجان وطنية محورية انطلاقا من المحاور الخمس لمخطط الإصلاح على النحو التالي:

- المحور الأول : التكوين الجامعي والتشغيلية (اللجنة الأولى: الجودة والاعتماد، اللجنة الثانية : الانفتاح على المحيط والتشغيلية)
- المحور الثاني: البحث والتجديد (اللجنة الأولى : الهيكلة والحوكمة ، اللجنة الثانية : التثمين والعولمة)
- المحور الثالث : الحوكمة (اللجنة الأولى: استقلالية الجامعة ، اللجنة الثانية : حوكمة الإدارة)
- المحور الرابع : الخارطة الجامعية (اللجنة الأولى : الخارطة الجامعية واندماجها في محيطها، اللجنة الثانية: الحياة الجامعية)
- المحور الخامس : التكوين البيداغوجي للمدرسين (اللجنة الأولى : الأستاذ : نظام أساسي، تكوين وتقييم، اللجنة الثانية : طرق التكوين الحديثة).

2. في مجال التكوين ودعم تشغيلية خريجي الجامعة:

- ✓ مواصلة تركيز مراكز المهن واشهاد الكفاءات "4c" لدعم تشغيلية خريجي الجامعة:

تهدف مراكز المهن وإشهاد الكفاءات إلى المساهمة في دعم التشغيلية وتنمية الكفاءات وإشهادها وتطوير ثقافة المبادرة لدى الطلبة وخريجي التعليم العالي من خلال أنشطة الإعلام والتوجيه والتكوين التي يؤمنها.

يعتبر المركز حلقة وصل بين طالبي الشغل واحتياجات المشغلين للكفاءات ويكلف بما يلي :

ـ مساعدة طالبي الشغل أو التربصات من طلبة التعليم العالي وخريجيه على إيجاد شغل والمحافظة عليه من خلال تنظيم أنشطة تتعلق بالبحث عن العمل وتطوير الكفاءات والمهارات غير التقنية في التواصل والعمل الجماعي والمبادرة.

ـ تمكين المشغلين من التعرف على عروض التكوين وعلى طالبي الشغل والتربصات والتواصل معهم والتفاعل مع المدرسين الجامعيين بهدف تحسين إعداد الطلبة لسوق الشغل من خلال توفير السير الذاتية، ورصد فرص التربص أو التكوين بالتداول وتنظيم تظاهرات تجمع المشغلين وطالبي الشغل كورشات المسارات المهنية والندوات المهنية وزيارات التشغيل في المؤسسات الجامعية.

ـ تيسير استفادة المشغلين من البرامج التي تؤمنها الجامعة والمتعلقة بالترقية المهنية والتكوين المستمر وتطوير المهارات.

ـ تكوين الطالب في الكفاءات الأفقية بهدف تكوين شخصيته وتنمية كفاءاته وتدريبه على روح المبادرة وإكسابه معارف ومهارات ضمن البرامج التعليمية من أجل دعم التشغيلية.

ـ مساندة طلبة المستقبل من تلاميذ التعليم الثانوي على حسن اختيار مسارهم التكويني والمهني.

ـ توفير فرص التدريب والتكوين المستمر لفائدة قدماء خريجي مؤسسات التعليم العالي والبحث من العاطلين عن العمل.

ـ التنسيق مع الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تؤمن خدمات إشهاد الكفاءات وتنظيم حلقات التكوين المقضية للإشهاد في مختلف المجالات.

ـ إيواء أشغال مراكز الإشهاد وتنشيط أعمالها.

ـ صدر خلال سنة 2016 المنشور المتعلق بتنظيم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات كما تم احداث 13 مركز للمهن واشهاد الكفاءات "4c" بالتعاون مع عدة أطراف (الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية، وكالة التعاون الدولية الألمانية من أجل التنمية GIZ، المركز الثقافي البريطاني، الوكالة الجامعية الفرنكوفونية AUF ، المعهد الفرنسي بتونس) ليبلغ عدد المراكز 37 في موفى سنة 2016.

ـ كما تم تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية لإشهاد المشرفين على مراكز المهن في توجيه وإرشاد تكوين الطلبة

- ✓ دعما لمؤهلات الطلبة في اللغات الأجنبية تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الثقافي البريطاني يوم 27 جانفي 2016 حول التعاون في مجال التعليم والتدريس والتكوين في اللغة الانقليزية بالمؤسسات الجامعية التونسية ودعم تشغيلية الطلبة. كما تم تنظيم قرية اللغة الألمانية سنويا وآخرها التي تم تنظيمها بجربة من 17 إلى 31 جويلية 2016 وشارك فيها 150 طالبا تونسيا و 30 طالبا ألمانيا.
- ✓ اقرار مشروع الجامعة التونسية الألمانية بهدف دعم الشراكة الجامعية بين البلدين والاستفادة من المنوال الجامعي الألماني بالإضافة إلى تنشيط المبادلات الاقتصادية البينية والاستثمارات الألمانية بتونس. وستكون هذه الجامعة متعددة الاختصاصات وموجهة نحو سوق الشغل واحتياجات الاقتصاد وتعتمد التميز الأكاديمي ومعايير الجودة في التكوين والبحوث في إطار حوكمة مشتركة.
- ✓ تنفيذ برامج المنح وبرامج التكوين لفائدة التونسيين بالخارج موزعة كما يلي:

- المغرب العربي في إطار برنامج الطلابي بين تونس والجزائر (100 منحة و100 مقعد دراسي) والمغرب (40 منحة في الدراسات الهندسية و في مرحلتي الماجستير والدكتوراه) وليبيا وموريتانيا (200 مقعد منها 100 منحة)
- المشرق والخليج العربي: 330 مقعد دراسة و150 منحة موزعة على البلدان التالية: فلسطين (200 مقعد و100 منحة)، سلطنة عمان، اليمن، الكويت، العراق، البحرين، مصر.
- بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: تخصيص 507 مقعدا دراسيا منهم 323 بمنحة
- الدول الأوروبية بلجيكا (تربصات ومشاريع بحث جامعي)، ايطاليا (70 منحة شهرية)، فرنسا (93 منحة)، سويسرا (منح تميز) والمجر (150 منحة)
- أمريكا وآسيا: توفر المنطقة أكثر من 200 منحة للطلبة التونسيين

✓ كما تم خلال السنة الجامعية 2016/2017 تسجيل 958 طالبا أجنبيا بمختلف المؤسسات الجامعية العمومية التونسية كما تم تمتيع 412 طالبا منهم بمنح تعاون تونسية أي بنسبة 43%.

في مجال التعاون الدولي، شاركت الوزارة في مجموعة من الملتقيات الدولية أهمها:

- الزيارة إلى الصين للمشاركة في منتدى عالمي حول محور "الابتكار من أجل العدالة والمسؤولية" خلال شهر نوفمبر 2016.

- تنظيم سلسلة من الاجتماعات مع كبار المسؤولين لدول حوار 5+5 في مجال التعليم العالي والبحث والتجديد خلال شهري فيفري و أكتوبر 2016، في إطار الاستعداد للدورة الثالثة لمؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث والتجديد لدول حوار 5+5.

- المشاركة في الدورة 13 للمجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي الذي تم تنظيمه خلال الفترة من 1 إلى 3 ديسمبر 2016 بنواكشوط.

3. في مجال البحث العلمي:

✓ تم المصادقة على مشروع "H2020" خلال شهر مارس 2016 والذي سيساهم في دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال تنمية البحث العلمي والتجديد وانخراط الباحثين التونسيين في مشاريع البحث والارتقاء بمنظومة البحث العلمي.

ويمكن حوصلة هذا في النقاط التالية:

- المشاركة في جميع طلبات عروض برنامج أفق 2020،
- التمتع بمنح المجلس الأوروبي للبحوث،
- المشاركة في برامج التنقل للباحثين،

- الإشراف على تنسيق المشاريع،
- المشاركة في هياكل صياغة البرنامج،
- وضع أولويات تونس في طلبات العروض،
- طلب الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من دعم التفوق العلمي.

✓ انطلاق الاستشارة الوطنية لتحديد أولويات البحث العلمي في نوفمبر 2016، وتضمنت عدة محطات منها تنظيم استشارة واسعة على الشبكة العنكبوتية، بالإضافة الى تنظيم مجموعة من الورشات لمناقشة منهجية تحديد الأولويات تلاها مؤتمر وطني ضم ما يناهز 2000 مشارك عن كل المتدخلين.

4. في مجال الخدمات الجامعية:

- تم تنظيم الندوة الوطنية للخدمات الجامعية يوم 04 مارس 2016 التي قدمت تشخيصا للواقع الحالي للخدمات الجامعية وتفصيل المحاور الاستراتيجية التي تم ادراجها ضمن مشروع اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال تحسين جودة الخدمات الجامعية من سكن وإطعام وإحاطة نفسية وصحية إضافة الى تطوير الأنشطة الموازية، الثقافية والرياضية والترفيهية.

- شهدت السنة الجامعية 2016-2017 انطلاق تجربة استعمال البطاقة الالكترونية الذكية للحصول على الأكلة الجامعية بالمطعم الجامعي بالمكنين بتوفير بطاقات الكترونية للطلبة بدلا من تذاكر الاكل.

- تم انجاز عدد هام من التظاهرات الثقافية والرياضية خاصة منها الاقليمية والدولية وتفعيل التبادل الثقافي بين مختلف المؤسسات في إطار منوعات ومباريات تنافسية.

- امضاء اتفاقيات من بينها اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإدارة أيام قرطاج الموسيقيّة والمسرحية والسينمائية واتفاقية تعاون بين ديوان الخدمات الجامعية للشمال وديوان الخدمات الجامعية بمقاطعة بالرمو بإيطاليا

5. في مجال الحوكمة وتطوير الإدارة،

- تم برمجة سلسلة من الزيارات الميدانية الى ولايات صفاقس، جندوبة، المهدية، المنستير وقفصة لمعاينة وضعية المؤسسات الجامعية التابعة لها ومشاريعها والاشكاليات التي تواجهها بالإضافة الى استعراض مدى تقدم المشاريع التنموية ذات الصلة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

- إمضاء اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظّمة "أنا يقظ" : وتهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان الشفافية في مناظرات الانتداب ودعم الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجتمع المدني.

- تنظيم الملتقى حول دعم آليات التصرف في الميزانية حسب الأهداف يوم 29 مارس 2016 بهدف مواصلة ارساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة.

- تم تنظيم الندوة السنوية للكتاب العامين بالحمامات خلال شهر أفريل 2016 لدراسة الاشكاليات التي تواجه مسيري مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية والبحث العلمي.

II. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2016:

بلغت نفقات الوزارة سنة 2016 ما قدره **1.419.191** أد بينما بلغت الاعتمادات المرصودة **1.478.211** أد لتبلغ نسبة الانجاز **96%.** وبذلك تشهد نسبة الانجاز تراجعا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية (97%سنة 2015).

سجلت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات التصرف تراجعا مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت **95%** سنة 2016 مقابل 98% سنة 2015 فيما شهدت بالنسبة لنفقات التنمية تحسنا كبيرا مقارنة بالسنة الفارطة حيث بلغت **102%** مقابل 78% سنة 2015.

جدول 1: تنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)

الوحدة 1000د	**تقديرات 2016**	**إنجازات 2016**	**الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 330 138**	**1 268 719**	**61 419**	**95%**
التأجير العمومي	1 075 336	1 021 170	54 166	**95%**
وسائل المصالح	87 184	86 182	1 002	**99%**
التدخل العمومي	167 618	161 367	6 251	**96%**
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**148 073**	**150 474**	-2 401	**102%**
الاستثمارات المباشرة	**146 393**	**149 217**	-2 824	**102%**
على الموارد العامة للميزانية	121 143	125 838	-4 695	**104%**
على موارد القروض الخارجية	25 250	23 379	1 871	**93%**
التمويل العمومي	**1 680**	**1 257**	423	**75%**
على المواد العامة للميزانية	1 680	1 257	423	**75%**
على موارد القروض الخارجية			0	
المجموع	**1 478 211**	**1 419 193**	**59 018**	**96%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

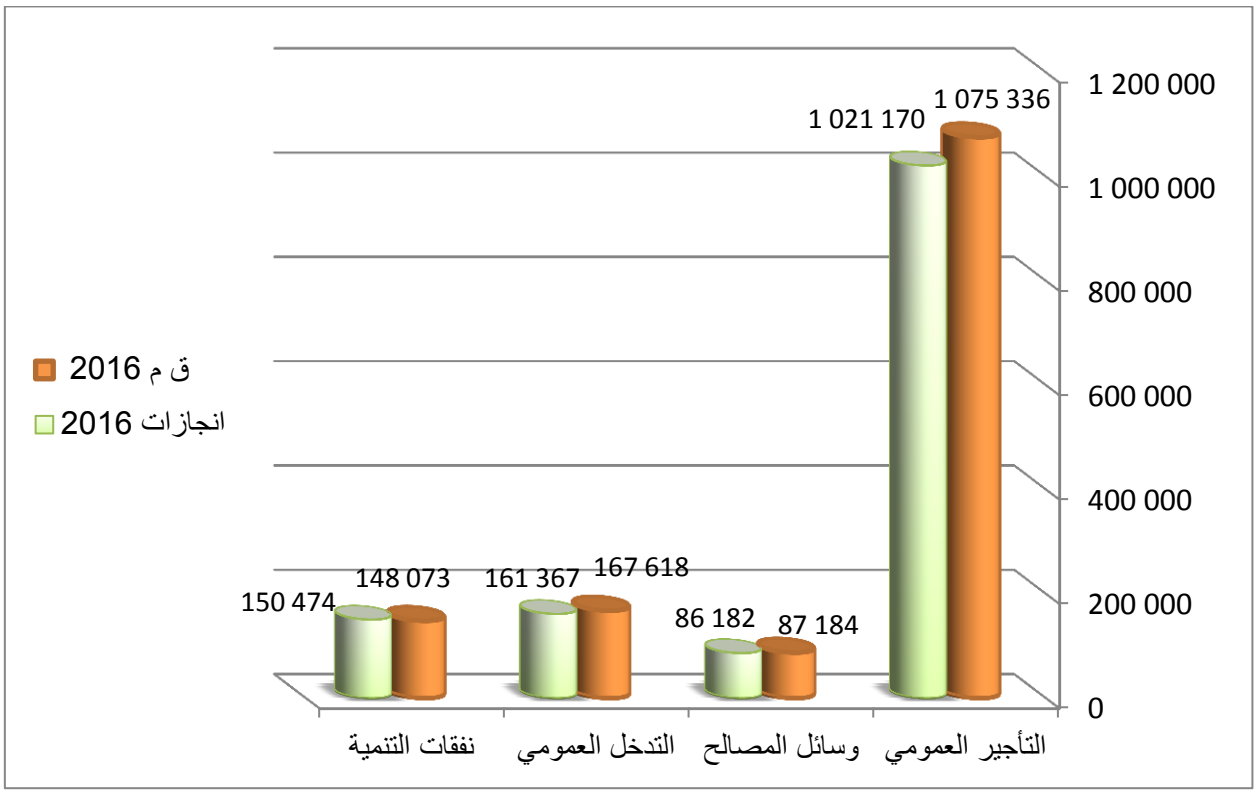

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة للتأجير 95% ويرجع هذا إلى التخفيض في اعتمادات التأجير من قبل وزارة المالية في حدود 50 م.د دينار مع تجميد 1.35 م.د من المنح المسندة بعنوان التأجير .

أما بالنسبة لنفقات التدخل فقد بلغت نسبة الانجاز 96% وذلك نظرا لعدم صرف كامل مبالغ المنح المسندة داخل الجمهورية خلال السنة نظرا لتأخر اجراءات استكمال بعض الملفات الى جانب عدم التمكن من تسوية جداول الدفوعات الخاصة بالمنح الجامعية بالخارج لشهر ديسمبر 2016.

أما بالنسبة لنفقات التنمية، فيمكن تفسير تجاوز نسبة استهلاك الاعتمادات 100% بارتفاع نسق انجاز المشاريع المتواصلة والجديدة .

ويبين الرسم التالي تطور نسب الانجاز للعنوان الأول والثاني ومجموع ميزانية الوزارة للفترة 2011-2016.

تطور نسبة الانجاز خلال الفترة 2011-2016

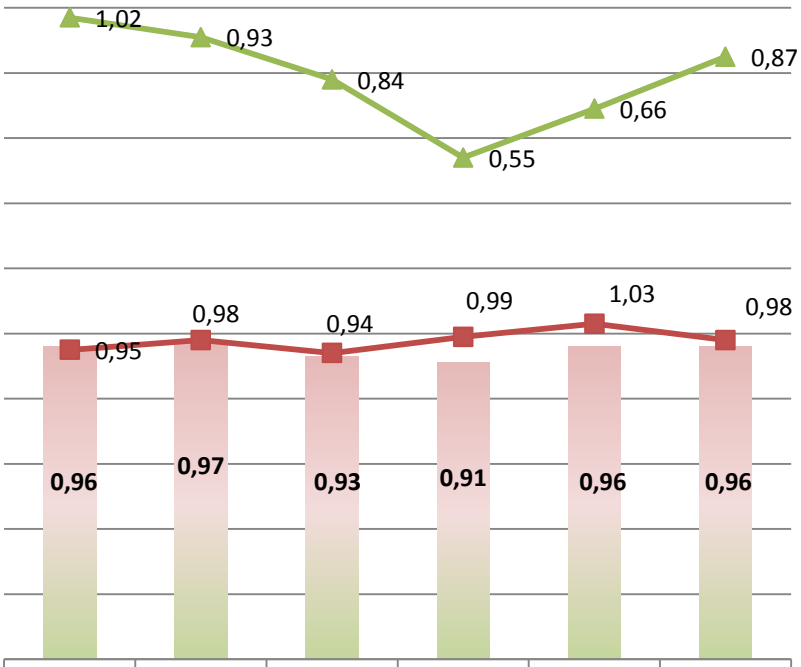

	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الميزانية	0,96	0,97	0,93	0,91	0,96	0,96
العنوان الثاني: نفقات التنمية	1,02	0,93	0,84	0,55	0,66	0,87
العنوان الأول: نفقات التصرف	0,95	0,98	0,94	0,99	1,03	0,98

خلال الفترة 2012-2016، شهدت نسبة انجاز العنوان الثاني تحسنا ملحوظا مقابل تراجع طفيف مسجل على مستوى استهلاك اعتمادات العنوان الأول مما أثر سلبا على نسبة الانجاز للميزانية الجملية لسنة 2016.

شهدت نسبة الانجاز لنفقات التنمية ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة بـ9% حيث فاقت 100%. ويعود هذا أساسا إلى تحسن نسبة الانجاز بالنسبة للاستثمارات المباشرة من 93% سنة 2015 إلى **102%** سنة 2016 نظرا للمجهود المبذول لتسريع نسق انجاز مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العلمية لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث والخدمات الجامعية.

وتجدر الإشارة الى التحسن الملحوظ في نسبة استهلاك الاعتمادات المتأتية من القروض الخارجية حيث بلغت **93%** سنة 2016 مقابل 66% سنة 2015.

جدول 2

تنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج (اع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2016 إع الدفع	إنجازات 2016 إع الدفع	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			الفارق	النسبة
البرنامج 1: التعليم العالي	1 029 487	994 910	34 577	97%
البرنامج 2: البحث العلمي	94 904	88 063	6 841	93%
البرنامج 3: الخدمات الجامعية	306 983	290 928	16 055	95%
البرنامج 4: القيادة والمساندة	46 837	45 292	1 545	97%
المجموع	**1 478 211**	**1 419 193**	**59 018**	**96%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2016
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

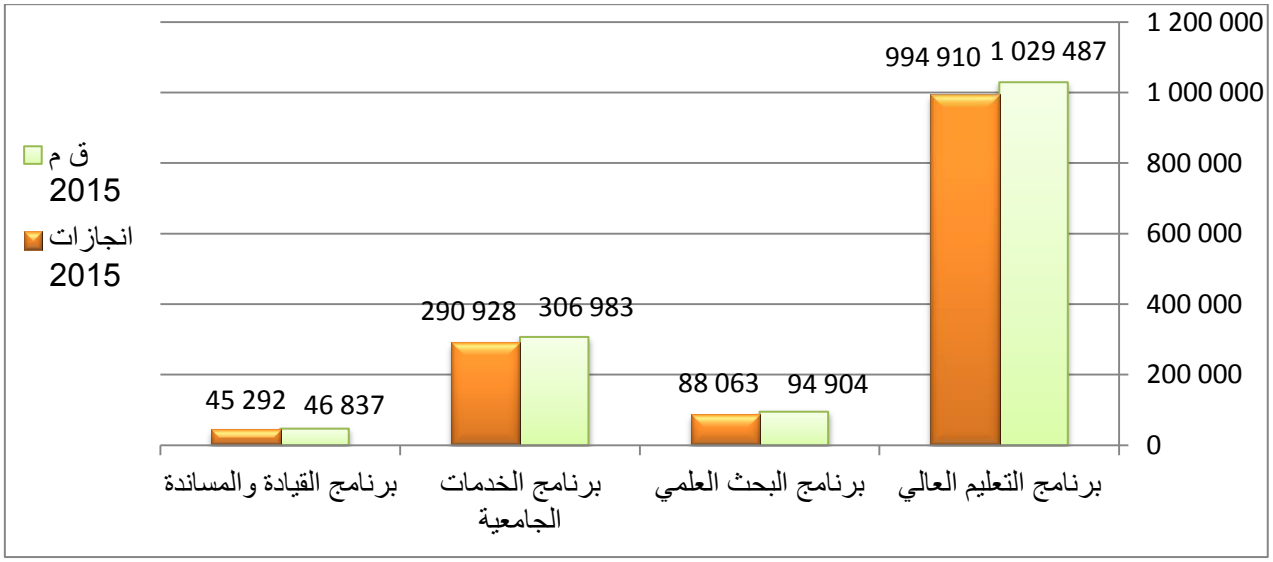

بالتدقيق في الفوارق المسجلة بين تقديرات وانجازات 2016 حسب البرامج يمكن سياقة الملاحظات التالية :

تراوحت نسب الانجاز حسب البرامج بين 93% 97%، وسجل برنامج القيادة والمساندة تحسنا كبيرا على مستوى نسبة الانجاز كما يبينه الجدول التالي:

البرنامج	نسبة الانجاز سنة 2015	نسبة الانجاز سنة 2016	الفارق
البرنامج 1: التعليم العالي	98%	97%	**1-%**
البرنامج 2: البحث العلمي	92%	93%	**+1%**
البرنامج 3: الخدمات الجامعية	98%	95%	**-3%**
البرنامج 4: القيادة والمساندة	77%	97%	**+20%**

ويلاحظ تراجع نسب استهلاك الاعتمادات بالنسبة لبرنامج التعليم العالي والخدمات الجامعية ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بالتأجير نظرا التخفيض الاعتمادات المرصودة للغرض من قبل وزارة المالية بما قدره 38 م.د مما اضطر الوزارة الى عدم صرف كامل المستحقات والاكتفاء بصرف مبالغ الأجور لشهر ديسمبر فحسب دون اعتبار بقية المنح (منحة الانتاج، الساعات الإضافية، منحة الشهر الثالث عشر، منح التحفيز...)

ونظرا لحجم اعتمادات الأجور لهذا البرنامج فقد كان لذلك انعكاس على النسبة الجملية لاستهلاك الاعتمادات.

برنـامج "التعليـم العالـي"

رئيس البرنامج :

السيد جمال بالطاهر، المدير العام للتعليم العالي (من 07 ماي 2015 إلى 01 ديسمبر 2016)

السيد محمود الزواوي (منذ 01 ديسمبر 2016)

I. التقديم العام للبرنامج :

يشمل هذا البرنامج كل أنشطة التكوين بمؤسسات التعليم العالي و البحث. و تسعى الوزارة من خلال توجهها العام في هذا المجال إلى التركيز على المحاور الأساسية التالية:

- ربط التعليم العالي بالتشغيل و احتياجاته،
- تطوير المناهج و دعم الجودة بالتعليم العالي،
- ترشيد الحوكمة بالجامعات و بمؤسسات التعليم العالي و الانفتاح على المحيط،

تندرج الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج في إطار المحاور الأساسية التي تم إدراجها ضمن التوجهات الاستراتيجية للتنمية الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك خاصة في مجال:

- تنويع الشعب و الاختصاصات للرفع من طاقة الاستيعاب في الاختصاصات الواعدة وذات التشغيلية العالية.
- تطوير الإجازات في إطار البناء المشترك وذلك بالتوازي مع دعم التكوين الهندسي طبقا للحاجيات الحقيقية للاقتصاد.
- تعزيز الجودة و نسبة التأطير بمؤسسات التعليم العالي و ذلك من خلال تخصيص مجهود أكبر لتكوين المكونين في مختلف مراحل التدريس الجامعي و اعتماد مضامين تكوين تتجاوب مع سوق الشغل ومعايير الجودة في مختلف الشهادات ذات البعد التطبيقي و المهني.

ومن المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف هذا البرنامج الذي تسهر على قيادته الإدارة العامة للتعليم العالي بالتنسيق مع الإدارة العامة للتجديد الجامعي نجد الجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية التي تشرف على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

ويتفرع برنامج التعليم العالي إلى البرامج الفرعية التالية :

- ✓ جامعة الزيتونة
- ✓ جامعة تونس
- ✓ جامعة تونس المنار
- ✓ جامعة قرطاج
- ✓ جامعة منوبة
- ✓ جامعة سوسة
- ✓ جامعة صفاقس
- ✓ جامعة جندوبة
- ✓ جامعة قابس
- ✓ جامعة المنستير
- ✓ جامعة القيروان
- ✓ جامعة قفصة
- ✓ الجامعة الافتراضية
- ✓ الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية
- ✓ مدينة العلوم
- ✓ قصر العلوم
- ✓ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد

II. تقديم عام للإنجازات الخاصة ببرنامج "التعليم العالي"

1. تطور عدد الطلبــة في السنوات الأخيرة

شهد العدد الجملي للطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي والبحث انخفاضا متواصلا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ 250900 طالبا خلال السنة الجامعية 2016- 2017 مقابل 263817 طالبا خلال السنة الجامعية الفارطة (2015-2016) أي بتراجع يقدر بـــ12917 طالبا ما يمثل انخفاضا بنسبة 4.9% من مجموع الطلبة.

ويتوزع هذا العدد على 203 مؤسسة تعليم عالي وبحث، منها 173 مؤسسة تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(باعتبار الجامعة الافتراضية) تضم 234015 طالبا و31 مؤسسة تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى تضم 16885 طالبا.

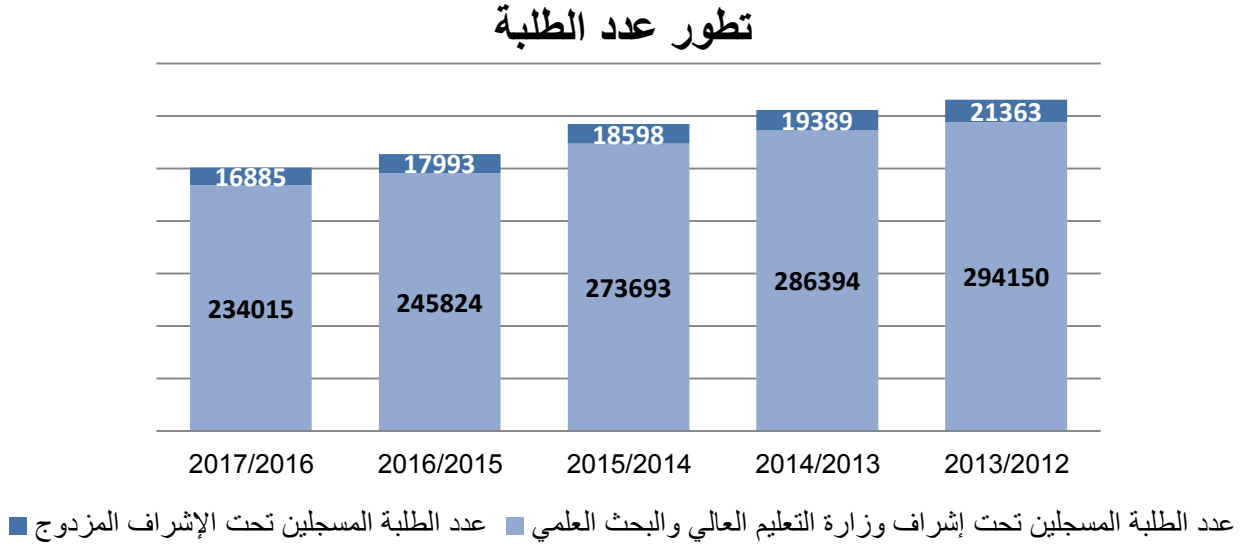

وقد عرف عدد الطلبة الجدد، المسجلين بالسنة الأولى من التعليم العالي، ارتفاعا خلال هذه السنة الجامعية، حيث بلغ 57586 طالبا مقابل 49033 طالبا خلال السنة الجامعية 2015-2016 أي بارتفاع يقدر بـ8553 طالبا، ما يمثل تطورا بنسبة 17.4 %.

تطور عدد الطلبة الجدد

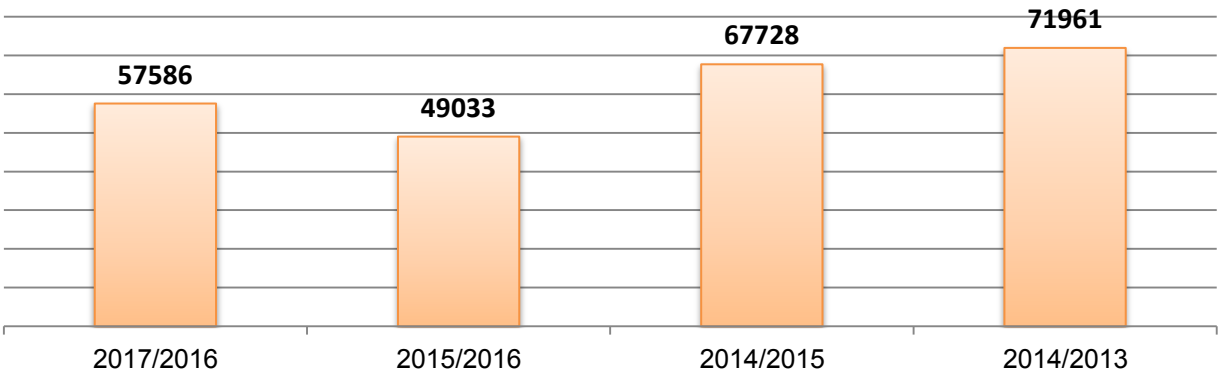

2. توزيع الطلبة المسجلين حسب الجامعات

تضم جامعة صفاقس العدد الأكبر من الطلبة خلال السنة 2016-2017، فقد بلغت نسبة الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي التابعة لها 13.15 % من مجموع الطلبة خلال السنة الجامعية 2016-2017 مقابل 0.99 % فقط بجامعة الزيتونة و0.30 % بالجامعة الافتراضية.

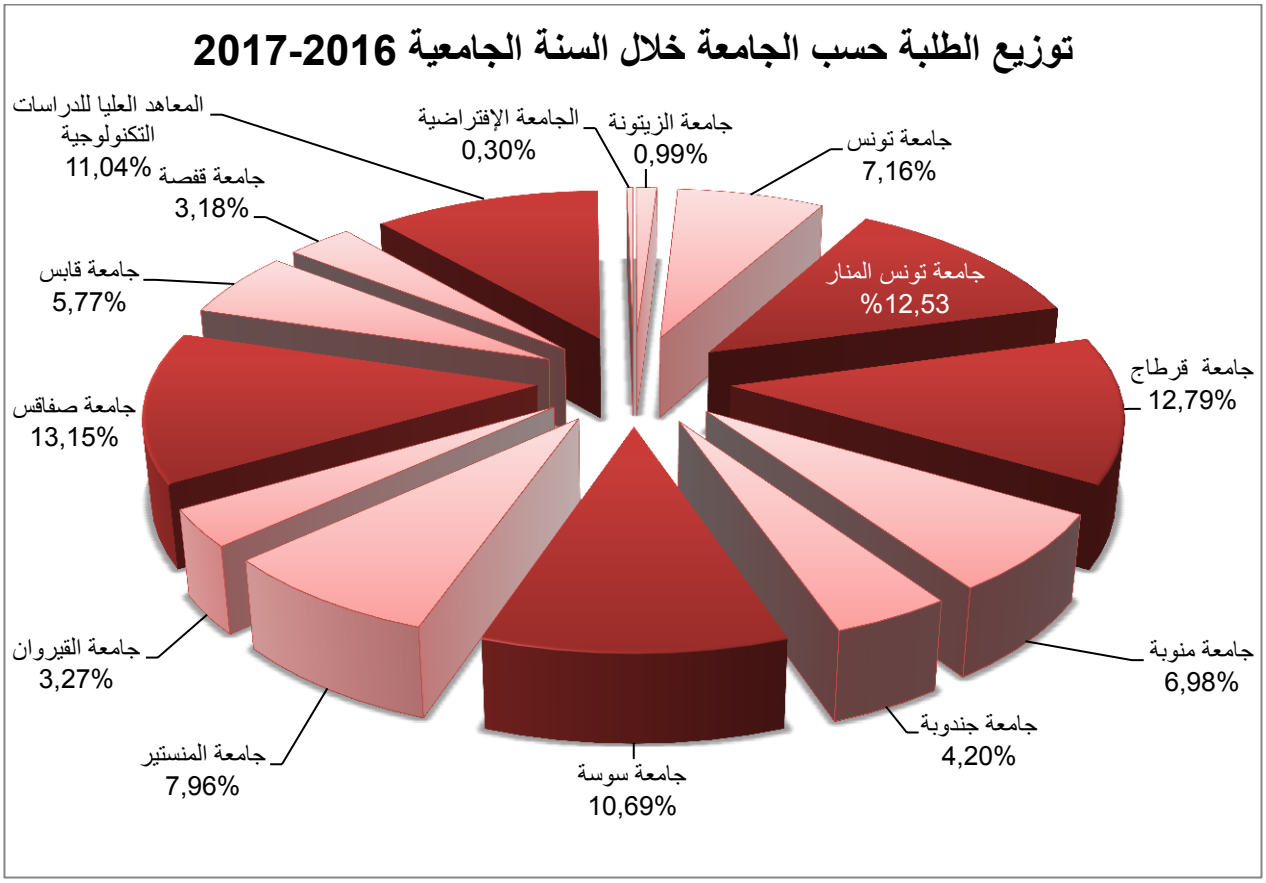

تطور عدد الطلبة المسجلين حسب الجامعات

الجامعة	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
جامعة الزيتونة	2408	2443	2418	2475
جامعة تونس	23287	20400	18935	17962
جامعة تونس المنار	37842	36229	33331	31426
جامعة قرطاج	40888	38998	34590	32088
جامعة منوبة	22624	20875	18746	17503
جامعة جندوبة	12464	11327	10238	10531
جامعة سوسة	32876	32707	28772	26822
جامعة المنستير	24773	23656	21278	19973
جامعة القيروان	11064	10435	9044	8216
جامعة صفاقس	39193	37377	34213	32986
جامعة قابس	19460	18139	15513	14472
جامعة قفصة	10094	9345	8416	7978
الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية	28298	29971	27745	27709
الجامعة الافتراضية	512	389	578	759
المجموع	**305783**	**292291**	**263817**	**250900**

3. تطور عدد خريجي التعليم العالي

سجلت السنة الجامعية 2015-2016 تخرج 57824 طالبا مقابل 58748 في نهاية السنة الجامعية 2014-2015 أي بانخفاض ضئيل يقدر بحوالي 1.6% وقد بلغت نسبة النجاح العامة في الأقسام النهائية 80.2 % مقابل 78.8% خلال السنة الفارطة.

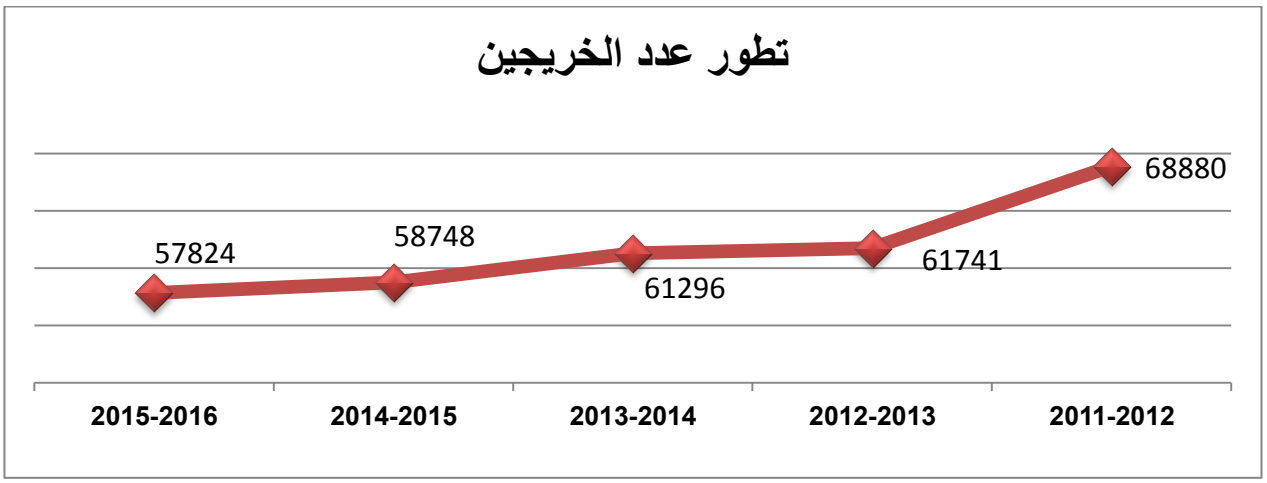

جدول: تطـوّر معـدّل نسبــة التخـرّج حسـب نـوع الشهـادة

نــوع الشهــادة	2010/2011	2011/2012	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016
أستاذية	%83,73	%59,19				
الإجازة الأساسية	%78,60	%72,61	%69,33	%69,29	%70,95	%71,97
الإجازة التطبيقية	%91,31	%86,27	%81,24	%80,37	%80,57	%81,31
الشهادة الوطنية في التعمير والتهيئة	%93,55	%86,96	%72,00	%57,89	%78,26	%89,66
الشهادة الوطنية في الهندسة المعمارية	%67,42	%63,47	%65,56	%69,01	%76,25	%67,03
الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة	95,11%	97,10%	98,48%	98,75%	88,48%	81,67%
الشهادة الوطنية لدكتور في الطب	94,19%	92,85%	91,13%	91,77%	91,81%	91,66%
الشهادة الوطنية لدكتور في الطب البيطري	100%	100%	100%	100%	100%	87,88%
الشهادة الوطنية لدكتور في طب الأسنان	98,79%	99,02%	96,82%	98,23%	98,00%	93,96%
الشهادة الوطنية لمهندس	%89,06	%90,70	%88,98	%87,53	%83,83	%92,24
باكالوريوس				%97,20	%88,19	%67,42
شهادة اختصاص	%63,89	%66,67	%67,65	%54,29	%75,76	%82,35

4. إطار التدريس

خلال السنة الجامعية 2016-2017 بلغ العدد الجملي لإطار التدريس 22846 مدرسا من بينهم 2110 متعاقدا، مقابل 22847 مدرسا خلال السنة الجامعية 2015-2016، من بينهم 2111 متعاقدا.

تطور عدد المدرسين

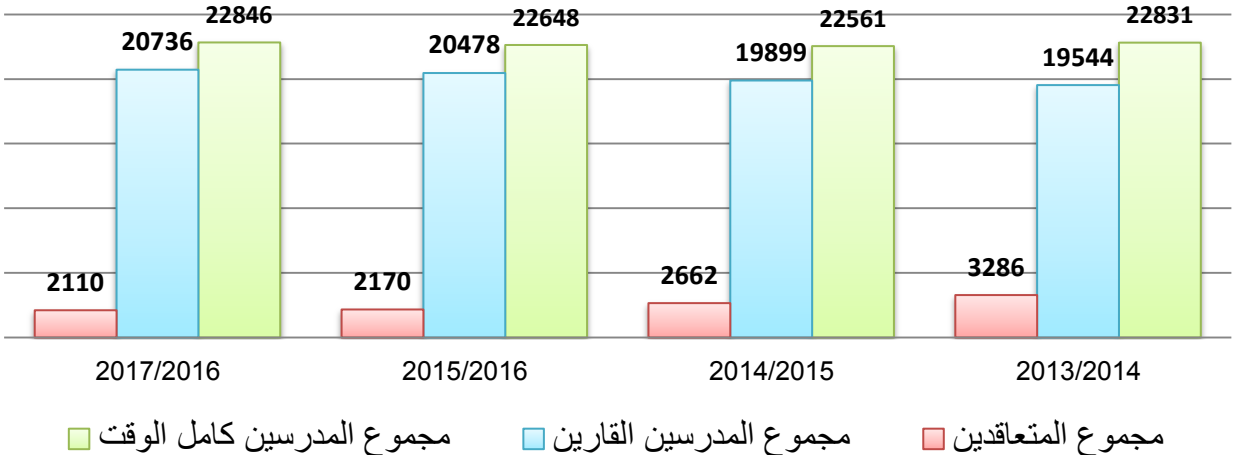

هذا وقد شهد عدد المدرسين الجامعين من صنف "أ" (أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر) وعدد المدرسين الجامعيين في رتبة أستاذ مساعد ارتفاعا في السنوات الجامعية الثلاث الاخيرة مقارنة بعدد المدرسين الجامعيين في رتبة مساعد الذي يعرف تراجعا متواصلا.

تطور اطار التدريس في السنوات الجامعية الثلاث الاخيرة حسب الرتب

السنة الجامعية		2015/2014		2016/2015		2017/2016	
الرتبة		المجموع	منهم متعاقدون	المجموع	منهم متعاقدون	المجموع	منهم متعاقدون
أستاذ تعليم عالي		1323	0	1370	0	1411	0
أستاذ محاضر		991	0	1023	0	1120	0
أستاذ مساعد		5715	0	6317	0	6409	0
مساعد		5684	1520	4996	1191	4809	1099
اطار الطب الجامعي		2831	0	2998	0	3142	0
اطار تعليم ثانوي		2796	0	2689	0	2719	0
إطار تكنولوجي		2172	326	2110	176	1998	65
رتب أخرى	المجموع	799	566	889	547	1033	741
	منهم اساتذة تعليم عالي عسكري	6	0	5	0	9	0
	منهم اساتذة تعليم عالي فلاحي	66	5	121	5	89	3
الأجانب		251	251	257	257	206	206
المجموع		**22562**	**2663**	**22649**	**2171**	**22846**	**2111**

بلغ عدد الخطط المفتوحة لانتداب وترقية المدرسين الباحثين بعنوان دورة 2015 حوالي 2935 خطة أي بارتفاع 0.2 % مقارنة بسنة 2014. ويمثل عدد الخطط الانتداب والترقية في رتبة أستاذ مساعد حوالي 54.1 % من العدد الجملي للخطط المفتوحة في حين بلغ عدد الخطط المفتوحة في رتبة أستاذ محاضر من العدد الجملي للخطط 23.3 %.

5. التعليم العالي الخاص

خلال السنة الجامعية 2016-2017 بلغ عدد الطلبة المسجلين 31304 طالبا مقابل 30669 طالبا خلال السنة الفارطة، وبذلك يسجل هذا العدد تطورا ضئيلا بنسبة 2.07% . كما شهدت سنة 2016 إحداث 04 مؤسسات خاصة للتعليم العالي ليبلغ بذلك العدد الجملي للمؤسسات 70 مؤسسة.

تطور عدد طلبة التعليم العالي الخاص

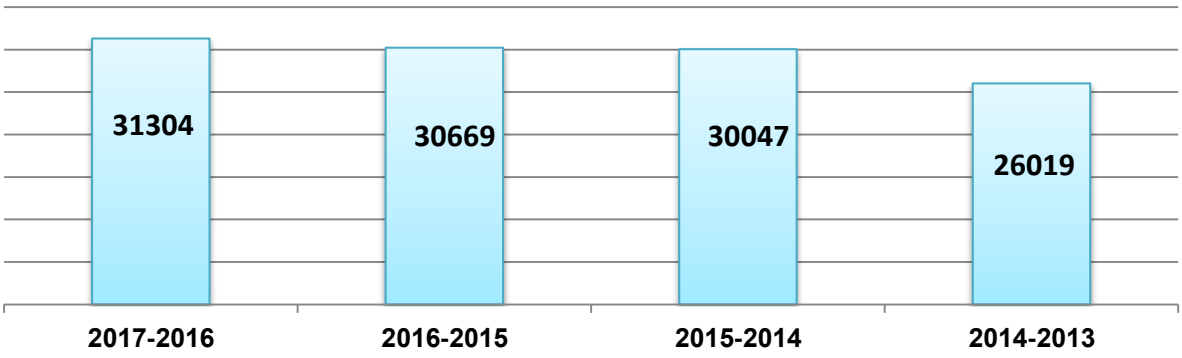

تطور عدد الطلبة الأجانب

السنة الجامعية	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
عدد الطلبة الأجانب	4739	4631	4668	4238	4273
مجموع طلبة التعليم العالي الخاص	21880	26019	30334	30669	31304

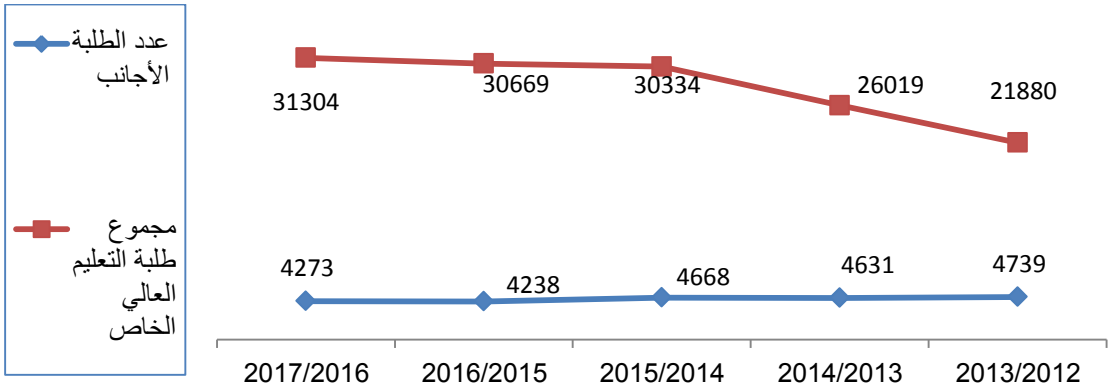

6. التعليم العالي الافتراضي

في مجال التعليم العالي الافتراضي، بلغ عدد الطلبة المرسمين في شعب التكوين عن بعد وغير الحضوري خلال السنة الجامعية 2016-2017، 46707 طالبا مقابل 62472 طالبا خلال سنة 2015-2016 ، ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع العام في عدد الطلبة من جهة وإلى ابرام الجامعة الافتراضية لاتفاقية مع شركة IBM للإشهاد في مجال الاعلامية شملت الطلبة في مرحلة أولى (السنة الجامعية 2015-2016) وهذا ما يفسر الارتفاع الملحوظ في عدد الطلبة المرسمين، في حين أن السنة الجامعية 2016-2017 خصصت لإشهاد الأساتذة، وهذا ما يفسر تراجع عدد الطلبة. بالإضافة إلى ذلك محدودية مخطط التواصل الذي يقوم بتعريف الطلبة وتحفيزهم على الترسيم في شعب التكوين عن بعد وغير الحضوري.

هذا وبلغ عدد الطلبة المسجلين في التعليم عن بعد 795 طالبا خلال السنة الجامعية 2016-2017 وبارتفاع بلغ 28.4% مقارنة بالسنة الجامعية 2015-2016.

في المقابل بلغ عدد شهادات التكوين عن بعد بجامعة تونس الافتراضية خلال السنة الجامعية 2016-2017، 15 شهادة موزعة بين شهادات الإجازة والماجستير.

عدد الطلبة المسجلين في التعليم عن بعد وغير الحضوري

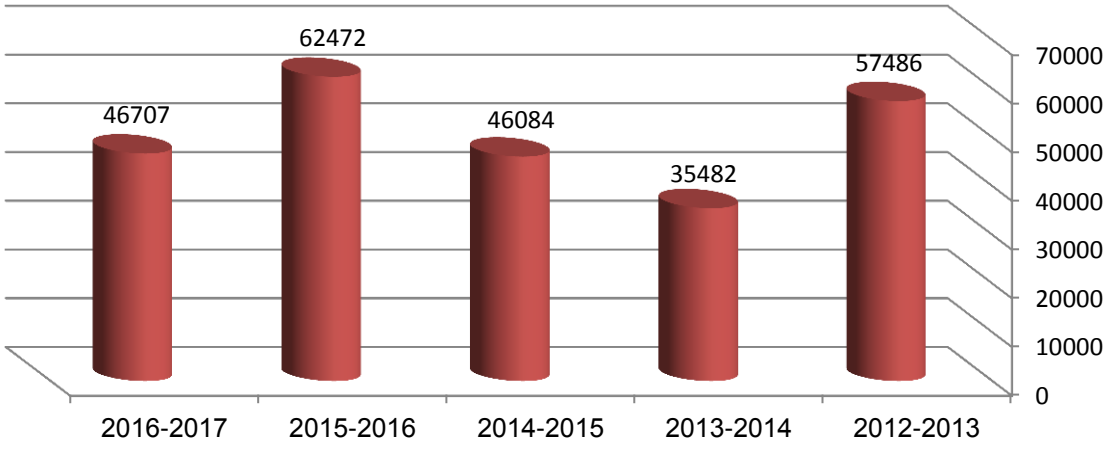

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 :

سجلت نسبة انجاز ميزانية برنامج التعليم العالي انخفاضا طفيفا خلال سنة 2016، حيث بلغت **97%** أي بانخفاض يقدر بـ**1%** مقارنة بالسنة الفارطة (98% سنة 2015). وشهدت نفقات العنوان الأول نسبة انجاز تقدر بـ**96%** في حين تحسن نسق الانجاز بالنسبة لاعتمادات التنمية ليبلغ **102%** مقابل

92%سنة 2015. ويعود هذا التحسن أساسا إلى تصاعد نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة لبناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والبحث.

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2016 إع الدفع	انجازات 2016 إع الدفع	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**965 972**	**925 163**	**40 809**	**96%**
التأجير العمومي	917 701	877 527	40 174	96%
وسائل المصالح	38 882	38 411	471	99%
التدخل العمومي	9 389	9 225	164	98%
نـفقات التنمية	**63 515**	**69 747**	**-6 232**	**110%**
الإستثمارات المباشرة	**62 695**	**69 747**	**-7 052**	**111%**
على الموارد العامة للميزانية	50 045	54 827	-4 782	110%
على موارد القروض الخارجية	12 650	14 920	-2 270	118%
التمويل العمومي	**820**	**0**	**820**	**0%**
على الموارد العامة للميزانية	820	0	820	0%
على موارد القروض الخارجية				
مجموع الميزانية	**1 029 487**	**994 910**	**34 578**	**%97**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التعليم العالي سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

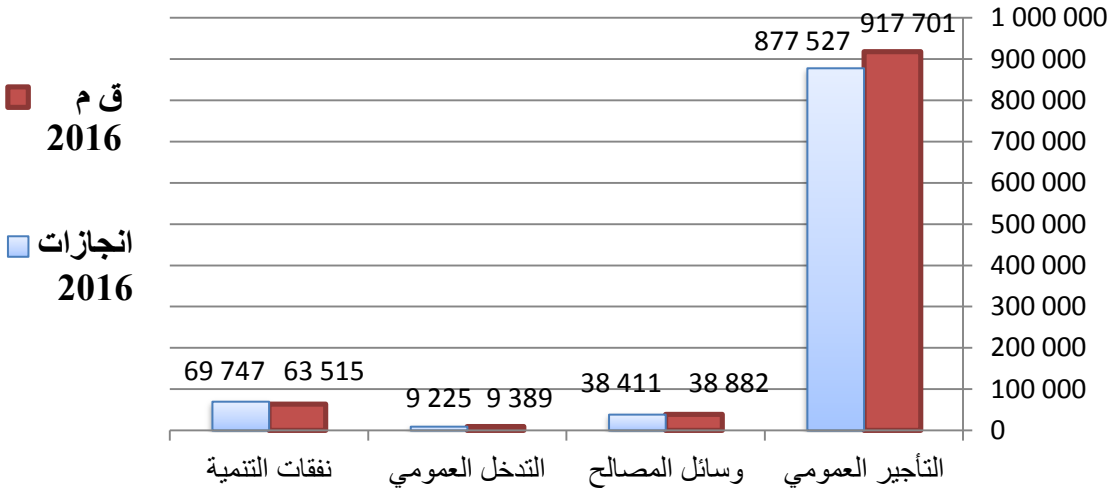

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2016	انجازات 2016	الفارق	نسبة الإنجاز
جامعة الزيتونة	8 591	8 286	305	96,45%
جامعة تونس	79 877	75 916	3 961	95,04%
جامعة تونس المنار	104 336	99 922	4 414	95,77%
جامعة قرطاج	136 711	132 678	4 033	97,05%
جامعة منوبة	63 848	62 272	1 576	97,53%
جامعة سوسة	86 454	78 641	7 813	90,96%
جامعة المنستير	78 284	83 447	-5 163	106,59
جامعة القيروان	48 227	44 957	3 270	93,22%
جامعة جندوبة	35 616	31 332	4 284	87,97%
جامعة صفاقس	130 414	130 710	-296	100,23
جامعة قابس	67 095	63 941	3 154	95,30%
جامعة قفصة	41 590	35 613	5 977	85,63%
الجامعة الإفتراضية	6 024	5 038	986	83,63%
المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	126 806	125 196	1 610	98,73%
مدينة العلوم	7 122	5 942	1 180	83,43%
قصر العلوم	1 165	932	233	80,00%
الهيئة الوطنية للتقييم و ضمان الجودة	511	591	-80	115,64
برامج أخرى للتعليم العالي	6 816	9 496	-2 680	139,32
المجموع العام	1 029 487	994 910	34	96,64%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

تأتي جامعتا المنستير وصفاقس في المرتبة الأولى على مستوى نسب الانجاز حيث تجاوزت 100% في حين نجد الجامعة الافتراضية وجامعة قفصة في أسفل الترتيب بنسب انجاز لا تتجاوز 85%.

ويلاحظ أيضا ضعف نسب استهلاك الاعتمادات بالنسبة لمدينة العلوم وقصر العلوم (حوالي 80%).

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2016

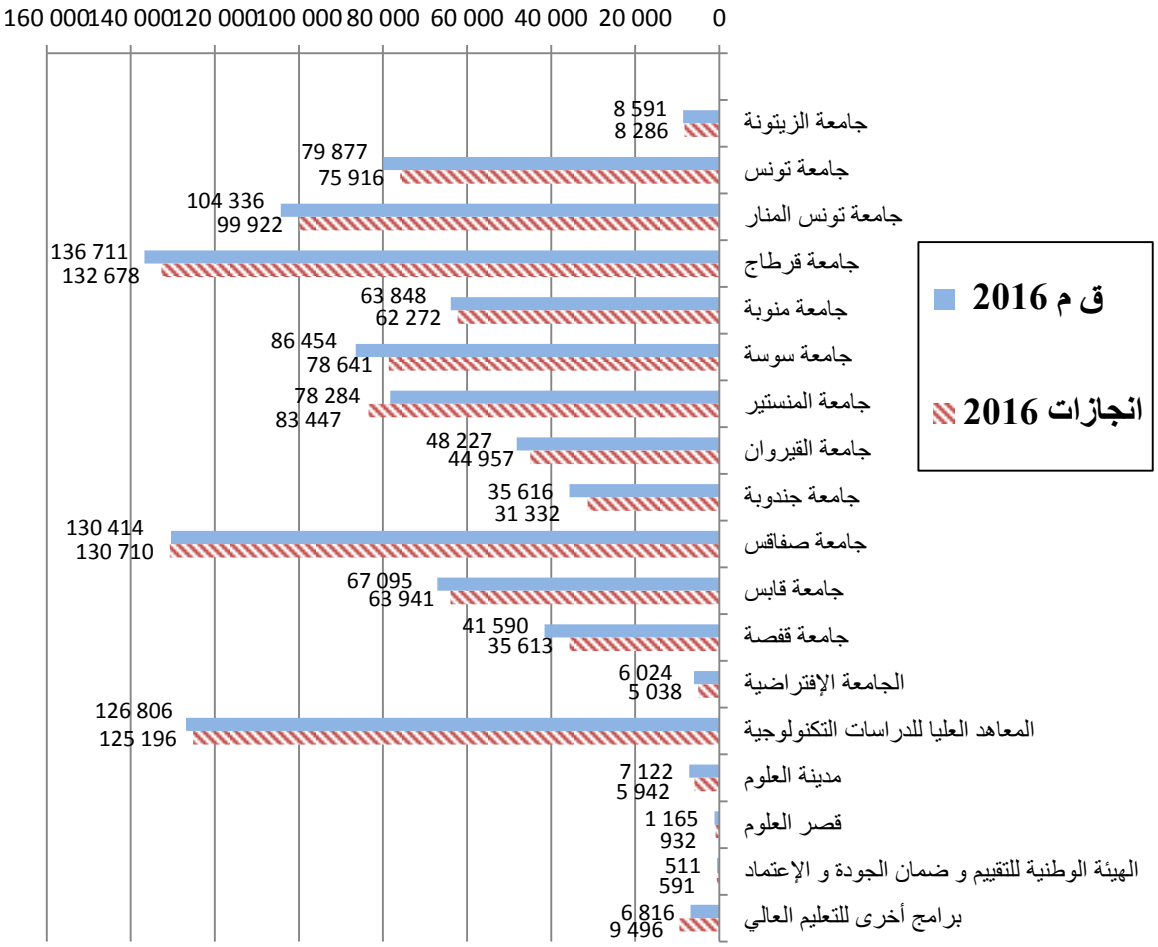

نسبة تنفيذ الميزانية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية

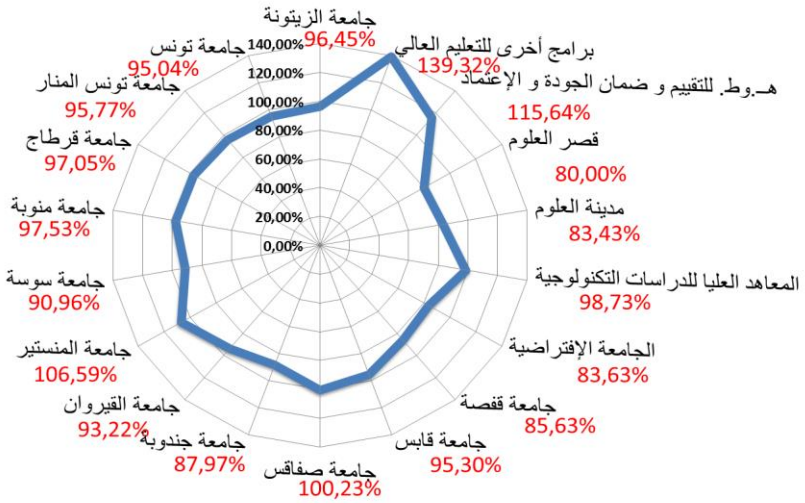

2. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1: دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي

المؤشر1.1.1: طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة لطاقة الاستيعاب الجملية

تواصلت مجهودات الوزارة خلال السنة الجامعية 2016-2017 في العمل على تعزيز طاقة الاستيعاب بالشعب ذات التشغيلية العالية غير أنّ عدد المسجلين شهد تراجعا طفيفا والذي يعود خاصة للتراجع المتواصل في العدد الجملي للطلبة المسجلين بالتعليم العالي.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية	عدد	127282	115839	103 %	116374	107569	97.6 %
طاقة الاستيعاب الجملية	عدد	299125	263817		265017	250900	
طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة إلى طاقة الاستيعاب الجملية	نسبة مئوية	%42.6	43.9%		43,91%	42,87%	

طاقة الاستيعاب في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بالنسبة لطاقة الاستيعاب الجملية

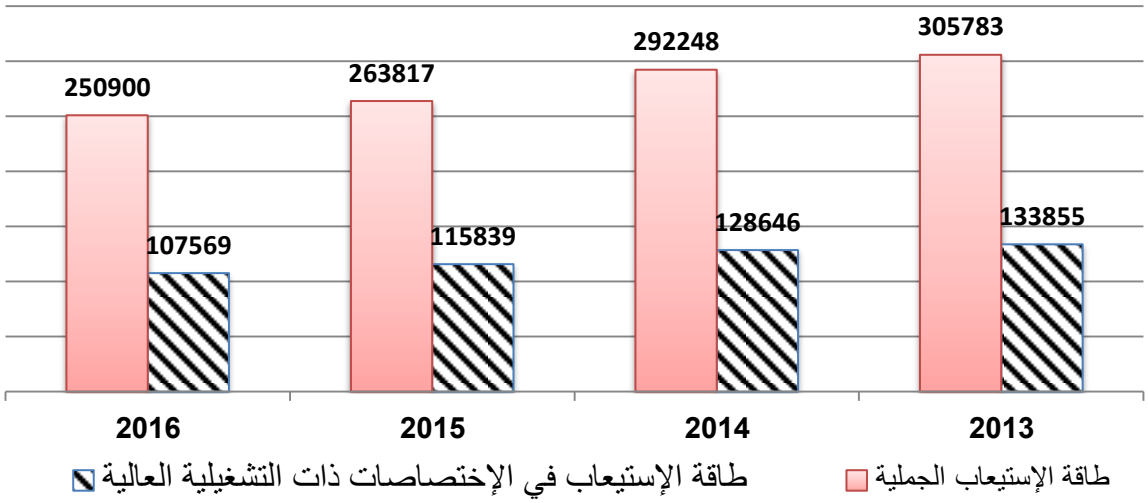

المؤشر2.1.1: نسبة تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك (الاجازات)

عرف عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك تحسنا خلال السنة الجامعية 2016-2017 حيث بلغ 416 طالبا وبنسبة ارتفاع تقدر بـ 9.2 % مقارنة بالسنة الجامعية 2015-2016 ويعود هذا الارتفاع إلى مجهودات الوزارة لدعم البناء المشترك لمسالك التكوين وتوفير الامكانيات المادية واللوجستية الكفيلة بإنجاحها.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك	عدد	-	381	-	452	416	75.4%
نسبة تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك	نسبة مئوية	-	-		%12,20	%9,20	

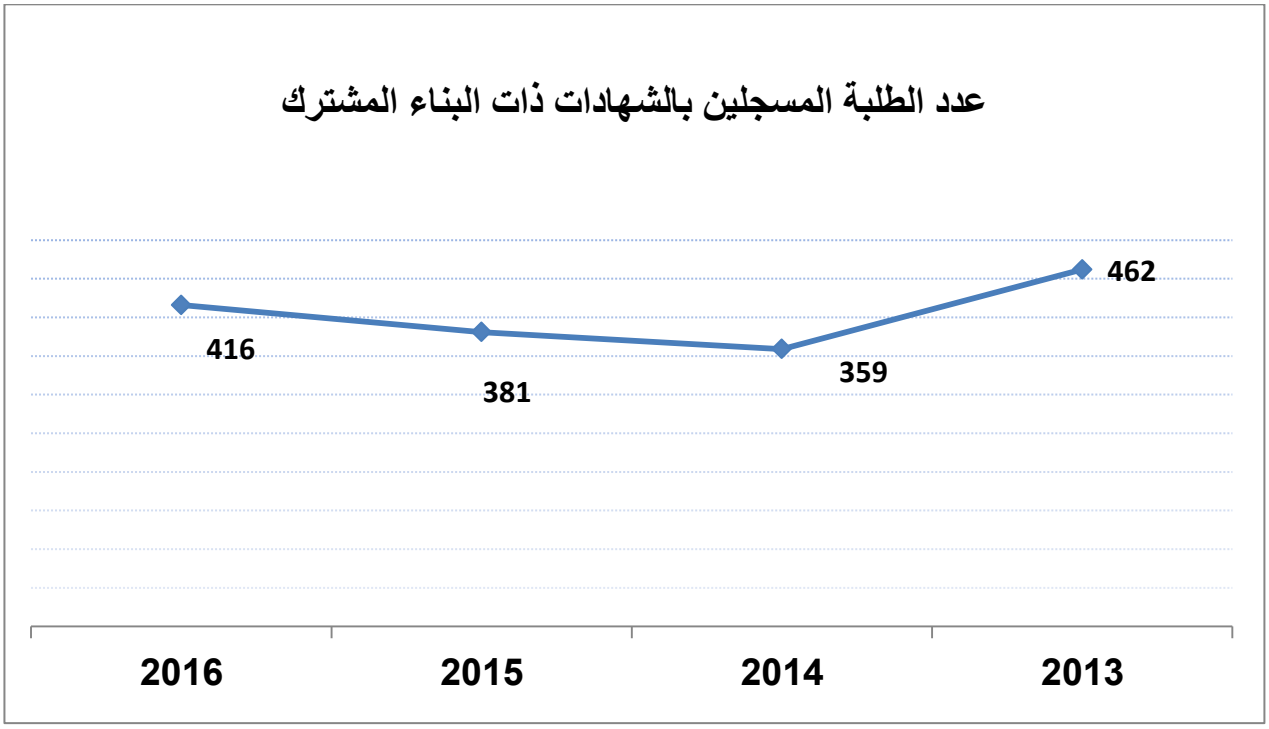

الهدف 2.1 : تحسين التأطير البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي العمومي

المؤشر1.2.1: عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار

شهدت نسبة التأطير تحسنا نسبيا خلال السنـــة الجامعية 2016-2017، اذ بلغت حوالي 14 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار مقابل 15 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار خلال السنة الجـامعية 2015-2016. ويعود هذا الارتفاع إلى التراجع الذي شهده عدد الطلبة النظاميين في الفترة الأخيرة والذي قدر بحوالي 5% بين السنتين الجامعيتين 2015-2016 و 2016-2017 وذلك بالتوازي مع ارتفاع في عدد المدرسين الجامعيين القارين بنسبة 1.4%.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الطلبة (*)	عدد	-	255783		256432	243292	
عدد المدرسين الجامعيين القارين (**)	عدد	-	17568		17291	17820	108.03%
عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار (نسبة التأطير)	نسبة مئوية	-	14.56		14,8	13,7	

(*) باعتبار إطار التدريس التكنولوجي وطلبة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية

(**) يتمثل في الأساتذة الجامعيون الباحثون (القارون) وإطار الطب الجامعي(القارون) والأساتذة العسكريون والفلاحيون صنف أ وب (القارون) والمدرسون التكنولوجيون (القارون).

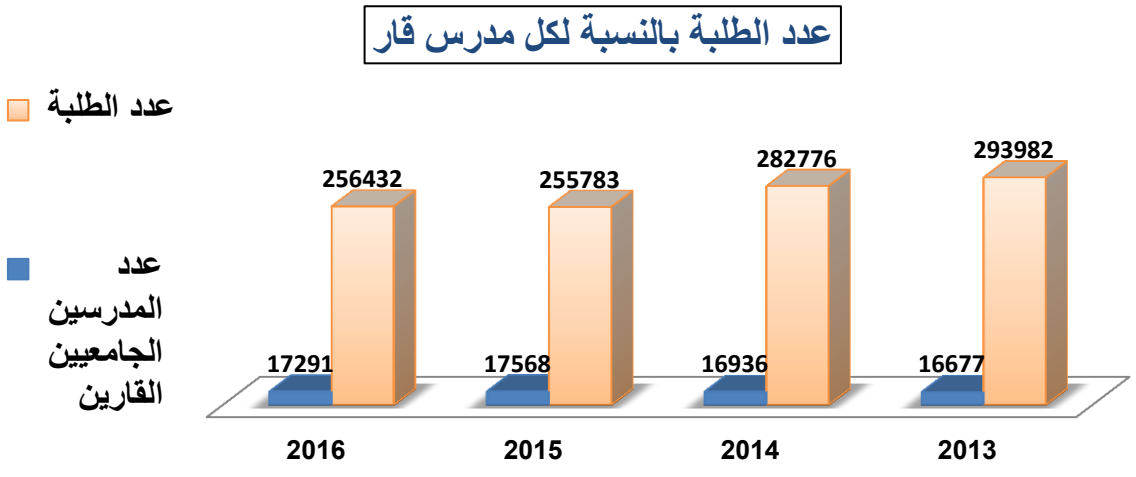

هذا وقد عرفت نسبة التأطير بجميع الجامعات تحسنا ملحوظا خلال السنة الجامعية 2016-2017 مقارنة بالسنة الجامعية 2015-2016 وكانت الأفضلية في هذا التحسن إلى الجامعات التي كانت تشكو نسبة تأطير منخفضة مقارنة بالمعدل العام على غرار جامعة سوسة (من مدرس قار لكل 17 طالب إلى مدرس قار لكل 14 طالب) وجامعة القيروان (من مدرس قار لكل 15 طالب إلى مدرس قار لكل 14 طالب).

تطور نسبة التأطير حسب الجامعات

الجامعة	عدد المدرسين الجامعيين القارين		عدد الطلبة		نسبة التاطير	
	2016-2015	2017-2016	2016-2015	2017-2016	2016-2015	2017-2016
جامعة الزيتونة	91	97	2404	2468	26,4	25,4
جامعة تونس	1109	1094	18494	17465	16,7	16,0
جامعة تونس المنار	2961	2977	31867	30009	10,8	10,1
جامعة قرطاج	2211	2265	34119	31584	15,4	13,9
جامعة منوبة	1043	1118	18540	17277	17,8	15,5
جامعة جندوبة	542	487	9765	10176	18,0	20,9
جامعة سوسة	1585	1742	27637	25733	17,4	14,8
جامعة المنستير	1548	1607	20600	19278	13,3	12,0
جامعة القيروان	560	554	8730	7825	15,6	14,1
جامعة صفاقس	2316	2386	33185	32179	14,3	13,5
جامعة قابس	1038	966	14740	13875	14,2	14,4
جامعة قفصة	530	500	7919	7517	14,9	15,0
م.ع للدراسات التكنولوجية	2030	2024	27206	27147	13,4	13,4
الجامعة الإفتراضية	4	3	577	759	144,3	253,0

تطور نسبة التأطير حسب الجامعة

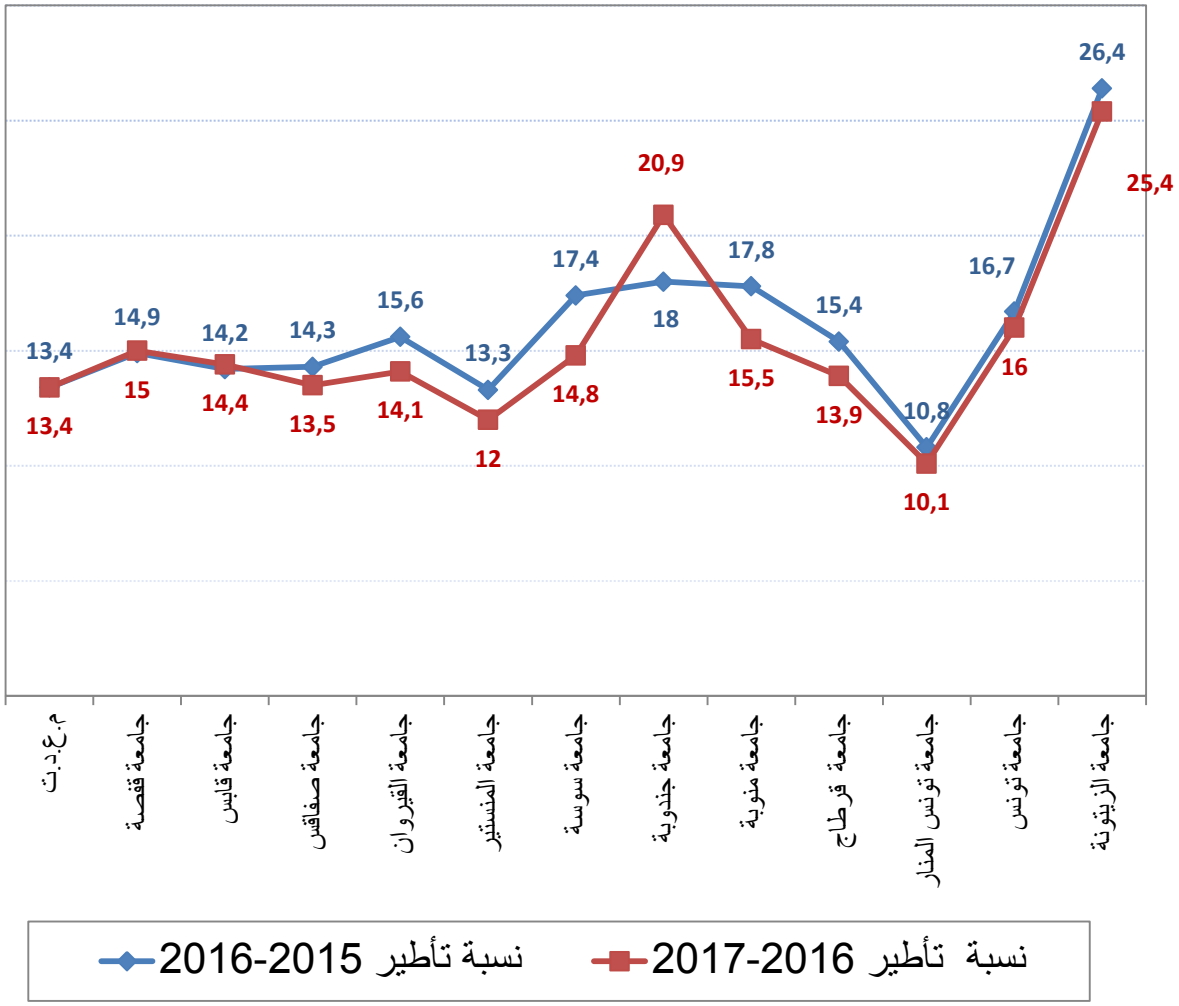

المؤشر2.2.1: نسبة التأطير البيداغوجي

بلغ عدد المدرسين الجامعيين من صنف "أ" 18.4% من العدد الجملي للمدرسين الجامعيين خلال السنة الجامعية 2017-2016 وقد سجلت هذه النسبة ارتفاعا يقدر بـ5.76% مقارنة بالسنة الجامعية 2016-2015. ويعود هذا التحسن خاصة إلى التطور المتواصل في عدد الخطط المفتوحة للترقية خاصة في رتبة أستاذ محاضر.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ"	عدد	2516	2393	102.9%	2628	2531	100.5%
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ" و"ب"	عدد	13998	13706		14400	13749	
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ" بالنسبة إلى عدد الأساتذة الجامعيين "أ" و"ب"	نسبة مئوية	17.97%	17,5%		18,3%	18,4%	

نسبة التأطير البيداغوجي

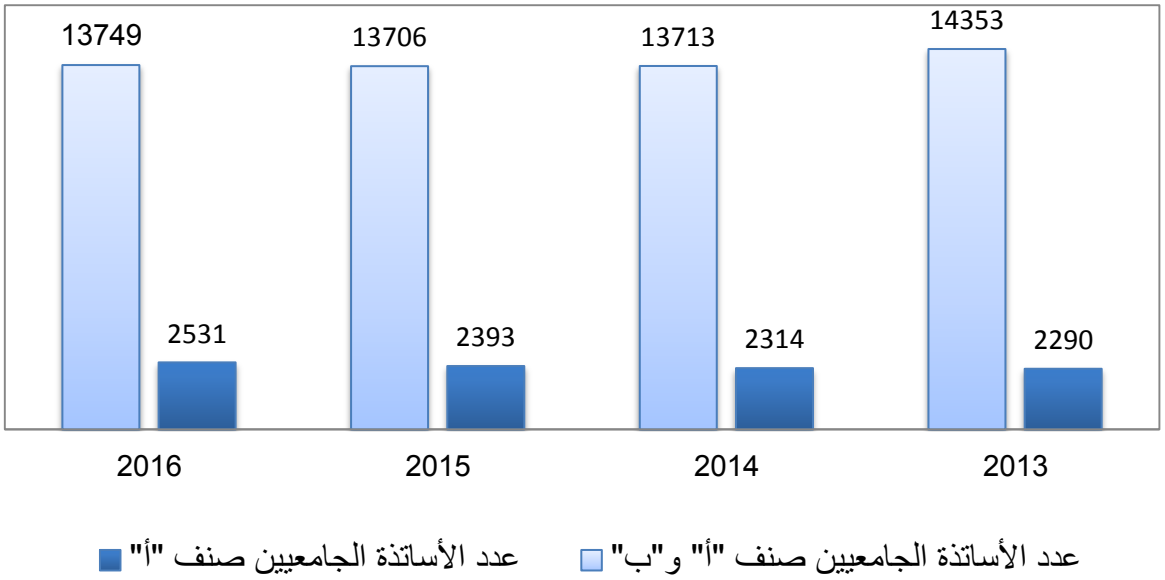

الهدف 3.1 : تحسين جودة التكوين الجامعي

المؤشر 1.3.1: معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الإجازة

شهد عدد السنوات المقضاة للحصول على الشهادة الوطنية للإجازة بالمؤسسات الجامعية خلال السنة الجامعية 2015-2016 ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنة الجامعية السابقة حيث بلغ 3.67 في حين بلغ 3.65 خلال السنة الجامعية 2014-2015.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الإجازة	عدد	-	3.65		3.57	3.67	%97.27

معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الاجازة

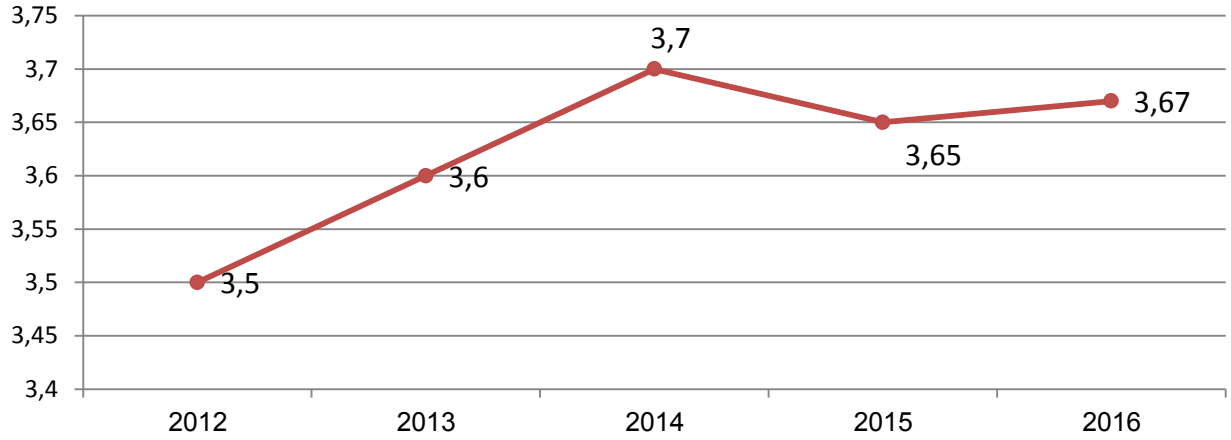

المؤشر 2.3.1: عدد مسارات التكوين المعتمدة

لم يشهد مؤشر عدد مسارات التكوين المعتمدة تقدما على مستوى الانجاز خلال السنة الجامعية 2016-2017 حيث لم يتم اعتماد مسارات التكوين بمؤسسات التعليم العالي والبحث ويعود ذلك بالأساس إلى أن الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد قامت في مرحلة أولى بتقييم مسارات تكوين بالمؤسسات الجامعية على أن يتم في مرحلة ثانية اعتماد مسارات التكوين، مع الإشارة إلى أن الهيئة المذكورة بصدد إمضاء اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات تقييم واعتماد أجنبية حتى يتسنى الاستئناس بتجربتها في المجال.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد مسارات التكوين المعتمدة	عدد		0		0	0	0

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج :

- عدم التلاؤم بين مؤهلات حاملي شهادة الباكالوريا والاختصاصات التي يتم توجيههم إليها،
- عدم اعتماد مؤشرات تخص الجودة تمكن من تقييم التكوين والتأطير،
- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) ونقص مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على ثقافة المبادرة،
- تباين في مستوى جودة التكوين بين الجامعات وبين الشعب نظرا للاختلافات المسجلة في العديد من المجالات منها نسبة التأطير وتوفر هياكل البحث (مخابر، وحدات بحث...) ونوعية المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر،
- تأهيل شهادات ومسالك دون دراسة معمقة لحاجيات سوق الشغل والمؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية،
- غياب برامج لتكوين المكونين في البيداغوجيا الجامعية،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- التحولات السياسية والاجتماعية للبلاد وتأثيرها السلبي على النسيج الاقتصادي بما في ذلك قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل حاملي الشهادات العليا،
- غياب شراكة دائمة وفعلية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي على مستوى التكوين والتربص
- الصعوبات المالية والضغط المتزايد على الميزانية وانعكاساته على تحسين ظروف التدريس (انتدابات، بنايات وتجهيزات جديدة، صيانة....).

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج

انطلاقا من المحاور المضمنة ببرنامج اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من المنتظر أن يتم التركيز خلال السنوات القادمة على مزيد النهوض بجودة التكوين الجامعي بهدف تعزيز تشغيلية الطلبة بتمكينهم من المعارف والمهارات والكفاءات التي تتماشى مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي ويعتمد هذا التوجه مقاربة شاملة تتمحور حول النقاط التالية :

- **اعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل،** وذلك من خلال **:**

- التكوين في الاختصاصات ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات التشغيلية الوافرة،
- ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع وتحسين البعد الممهنن في التكوين الجامعي،
- تدعيم قدرات الطالب على اكتساب المعرفة والتحسين من كفاءاته الافقية وإعداده لمواجهة الحياة المهنية،
- تكوين الطلبة على روح المبادرة وإعدادهم للحياة المهنية،
- تدعيم الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين،
- دعم البناء المشترك لمسالك التكوين وتوفير الامكانيات المادية واللوجستية الكفيلة بإنجاحها،
- بعث وتعميم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات بكافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث،
- إرساء منظومة تشجع حركية الطلبة بين المؤسسات الجامعية في الداخل والخارج،
- تكثيف الدروس والأنشطة البيداغوجية التي من شأنها أن تحث الطالب على المبادرة

- **تحسين التأطير بمؤسسات التعليم العالي والبحث،** وذلك من خلال :

- فتح غالبية خطط الانتداب الجديدة من إطار تدريس قار بالجامعات الداخلية وتدعيمها بمدرسين قارين من صنف "أ".
- تركيز ودعم الهياكل والمؤسّسات الجامعيّة التي تتكفّل بالتكوين في البيداغوجيا الجامعية وتثبيت دورها في مستوى تكوين المدرّسين الجامعيين وفي تطوير معارفهم ومهاراتهم في التدريس.

- **تحسين أداء منظومة التكوين الجامعي،** وذلك من خلال **:**

- مراجعة مناهج التكوين باعتماد المعايير الدولية،
- تحسين ظروف الدراسة داخل المؤسسات الجامعية عبر توفير فضاءات ملاءمة للتكوين ببناء وتهيئة مقرات للمؤسسات المتواجدة في مقرات مسوغة أو التي تشكو من اكتظاظ ومن تدهور في البنايات.

- تطوير التجهيزات المتواجدة بالمؤسسات الجامعية وتعصيرها مواكبة لمتطلبات التطور العلمي والتكنولوجي،
- مراجعة منظومة توجيه الطلبة بهدف تمكينهم من مسارات تتلاءم مع مؤهلاتهم وميولاتهم قصد تحسين أدائهم والترفيع في نسبة النجاح،

- **دفع المؤسسات الخاصة للتعليم العالي نحو مزيد من الجودة ودعمها قصد بلوغ مستوى من التأطير والأداء يتطابق مع المعايير المعمول بها وطنيا ودوليا،** وذلك من خلال **:**
  - التفكير في ابرام عقود برامج
  - دفع المؤسسات للانخراط في منظومة التقييم الذاتي
  - تشجيع المؤسسات وحثهم على الانخراط في مسار الاعتماد
  - مراجعة كراس الشروط
  - تحيين النصوص القانونية
  - مزيد من المتابعة والمراقبة

برنـامج "البحـث العلمي"

رئيس البرنامج :

السيد نجيب الأزهري، المدير العام للبحث العلمي (من 2012 إلى ديسمبر 2016)

السيد عبد المجيد بن عمارة ، المدير العام للبحث العلمي (من ديسمبر 2016)

I. تقديم عام لبرنامج البحث العلمي:

لتحقيق نقلة نوعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تتماشى مع تحديات المرحلة الحالية، شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اتخاذ التدابير الضرورية للإنطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة البحث والتجديد ضمن مقاربة تشاركية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية :

- إرساء شراكة فاعلة بين قطاعات التكوين والبحث والإنتاج وبين القطاع العام والقطاع الخاصّ،
- توجيه برامج البحث العلمي ومشاريع التعاون الدولي نحو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- تثمين نتائج البحث تلبية لحاجيات الاقتصاد الوطني،
- تشجيع تنقل وتفرغ الباحثين والصناعيين في الاتجاهين للارتقاء بالتجديد ونقل التكنولوجيا.

كما تتركّز الجهود على تحقيق التوجهات الاستراتيجية التالية خلال الفترة 2016-2020:

- ✓ العمل على الارتقاء بنفقات البحث والتجديد مع التركيز على النهوض بمساهمة المؤسسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص في تمويل البحث والتجديد والعمل على الرفع من الاعتمادات المتأتية من التعاون الدولي،
- ✓ إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد بمساهمة كل الأطراف المتدخلة،
- ✓ توجيه البحث نحو أولويات وطنية تحدّد بالشراكة مع مختلف الفاعلين في قطاعات التنمية قصد دعم فرص التثمين والتجديد.

وبناء على ما سبق تم اعداد المخطط الخماسي 2016-2020 للتنمية حول المحاور التالية:

- المساهمة في إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد،

- النهوض بمنظومة تثمين البحث ونقل التكنولوجيا،
- دعم البنية التحتية للبحث والتجديد،
- دعم الموارد البشرية والمالية وحسن توظيفها،
- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في دعم منظومة البحث والتجديد.

وبالتوازي مع اعداد المخطط الخماسي 2016-2020 للتنمية شهدت المنظومة الوطنية للبحث والتجديد تطورا خلال سنة 2016 تم بالخصوص من خلال :

- مواصلة إرساء مبدأ التعاقد لتحديد برامج ومشاريع البحث قصد تفادي الازدواجية وإحكام التنسيق والتكامل بين الهياكل الناشطة في نفس المجال وضمان التوظيف الأمثل للموارد.
- مواصلة إنجاز مشاريع بحوث تنموية في مجالات ذات أولوية وطنية من خلال آليات الشراكة العلمية كتثمين نتائج البحث العلمي وبرامج البحوث الإيلافية.
- دعم فرص التعاون بين مراكز البحث ومؤسسات التعليم والبحث من جهة والمؤسسات الاقتصادية.
- دعم الشراكة العلمية على المستوى الدولي من خلال مضاعفة مجالات التعاون الدولي ومزيد تنويعها بالتشجيع على إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ونظيراتها في الدول المتطورة.
- دعم الاعلام العلمي عبر مواصلة الاشتراك بالمجلات الالكترونية وقواعد البيانات العلمية

ومن بين المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف هذا البرنامج نجد:

- ✓ الإدارة العامة للبحث العلمي،
- ✓ الإدارة العامة لتثمين البحث،
- ✓ الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي،
- ✓ مراكز البحث العلمي،
- ✓ الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي.

ويتفرع برنامج البحث العلمي إلى البرامج الفرعية التالية:

- ✓ البحث العلمي الجامعي،
- ✓ مراكز ومعاهد البحث،
- ✓ الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث،
- ✓ برامج أخرى للبحث العلمي.

II. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة الرامية إلى تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي قصد الرفع من فاعليتها ودعم نجاعتها، شهدت سنة 2016 مواصلة إنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية تمثلت خاصة فيما يلي:

- الشروع في إعادة هيكلة وحدات البحث التي أتمت فترة نشاطها القصوى (6 سنـــــــوات) وذلك قصد تحويلها إلى مخابر بحث. ويهدف هذا الإجراء إلى توحيد الجهود وتفادي التشتت عبر التشجيع بصفة خاصة على إحداث مخابر البحث من خلال تجميع الوحدات بما يمكن من إرساء هياكل بحثية بكتل فاعلة وبالنجاعة المطلوبة. وسيتم تطبيق هذا التمشي سنويا وبصفة تدريجية على جميع الوحدات التي ستستوفى تباعا فترة نشاطها القصوى، على أن يقتصر إحداث الوحدات على دعم المؤسسات الفتية وخاصة منها الداخلية أو في الاختصاصات العلمية النادرة.

  ستشهد الفترة القادمة إيلاء عناية خاصة بالجانب النوعي لهياكل البحث من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف تتعلـــــق خاصة بالتميز العلمي والجودة ومزيد التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتوجه نحو التجديد.
- مواصلة هيكلة البحوث التنموية بمراكز البحث العلمي من خلال إبرام 05 عقود برامج بحث تنموي جديدة للفترة (2016-2019) لفائدة 05 مراكز بحث علمي، إلى جانب تجديد ستة (06) عقود برامج للفترة القادمة. ومما تجدر الإشارة إليه أنه يتم العمل على توجيه البحوث بمراكز البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية بما يمكن من الاستجابة لحاجيات الاقتصاد والمجتمع من البحث والتطوير ودعم أنشطة التثمين والتجديد.
- مواصلة هيكلة البحوث وتطويرها في مختلف القطاعات عبر إحداث مخابر البحث ووحدات البحث. فقد شهدت سنة 2016 إحداث 26 مخبر بحث جديد و18 وحدة بحث جديدة بمختلف المؤسسات والاختصاصات العلمية.
- بالنسبة للتجهيزات العلمية الثقيلة ولضمان حد أقصى من ترشيد الاستعمال لهذه التجهيزات تمت هيكلتها في شكل «**وحدات خدمات مشتركة للبحث**»، وتم وضعها على ذمة جميع الباحثين العاملين سواء في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص، كما تم تمكينها من دعم مالي سنوي إضافي لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة ولاقتناء المستهلكات والمعدات الصغيرة والوثائق العلمية الضرورية لاستغلال التجهيزات على أحسن وجه.

- توجيه منظومة البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية من خلال مواصلة دعم مشاريع البحث الإيلافي وثمين نتائج البحث وتمويل براءات الاختراع على المستوى المحلي والدولي.
- دعم فرص الشراكة والتعاون بين هياكل البحث العلمي ومؤسسات التعليم والبحث والمؤسسات الاقتصادية، من أجل الإثراء المتبادل وتطوير ثقافة وتقاليد التجديد التكنولوجي خدمة للأولويات الوطنية،
- خلق الفضاءات والبنى التحتية الضرورية من خلال مواصلة تركيز الأقطاب التكنولوجية وتوفير مناخ ملائم لنقل ونشر الخبرة التكنولوجية وتثمين نتائج البحث.
- دعم الشراكة العلمية على المستوى الدولي من خلال مضاعفة مجالات التعاون الدولي ومزيد تنويعها بالتشجيع على إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ونظيراتها في الدول المتطورة، وتشجيع البحث المشترك وفتح الآفاق أمام مخابر البحث عبر إحداث جيل جديد من المخابر الدولية في نطاق الشراكة بين مخابر البحث التونسية ونظيراتها الأجنبية.
- دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز مشاركة تونس في البرامج المموّلة من قبله وتشجيع الباحثين قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها برنامج البحث والتجديد "أفق 2020 " لدعم البحوث والابتكار لما يوفّره من فرص للتمويل والتكوين. وفي هذا الإطار تم امضاء اتفاقية اطارية بين تونس والاتحاد الأوروبي أصبحت بموجبه تونس بلد شريك في البرنامج الاطاري الأوروبي للبحث والتجديد **أفق 2020**.
- التركيز على توظيف واستغلال برامج التعاون الثّنائي (المغرب والجزائر ومصر وفرنسا وألمانيا وتركيا وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية والهند) لإرساء برامج ومشاريع تعاون متعددة الأطراف مع المنظمات الدولية والإقليمية .

1. البحث العلمي الجامعي:

أ- دراسات الدكتوراه:

حرصا على تفعيل مدارس الدكتوراه البالغ عددها (37) تعمل الوزارة على تمكينها من التمويلات اللازمة سنويا للعمل في أحسن الظروف ولإنجاز برامجها في المواعيد المحددة، وذلك باعتماد مجموعة من المقاييس الموضوعية أهمها الإنتاج الاشهادي وعدد الطلبة المرسمين.

وقد شهدت مدارس الدكتوراه تطورا في عدد الطلبة المرسمين والإنتاج العلمي وهو مرشح للارتفاع خلال السنوات المقبلة مما يتطلب الترفيع في دعم مدارس الدكتوراه حتى تتمكن من القيام بدورها

المتمثل خاصة في تكوين طلبة الدكتوراه وتمكينهم من تكوين إضافي يساعدهم على انجاز أطروحاتهم في أحسن الظروف وكذلك على الاندماج في سوق الشغل لاحقا.

وقد أسندت تمويلات بقيمة 1.5 مليون دينار لفائدة مدارس الدكتوراه وذلك بعنوان سنة 2016.

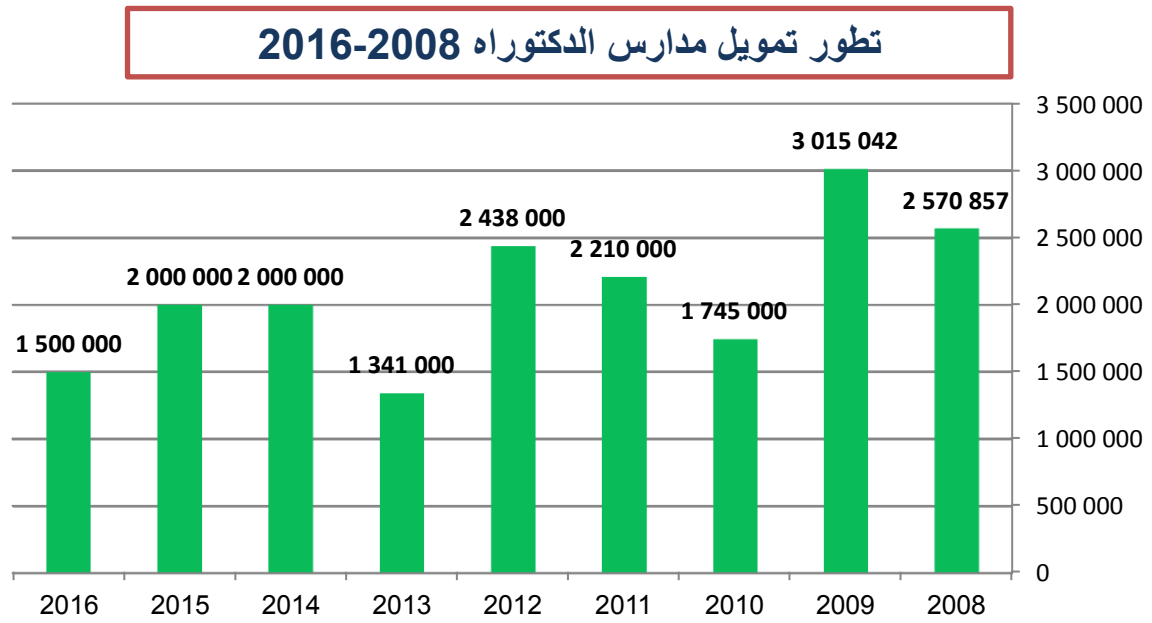

وفي ما يلي جدول حول مؤشرات وتمويل مدارس الدكتوراه منذ إحداثها:

السنة	عدد الطلبة المرسمين بالدكتوراه			الإنتاج الإشهادي بالدكتوراه		
	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	المجموع	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	المجموع
2008	9 067	1 007	10 074	575	151	726
2009	10 622	1 010	11 632	624	107	731
2010	8 520	997	9 517	598	121	719
2011	9 079	1 052	10 131	646	72	718
2012	9 122	1 060	10 182	711	56	767
2013	12 000	1 250	13 250	760	150	910
2014	12000	836	12 836	811	133	944
2015	13 230	1 169	14 399	838	102	940
2016	**14 692**	**916**	**15 608**	**1 181**	**220**	**1 401**

المصدر: تقارير مدارس الدكتوراه

توزيع طلبة الدكتوراه المسجلين حسب الجامعات
(15619 طالب) 2016/2015

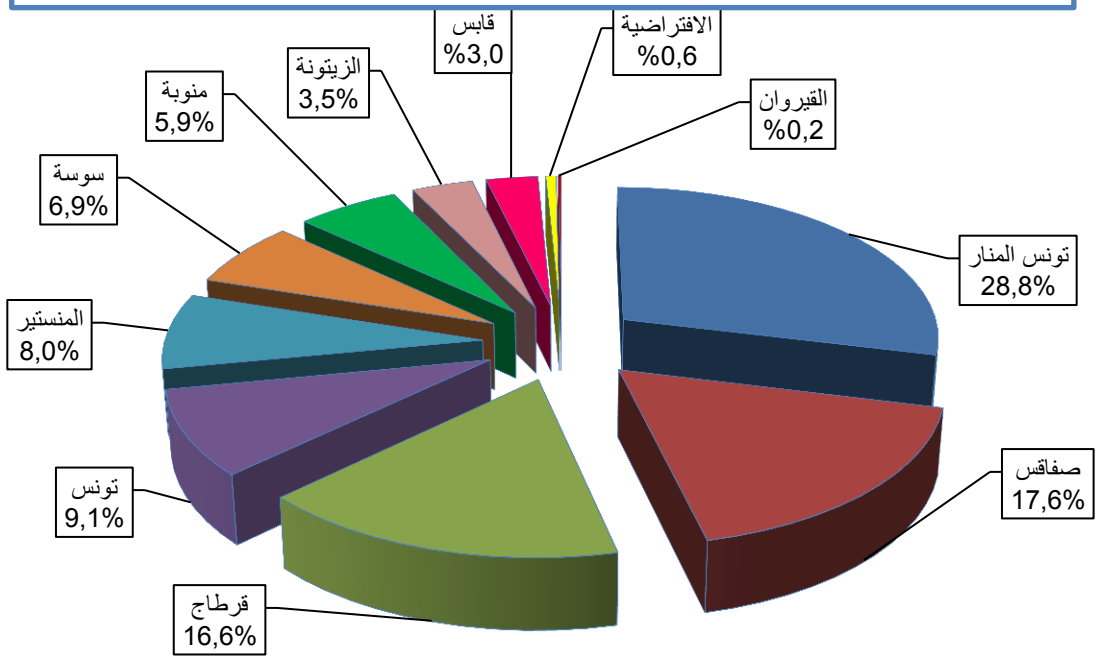

توزيع شهادات الدكتوراه حسب الجامعات
(شهادة 1401) 2016

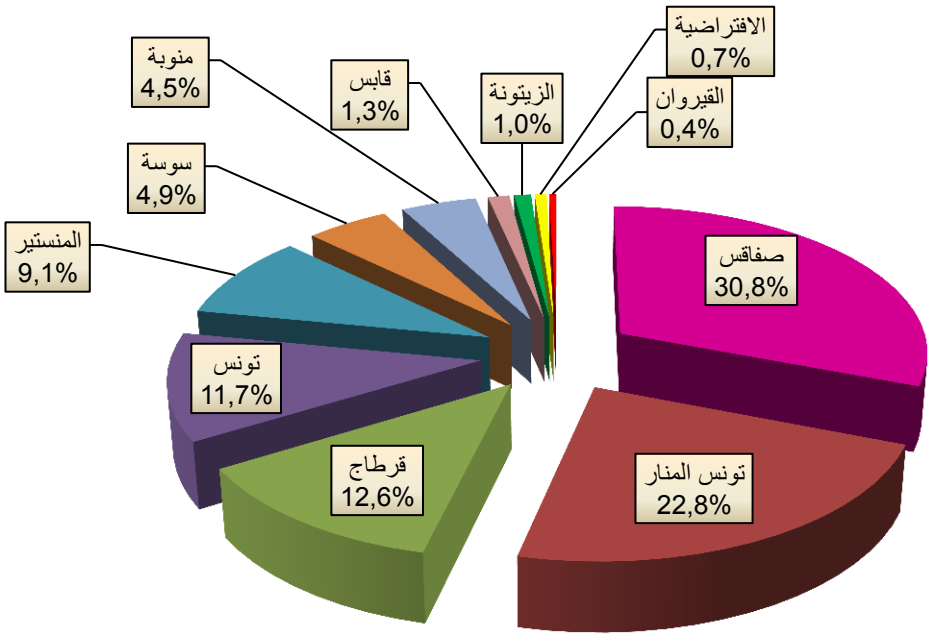

ب- دعم التجهيزات العلمية

انطلقت عملية اقتناء التجهيزات العلمية الأساسية (الثقيلة) منذ سنة 1993 وهي مسخّرة للاستعمال الوطني والجهوي وذلك لتدعيم هياكل البحث والتكوين الاشهادي عن طريق البحث من ناحية، ولحسن استغلالها وتفادي الاستعمالات المزدوجة والتبذير من ناحية أخرى وقد تم إدماج هذه التجهيزات الأساسية في هياكل أطلقت عليها تسمية "وحدات الخدمات المشتركة للبحث (U.S.C.R)". كما اتجهت النية إلى إحداث مجمعات لوحدات الخدمات المشتركة لغاية تشبيك التكنولوجيات والقدرات المتاحة ووضعها تحت الإشراف المباشر للجامعة.

حاليا، خضعت هذه التجربة إلى عملية تقييم واسعة النطاق في مرحلة أولى بهدف مزيد تقنينها من ناحية والعمل على تعصير وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي في مرحلة ثانية.

تم خلال سنة 2016 رصد اعتمادات تقدر بـ 2,447 م.د لمواصلة تمويل انشطة وحدات الخدمات المشتركة للبحث المركزة بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمقدرة بـ 61 وحدة خدمات مشتركة بمختلف الجامعات التونسية وثلاثة (03) مجّمعات وحدات خدمات مشتركة تحت إشراف كل من جامعة تونس المنار و صفاقس وقفصة.

وتخصص هذه الاعتمادات كمصاريف صيانة للتجهيزات العلمية الثقيلة وذلك:

- لتغطية مصاريف الصيانة والخدمات العرضية بقيمة تقدر بـ 1,064 م.د
- ولاقتناء المستهلكات والوثائق العلمية والتربصات والتكوين باعتمادات تقدر بـ 1,383 م.د

2. هياكل البحث:

أ- مخابر البحث

طبقا للفصل 3 من الأمر عدد 644 المؤرخ في 2 مارس 2009 والمتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها، تعتبر مخابر البحث الهياكل الأساسية لإنجاز أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في كل ميادين العلوم والتكنولوجيا وذلك في إطار الأولويات الوطنية والبرامج الوطنية التي تحددها الجهات ذات النظر.

- **تطور عدد المخابر:**

خلال سنة 2016، بلغ عدد مخابر البحث 314 مخبرا يغطي كافة الاختصاصات العلمية، ويبين الجدول التالي تطور عدد مخابر البحث خلال الفترة (2014-2016) حسب المجالات التالية:

تطور عدد مخابر البحث حسب ميدان البحث لسنوات (2014-2016)

المجال	2014	2015	2016
العلوم الإنسانية والاجتماعية	21	21	23
العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف	28	27	31
العلوم الصحيحة	83	82	97
علوم الحياة والبيوتكنولوجيا	121	127	134
علوم وتقنيات المهندس	24	24	29
المجموع	**277**	**281**	**314**

تتوزع نسبة مخابر البحث حسب وزارات الإشراف كما يلي:

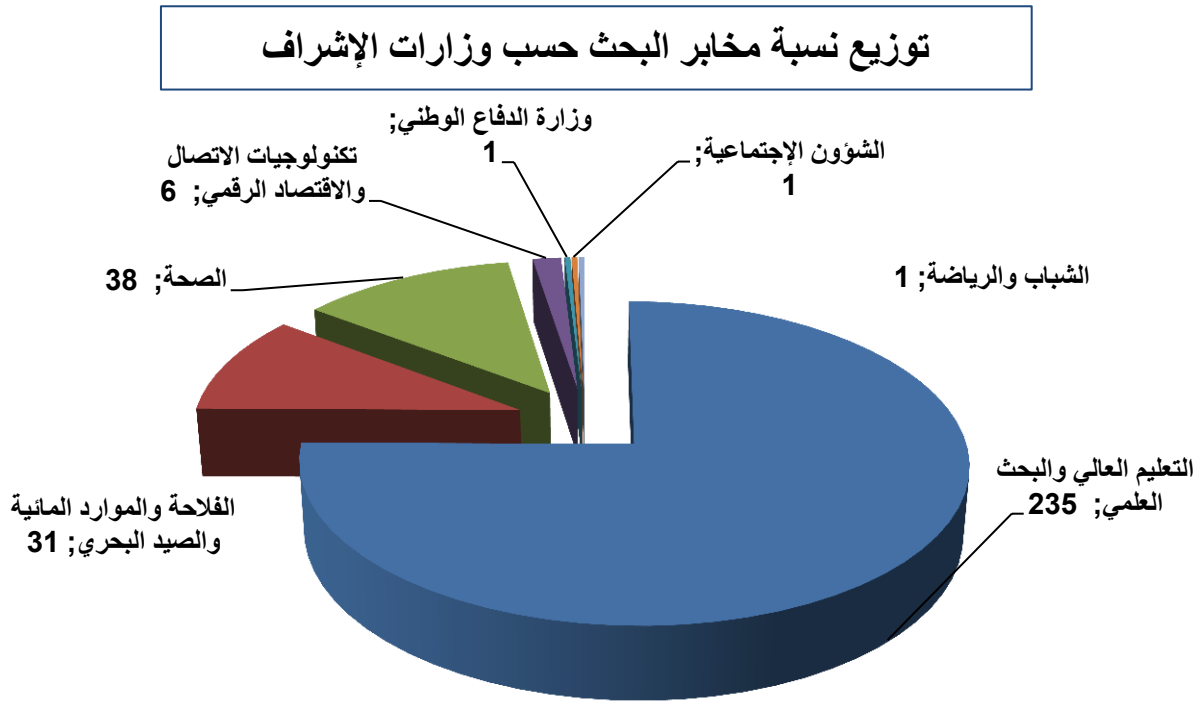

وقد شهدت سنة 2016، إحداث 26 مخبر بحث جديد بمؤسسات التعليم العالي والبحث (22 مخبر)، وبمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي (02 مخابر)، وبمؤسسات الصحة العمومية (02 مخابر).

- **تطور تمويل المخابر:**

تم سنة 2016 تمويل 273 مخبر (من جملة 314) باعتمادات جملية قيمتها 17,132 مليون دينار، وبلغ معدل التمويل للمخبر الواحد 62,75 ألف دينار، وتتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

المؤسسات	العدد الجملي	عدد المخابر الممولة	الاعتمادات الجملية المسندة سنة 2016 (أ.د)	النسبة
مؤسسات التعليم العالي والبحث	220	187	10 438	**% 61**
مراكز ومعاهد البحث العلمي	64	63	5 622	**% 32,8**
المؤسسات العمومية للصحة	29	22	1 032	**% 6**
المؤسسات الأخرى	1 (*)	1	40	**% 0,2**
المجمـوع	**314**	**273**	**17 132**	**% 100**

(*) : مخبر بحث تابع لوزارة الدفاع الوطني بالمستشفى العسكري الأصلي

توزيع تمويل مخابر البحث حسب طبيعة المؤسسة

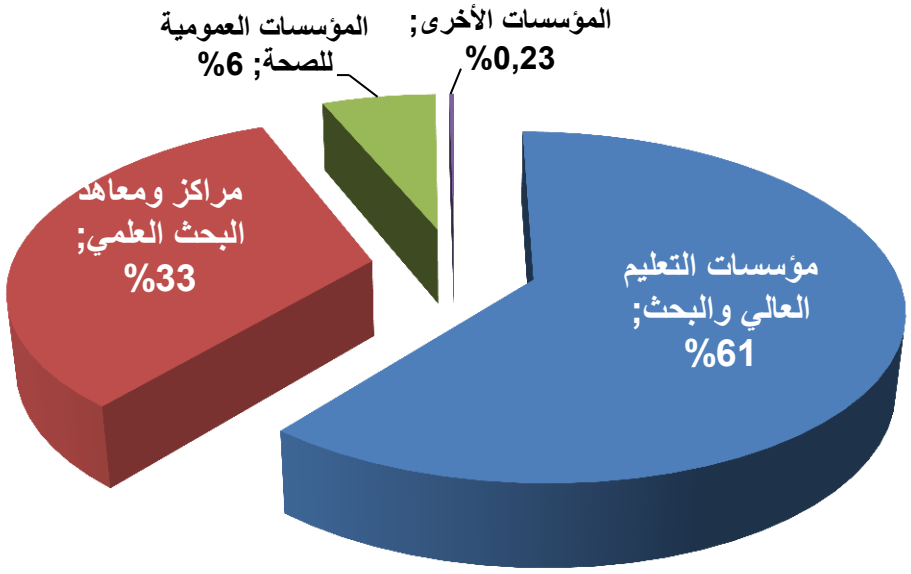

ب- وحدات البحث

تتولى وحدات البحث القيام بمهام التكوين واليقظة العلمية وكذلك التكنولوجية عند الاقتضاء ويمكن أن تساهم في إنجاز برامج البحث الإيلافي. وتتكون وحدة البحث من فريق من الباحثين يساهمون في سير أنشطة البحث حول مواضيع ذات علاقة بالأولويات الوطنية، وهي هياكل بحث وقتية تحدث لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- **تطور عدد الوحدات:** خلال سنة 2016، بلغ عدد وحدات البحث 327 وحدة بحث في كافة الاختصاصات العلمية ويبن الجدول التالي تطور عدد وحدات البحث خلال الفترة (2014-2016) حسب المجلات التالية:

تطور عدد وحدات البحث حسب ميدان البحث لسنوات (2014-2016)

الميدان	2014	2015	2016
العلوم الإنسانية والاجتماعية	41	41	52
العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف	38	38	38
العلوم الصحيحة	72	74	77
علوم الحياة والبيوتكنولوجيا	126	129	131
علوم وتقنيات المهندس	27	27	29
المجموع	**304**	**309**	**327**

وتتوزع نسبة وحدات البحث حسب وزارات الإشراف كما يلي:

توزيع نسبة وحدات البحث حسب وزارات الإشراف

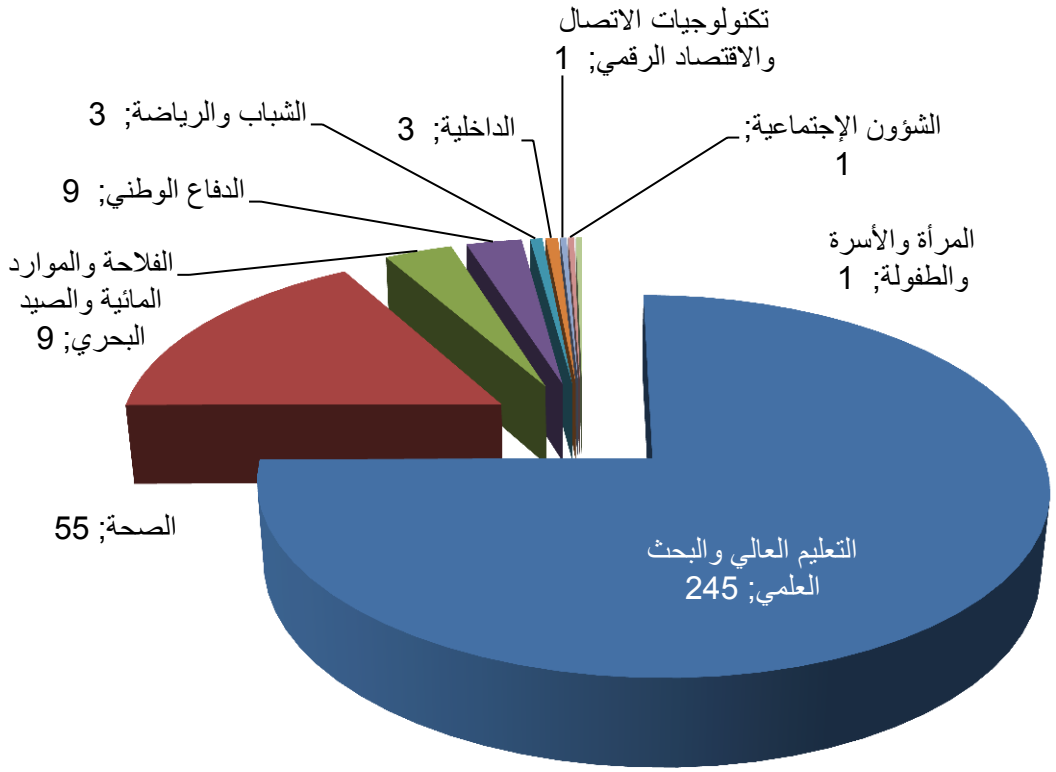

تم سنة 2016 إحداث 18 وحدة بحث تتوزع إلى 16 وحدة بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث ووحدتي بحث (02) بمؤسسة تابعة لوزارة الداخلية.

- **تطور تمويل وحدات البحث:**

تم سنة 2016 تمويل 239 وحدة (بما في ذلك الوحدات المختصة) من جملة 327 باعتمادات جملية بلغت4,249 مليون دينار، أي بمعدل تمويل للوحدة الواحدة في حدود 17,77 ألف دينار، وتتوزع هذه الاعتمادات حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

المؤسسات	العدد الجملي	عدد الوحدات الممولة	الاعتمادات الجملية المسندة سنة 2014 (أ.د)	النسبة
مؤسسات التعليم العالي والبحث	256	191	3 423	% 84
المؤسسات العمومية للصحة	57	34	498	% 12
مراكز البحث	3	3	170	% 4
المؤسسات الأخرى	10	10	158	% 4
المجمـوع	**327**	**239**	**4 249**	**% 100**

توزيع تمويل وحدات البحث حسب طبيعة المؤسسة

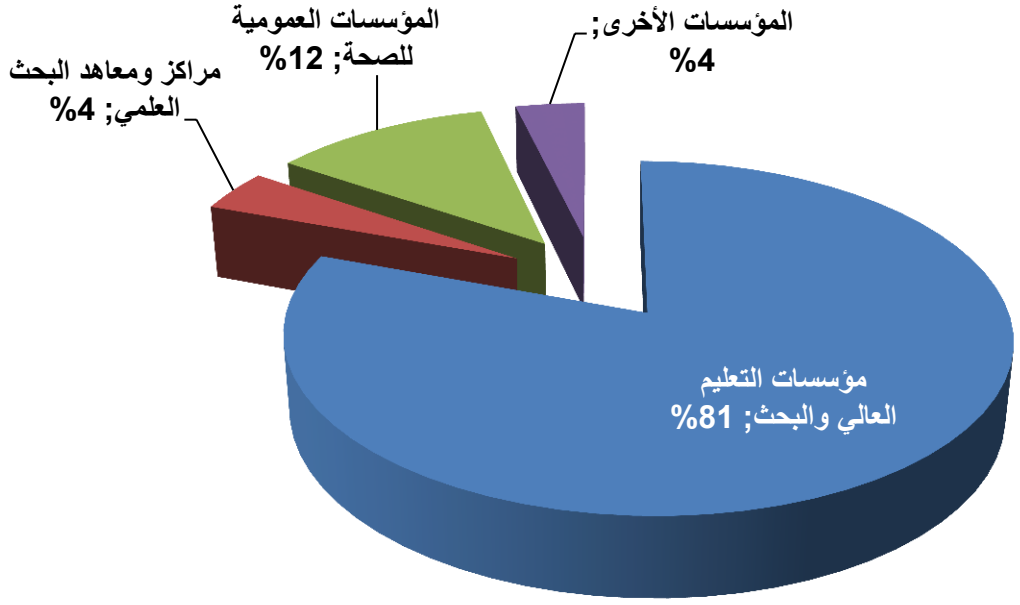

يحوصل الرسم البياني التالي تطور حجم الاعتمادات الممنوحة للمخابر والوحدات للفترة (2014-2016):

تطور الإعتمادات المرصودة للمخابر والوحدات لسنوات (2014-2016)

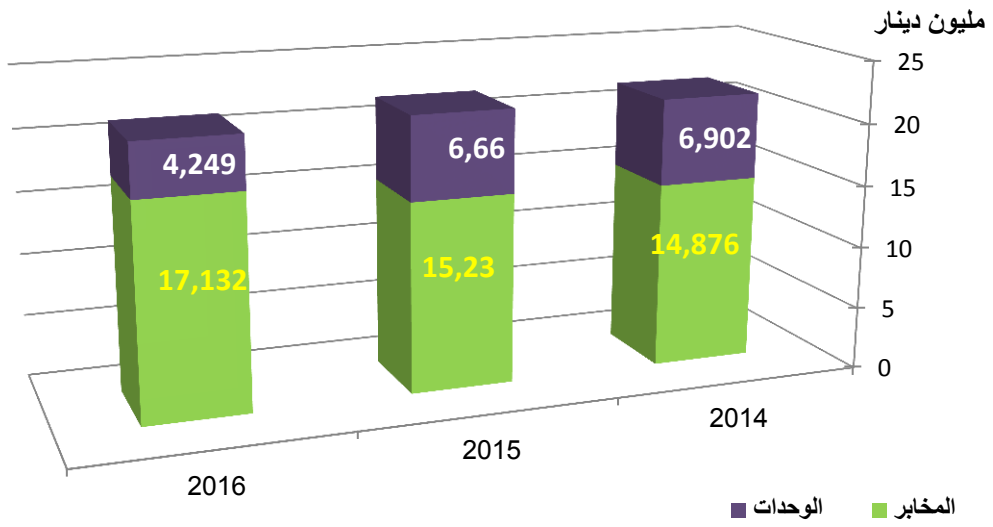

ت- مراكز البحوث

إثر تقييم إيجابي أنجزته الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي، تم سنة 2016، تجديد ستة (06) عقود برامج بحث لفترة جديدة (2016-2019) لمراكز البحث التالية:

- المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا البحار،
- معهد الزيتونة،
- المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات،
- المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس،
- معهد المناطق القاحلة بمدنين،
- معهد باستور بتونس.

وفي إطار هيكلة البحوث بالمؤسسات البحثية، تم سنة 2016 إبرام خمسة (05) عقود برامج بحث جديدة للفترة (2016-2019) لفائدة مراكز البحث التالية:

- المركز الوطني للبحوث في علوم المواد ببرج السدرية،
- المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية،
- مركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة،
- مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان،
- مركز البحث في الرقميات بصفاقس.

مكنت هذه العقود من إحداث 41 مخبر بحث وتشريك حوالي 221 باحث من صنف "أ" و377 باحث من صنف "ب" إلى جانب 388 طالب في مرحلة الدكتوراه و86 مهندس. وستعهد لهذه الهياكل خلال فترة الأربع سنوات إنجاز 187 مشروع بحث بكلفة في حدود 3,057 مليون دينار بعنوان القسط الأول لسنة 2016.

3. مشاريع البحوث التنموية

تهدف مشاريع البحث التنموية إلى تجميع عدد من مخابر البحث ووحدات البحث في اختصاص علمي واحد أو في اختصاصات متكاملة وبالتالي توحيد الخبرات والمعارف والإمكانيات البشرية والمادية قصد إيجاد حلول عملية لإشكالية بحثية معينة في ميادين ذات علاقة بالأولويات الوطنية.

خلال سنة 2016 ، تم الانطلاق في تمويل مشاريع البحوث الإيلافية في إطار برنامج البحوث التنموية ، حيث تم تمويل 4 مشاريع في القطاع الصحي في اختصاص البحوث السريرية بكلفة جملية تقدر بـ 3 مليون دينار على أربع سنوات بكل من مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس ومعهد باستور بتونس ومستشفى الرازي بمنوبة.

- كما تم خلال سنة 2016 إصدار طلب عروض في مجال مقاومة الإرهاب وتمت الموافقة على تمويل أربعة مشاريع بكلفة جملية تقدر بحوالي 2.5 مليون دينار تصرف على إمتداد أربع سنوات. وقد تم صرف القسط الأول لسنة 2016 لهذه المشاريع وسيتم صرف القسط الثاني لسنة 2017 خلال هذه السنة.

كما تم خلال سنة 2016 مواصلة إنجاز مشروعين (02) للبحث الإيلافي في مجال القوارص بمشاركة (08) فرق بحث وعدد (06) شركاء من الوسط الاقتصادي والاجتماعي. ويتولى المركز الفني للقوارص مهام الهيكل الحامل لهذه المشاريع التي تم تخصيص اعتمادات جملية لها بما قيمته 1.115 مليون دينار.

4. التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف

من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تمّ إنجاز ما يلي:

أ- دعم التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

في إطار السعي إلى دعم التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال البحث والتجديد تمّ توقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 01 ديسمبر 2015 بمقر المفوّضية الأوروبية بالعاصمة البلجيكية بروكسل بين الجانبين التونسي والأوروبي، وتمكّن هذه الاتفاقية من انضمام تونس لبرنامج أفق 2020

الأوروبي لدعم البحوث والابتكار بداية من 1 جانفي 2016، وبالتالي تمكّن الباحثين والمبتكرين ومؤسسات البحث التونسية من نفس ظروف المشاركة في البرامج والأنشطة التابعة للبرنامج المذكور مثل نظرائهم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و13 دولة أخرى مشتركة في البرنامج. وهو ما يضمن مزيدا من النجاعة على مستوى منظومة البحث والتجديد ببلادنا، كما سيتيح هذا البرنامج للشّركات التونسية الصغيرة والمتوسطة الفرصة لتكون قادرة على الاستفادة من زيادة الدعم لتطوير أفكار جديدة وتقديم منتجات علمية وخدمات متطورة إلى السوق.

ب- انجاز مشاريع بحث مشتركة:

تم خلال سنة 2016 التمويل المشترك بين تونس والبلدان الشريكة لـ 180 مشروع بحث على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وقد تم تخصيص 2,333 مليون دينار تونسي لفائدة هذه المشاريع من قبل الجانب التونسي.

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
التعاون الثنائي	160	1920,5
التعاون متعدد الأطراف	18	348
المخابر الدولية ومجمعات البحث	2	65
المجموع	**180**	**2333,5**

توزيع عدد المشاريع الممولة والاعتمادات المسندة حسب البرامج

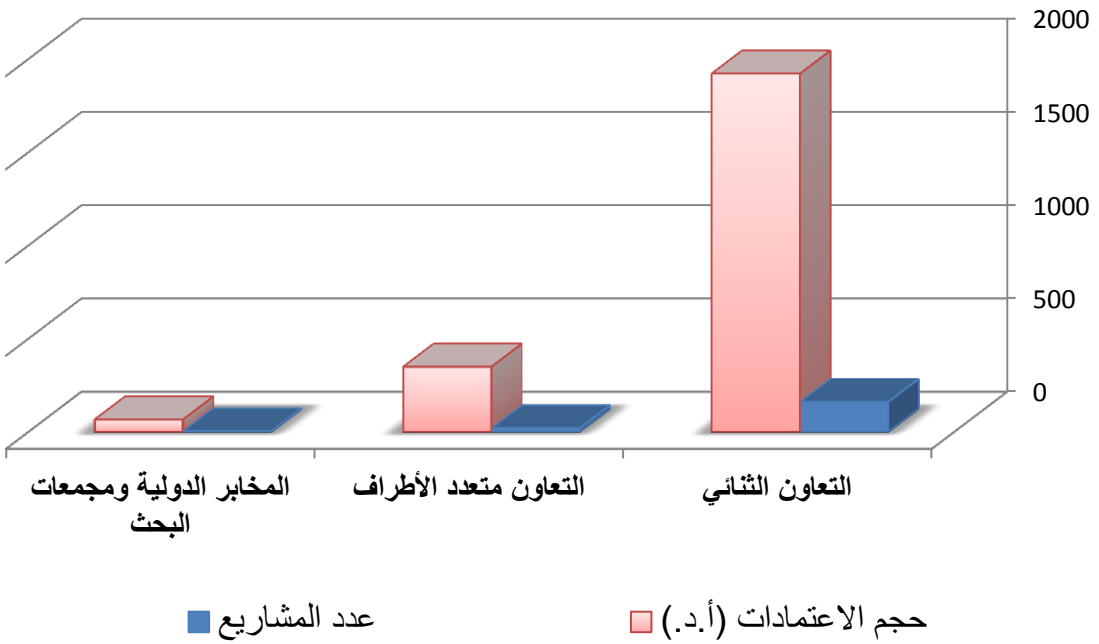

عدد مشاريع البحث المشتركة المنجزة بعنوان سنة 2015

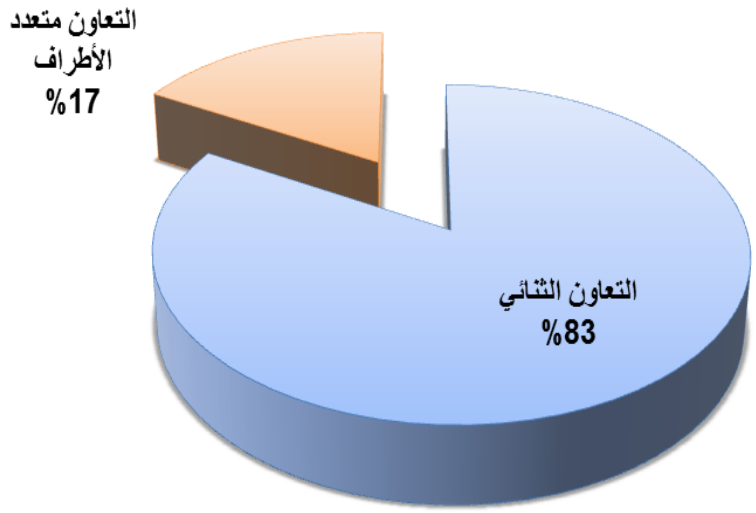

- **مشاريع التعاون الثنائي:**

تعمل الوزارة على دعم وتطوير برامج التعاون الثّنائي في إطار اتفاقيات التعاون العلمي والتكنولوجي مع الشركاء التقليديين من البلدان المغاربية والعربية (الجزائر- المغرب- مصر)، وبلدان المنطقة الأورومتوسّطية (فرنسا والبرتغال وألمانيا وتركيا) مع البحث عن شركاء جدد من البلدان الإفريقية (جنوب إفريقيا) والآسياوية (كوريا الجنوبية والهند وإيران) والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ساهمت برامج التعاون الثنائي التي انطلقت منذ أواخر السبعينيات في دعم التفتح على تجارب حديثة وتشبيك فرق البحث التونسية مع نظيراتها الأجنبية في إطار برامج تعاون متعددة الأطراف وكان لهذا النجاح الدور المحوري في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لانضمام تونس كبلد شريك لبرنامج الإتحاد الأوروبي للبحث والتجديد أفق 2020 في 01 ديسمبر 2015 والذي يمكن المنظومة الوطنية للبحث من المشاركة الفعالة في إدراج الأولويات الوطنية ضمن طلبات تمويل البرنامج والإستفادة المشتركة المستندة أساسا على المساواة في الإمتيازات.

وقد تم سنة 2016 تمويل 160 مشروع بين مشاريع متواصلة ومشاريع جديدة في إطار طلبات عروض تم إصدارها سنة 2015.

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
التعاون التونسي الجزائري	25	250
التعاون التونسي المصري	2	50
التعاون التونسي الجنوب إفريقي	10	250
التعاون التونسي الفرنسي PHC-UTIQUE	72	595
التعاون التونسي الفرنسي DGRS/ CNRS	12	50,5
التعاون التونسي الفرنسي PICS	2	20
التعاون التونسي الألماني	22	550
التعاون التونسي التركي	14	140
التعاون التونسي الهندي	1	15
المجموع	**160**	**1920,5**

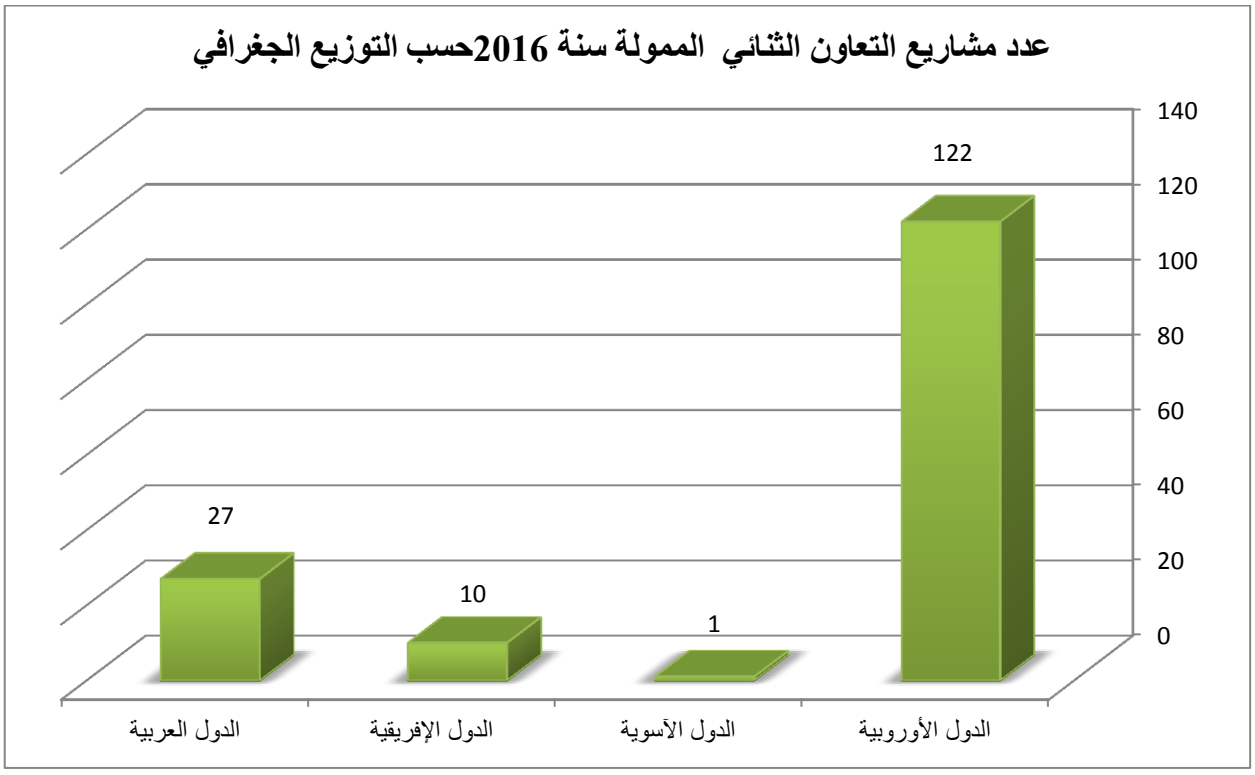

توزيع الاعتمادات المسندة لمشاريع التعاون الثنائي حسب البلدان

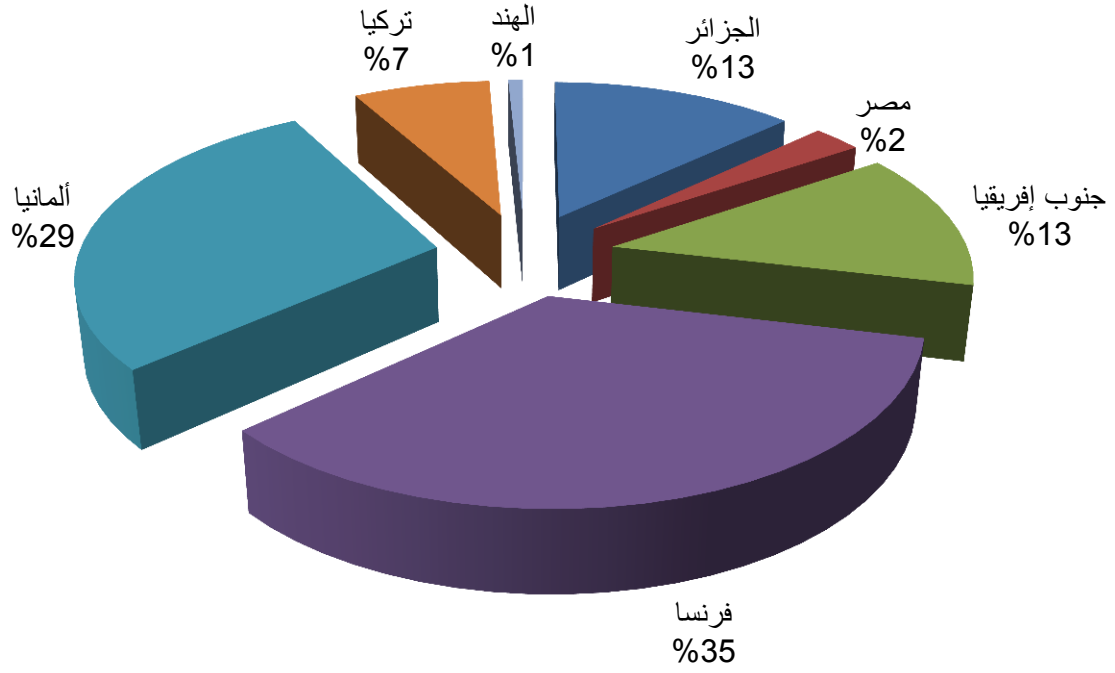

- **مشاريع بحث في إطار برامج الشراكة المتعددة الأطراف :**

يمكن التعاون المتعدد الأطراف من تشبيك فرق البحث التونسية مع نظيراتها في الدول المتقدمة وتفتح هياكل ومؤسسات البحث التونسية على المحيط الاوروومتوسطي وذلك عبر آليات تمويل مشتركة مع توفير التجهيزات والأساليب المتطورة التي تمكن من القيام بأنشطة بحثية ذات مستوى رفيع.

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
برنامج التعاون الفرنسي المغاربي PHC-Maghreb	**12**	133
برنامج الإتحاد الأوروبي ERANET Med	5	175
برنامج الإتحاد الأوروبي ARIMNET2	1	40
المجموع	**18**	**348**

- **تقييم مقترحات مشاريع البحث الدولية :**

تخضع مقترحات مشاريع البحث الواردة على إدارة البرامج والشراكة العلمية في إطار طلبات العروض السنوية إلى تقييم من قبل أساتذة خبراء حسب ميادين البحث المطلوبة حيث تتوصل الإدارة سنويا بحوالي 700 مقترح مشروع بحثي.

- **المخابر الدولية المشتركة ومجمعات البحث**

في إطار تفتح مراكز البحث على نظيراتها الكبرى الأجنبية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي وتبادل الخبرات والمعارف تدعم الوزارة بعث المخابر الدولية المشتركة والمجمعات البحثية التي تضم فرق وهياكل بحث من دول مختلفة للقيام ببحوث لمدة محددة في مجال علمي دقيق بدعم مالي مشترك من الهياكل المشاركة.

- **مخابر البحث الدولية (LIA):**

تتميز هذه المخابر بكونها تضم فرق وهياكل بحث من دول مختلفة أوروبية ومغاربية للقيام ببحوث لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- **المجمعات الدولية للبحث (GRDI):**

هي مجموعة مخابر تابعة لعدة دول تتولى انجاز برامج بحث مشتركة وبتمويلات مشتركة لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- **المخابر الدولية المشتركة (LMI):**

هي مجموعة مخابر دولية تتولى انجاز برامج بحث مشتركة مع معهد البحث من أجل التنمية (IRD) بالأساس وذلك لمدة 05 سنوات.

تم خلال سنة 2016 تمويل المخابر المشتركة التالية:

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
LMI “COSYSMED”	01	35
GDRI :" Communication, médias et liens sociaux en Méditerranée"COMMED"	01	30
المجموع	**02**	**65**

5. تثمين نتائج البحث والتفتح على المحيط

يمثل تثمين نتائج البحث مرحلة أساسية لتفعيل عملية البحث والتطوير ودليلا على التزام هياكل البحث بالانصهار في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية. وفي هذا الإطار تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشجيع تثمين نتائج البحث بتمويل المشاريع المجددة المقترحة من قبل الهياكل العمومية للبحث. ويهدف برنامج تثمين البحث إلى:

- استغلال نتائج البحث في منظومة الإنتاج والخدمات،
- تشريك المؤسسات الاقتصادية المستفيدة من عملية التثمين في تمويل المشروع بنسبة 10%،
- توطيد الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية ودعم البحوث التنموية،
- إنجاز وتطوير النماذج التكنولوجية،
- تحسين أساليب نظم الإنتاج لخدمة المؤسسات الاقتصادية،
- حماية نتائج البحث قبل نشرها والعمل على نشر ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين،
- تشجيع بعث المشاريع المجددة صلب الأقطاب التكنولوجية وبمحاضن المؤسسات،
- تركيز شبكة الأقطاب التكنولوجية لتكون قاطرة للتنمية عبر تثمين نتائج البحث والشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي والبحث،
- تشجيع الباحثين للتنقل والتفرغ لبعث مؤسسات مجددة أو مساعدة المؤسسات الاقتصادية الموجودة على البحث والتطوير.

أ- التنقل والتفرغ:

تبين التجارب المقارنة أن تنقل الأساتذة من الجامعة إلى المؤسسة الاقتصادية، عمومية أكانت أم خاصة، من شأنه أن يساهم في تحسين أداء المؤسسة. وتكون جدوى هذا التنقل أكثر إفادة للمؤسسة إذا ما أمكن للأستاذ الباحث أن ينجز بعض الأنشطة ذات الصلة بالبحث والتطوير في مجال تخصص المؤسسة.

ويبقى عدد الأساتذة الباحثين المقبلين على هذه الآلية ضعيف إذ لم يتجاوز 13 منتفعا. ويعزى ضعف إقبال الباحثين على آلية التنقل والتفرغ إلى غياب تحفيزات حيث يواصل المدرس الباحث القيام بساعات التدريس كاملة وتأطير البحوث بدون تشجيعات محفّزة. ويتجه النظر إلى مراجعة أحكام الأمر المشار إليه آنفا حتى يكون أكثر تلائما مع مقتضيات بعث المؤسسات أو التنقل إليها لمساعدتها على إنجاز أنشطة بحث وتطوير.

ب- مشاريع تثمين نتائج البحث:

تم خلال سنة 2016 إيداع أحد عشر (11) مشروعا جديدا من قبل هياكل البحث العموميّة. وقد تمت المصادقة على تمويل أربعة (04) مشاريع تثمين نتائج بحث باعتمادات جمليّة تقدر بـ 477,245 ألف دينار تصرف على ثلاثة أقساط. وقد تم خلاص القسط الأوّل لمشروع واحد على ميزانية 2016 بقيمة 34,635 ألف دينار وصرف القسط الأوّل للمشاريع الثلاثة المتبقّية على ميزانية سنة 2017 بتقديرات تساوي 248 ألف دينار.

مشروع تثمين نتائج بحث	الإنجازات	
	2015	2016
عدد مشاريع تثمين البحث المودعة	5	11
عدد مشاريع تثمين البحث التي تمت المصادقة على تمويلها	4	4

كما تمت الموافقة المبدئية على تمويل خمسة مشاريع خلال سنة 2017 شرط استيفاء الشروط اللازمة (إدخال بعض التعديلات ورفع احترازات السادة المقيمين) بكلفة جملية تقدر بـ 600 ألف دينار.

كما تمت خلال سنة 2016 مواصلة تمويل الأقساط المتبقية لمشاريع تثمين نتائج بحث متواصلة.

أ- براءات الاختراع:

تم خلال سنة 2016 إيداع 56 مطلب براءة اختراع بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

وفي ما يلي جدول مفصل لعمليات إيداع مطالب براءات الاختراع :

سنة إيداع مطالب براءات الاختراع	2015	2016
عدد مطالب براءات الإختراع الواردة على الإدارة العامة لتثمين البحث	67	70
عدد مطالب براءات الإختراع المودعة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية	56	56

6. الاعلام العلمي: الاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة

خلال سنة 2016، تم صرف 13,547 م.د للاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة .

	2011	2012	2014	2015	2016
عدد الناشرين	21	21	11	12	11
الاعتمادات م.د.	6	8	12	10	14

تطور عدد المقالات العلمية

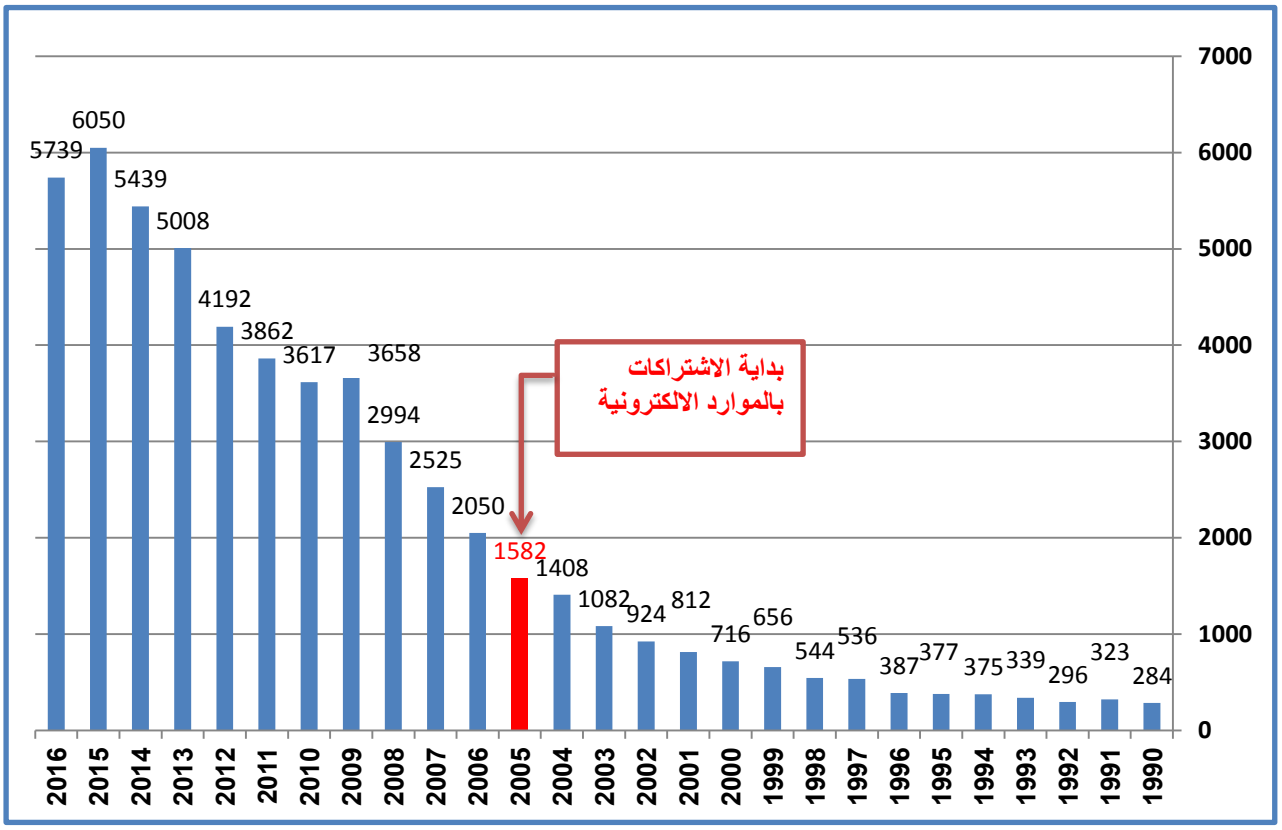

المصدر: Scopus (Web of Science (Thomson Reuters)

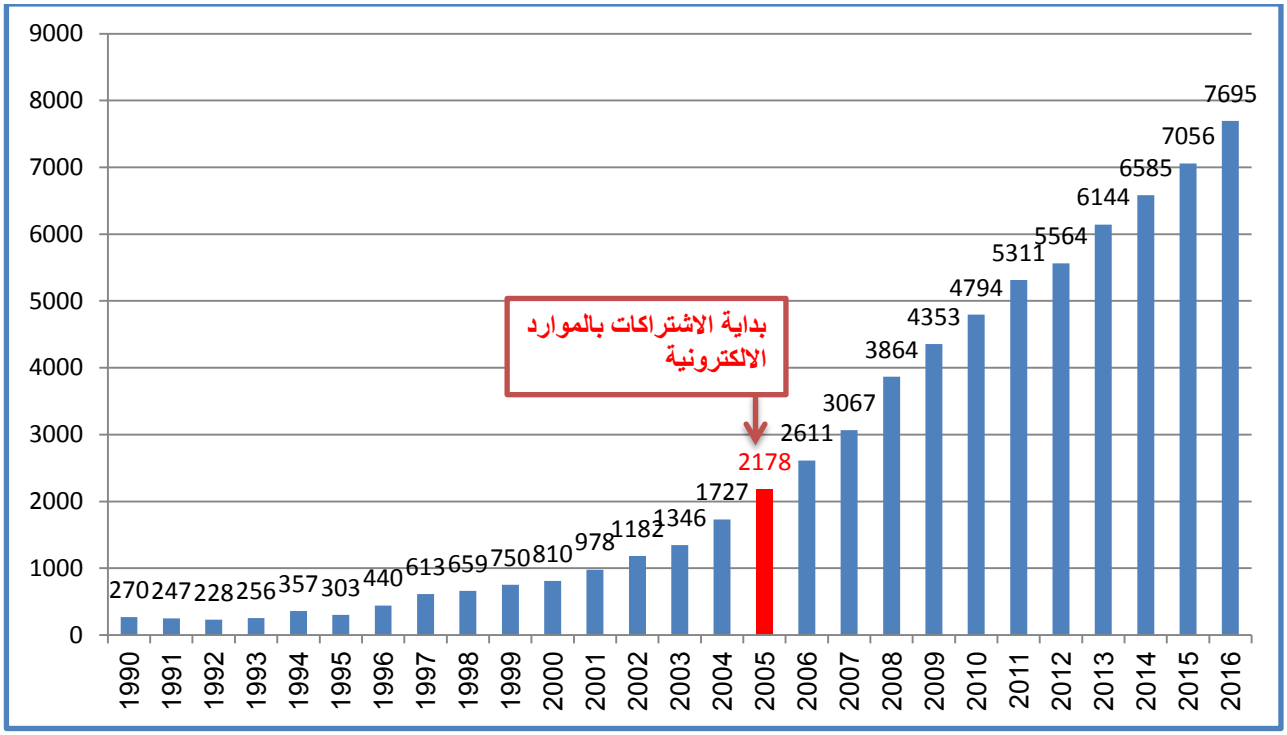

المصدر: Scopus (Elsevier)

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1. تقديم تنفيذ الميزانية:

شهدت نسبة الانجاز لميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2016 تحسنا مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت **93%** مقابل 92% سنة 2015. ويعود ذلك أساسا إلى التحسن المسجل في نسق صرف الاعتمادات للعنوان الأول ليصل إلى **97%** وخاصة اعتمادات العنوان الثاني (من 88% السنة الماضية إلى **90%** سنة 2016).

جدول عدد3:

نفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2016 إع الدفع	إنجازات 2016 إع الدفع	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**42 854**	**41 413**	**1 442**	**97%**
التأجير العمومي	38 263	37 134	1 129	**97%**
وسائل المصالح	3 021	3 021	0	**100%**
التدخل العمومي	1 570	1 258	312	**80%**
نـفقات التنمية	**52 050**	**46 650**	**5 400**	**90%**
الإستثمارات المباشرة	**51 190**	**45 790**	**5 400**	**89%**
على الموارد العامة للميزانية	42 040	38 143	3 897	**91%**
على موارد القروض الخارجية المرتبطة	9 150	7 647	1 503	**84%**
التمويل العمومي	**860**	**860**	**0**	**100%**
على الموارد العامة للميزانية	860	860	0	**100%**
على موارد القروض الخارجية المرتبطة	0		0	
مجموع الميزانية	**94 904**	**88 063**	**6 842**	**93%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج البحث العلمي سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

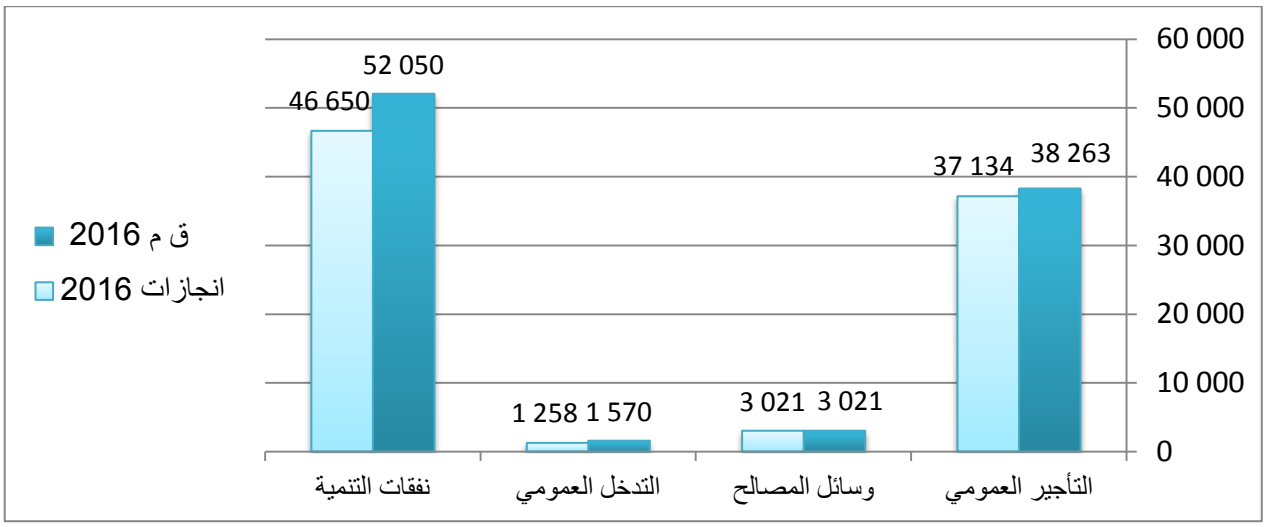

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2016	انجازات 2016	الفارق	نسبة الإنجاز
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	4 044	3 009	1 035	74,41%
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	6 718	6 910	-192	102,86%
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة	5 617	5 315	303	94,61%
مركز بحوث وتكنولوجيات المياه	5 994	5 851	143	97,61%
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس	5 359	5 223	136	97,47%
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي	4 994	4 412	582	88,35%
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية	4 356	4 356	0	100,00%
المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني	11 480	6 360	5 120	55,40%
مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية	1 670	1 921	-251	115,01%
الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي	991	835	156	84,26%
مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة بسوسة	1 039	1 047	-8	100,79%
مركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة	2 007	2 217	-211	110,49%
مركز البحث في الرقميات بصفاقس	2 088	1 816	273	86,95%
الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي	265	214	51	80,67%
برامج أخرى للبحث العلمي	37 814	35 943	1 871	95,05%
البحث العلمي الجامعي	468	2 633	-2 165	562,58%
المجموع العام	**94 904**	**88 063**	**6 842**	**92,79%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يبين الجدول تباين نسب الانجاز حسب البرنامج الفرعي حيث تجاوزت نسبة الاستهلاك الـ 100% بالنسبة لأربع مراكز بحث في حين تشهد معظم المراكز نسبة استهلاك أقل من ذلك لعل أبرزها المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (نسبة الانجاز 55.4%) والمركز الوطني للبحوث في علوم المواد (نسبة الانجاز 74.4%).

نسبة تنفيذ الميزانية لسنة 2016 حسب البرامج الفرعية

2. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.2. : الترفيع من الإنتاج العلمي وتحسين جودته:

	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
المؤشر 1.1.2. : عدد المنشورات في المجلات العلمية المفهرسة لكل مدرس باحث	**عدد**	-	0.68	-	0.70	0.65	**%93**
المؤشر 2.1.2. : عدد المنشورات المشتركة (Copublication) في المجلات العلمية المفهرسة لكل مدرس باحث.	**عدد**	-	0.31	-	0.30	0.297	**%99**

- تحليل المؤشرات:إنتاج المنشورات للمخابر ووحدات البحث في المجلات العلمية المفهرسة :

يعد الإنتاج العلمي من أهم المؤشرات لتحديد نجاعة منظومة البحث وتنمية المعارف ومقياسا لضبط نسبة تطور البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، وهو يتمثل خاصة في النشريات العلمية بالمجلات المفهرسة وما تم إنجازه من أطروحات دكتوراه ورسالات ماجستير.

وتعتمد المراصد العالمية لتقييم مختلف الأنظمة الوطنية للبحث العلمي على مؤشر عدد النشريات العلمية بالمجلات المفهرسة لكل مليون ساكن أو لكل ألف باحث. وتمكنت منظومة البحث العلمي من تحسين هذا المؤشر منذ إحداث المخابر والوحدات سنة 1998، حيث تطور بصفة ملحوظة عدد النشريات العلمية للمدرسين الباحثين ليبلغ حوالي 7695 نشرية علمية بالمجلات المفهرسة سنة 2016 (Scopus).

بلغ عدد المنشورات في المجلات العلمية المفهرسة 7400 سنة 2016 مقابل 7056 سنة 2015 في حين سجل عدد المدرسين الباحثين تطورا من 10888 سنة 2015 الى 11454 سنة 2016 وبذلك بلغت نسبة الانجاز 95% مقارنة بالتقديرات. في حين تم تحقيق القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر 2.1.2 عدد المنشورات المشتركة (Copublication) في المجلات العلمية المفهرسة لكل مدرس

باحث. حيث بلغ عدد المنشورات المشتركة سنة 2016 ما يقارب 3402 منشور مقابل 3186 سنة 2015.

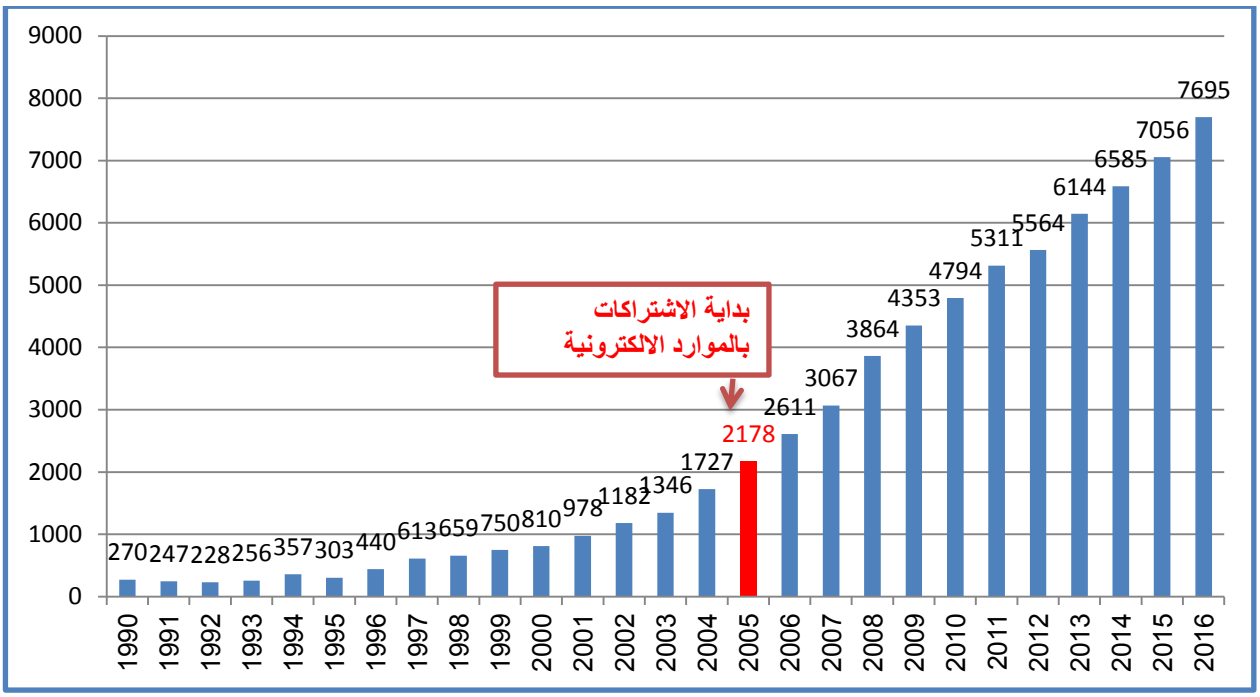

وحسب بوابة العلوم «Web of Science» يمثل الإنتاج العلمي التونسي 48 % من مجموع الإنتاج العلمي المغاربي بالمجلات المفهرسة. وتحتل تونس المرتبة الثالثة في منطقة إفريقيا والعالم العربي للنشر العلمي بالمجلات المفهرسة.

وفيما يلي مقارنة مع الجزائر والمغرب والعربية السعودية على مدى خمسة سنوات الأخيرة (Web of Science)

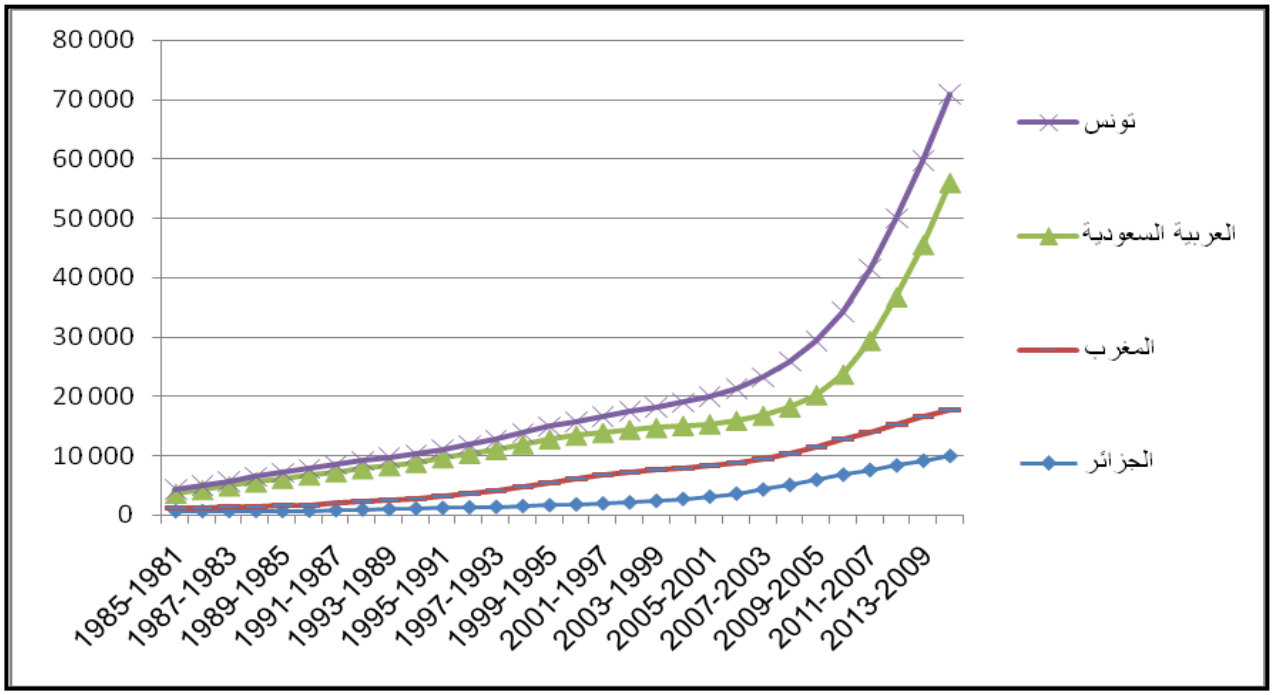

الهدف 2: دعم نقل وتثمين نتائج البحث.

	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
المؤشر 1.2.2. : عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث وهياكل البحث.	**عدد**	50	56	%100	52	56	%107.7
المؤشر 2.2 2: عدد اتفاقيات الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية.	**عدد**	86	86	%100	100	83	%83
المؤشر 2.2 3: عدد المشاريع المحدثة في إطار برامج ومشاريع تثمين البحث والتجديد ونقل التكنولوجيا.	**عدد**	6	6	%100	10	3	%30

- **تحليل المؤشر 1.2.2 : عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث وهياكل البحث.**

تم خلال سنة 2016 قبول 56 مطلب براءة اختراع قصد تسجيلها بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية مع الإشارة أنه من المنتظر تسجيل 68 مطلب سنة 2017. علما وأنّ عدد مطالب براءات الإختراع التي تم تسجيلها منذ بداية شهر جانفي إلى شهر مارس 2017 بلغت 12 مطلبا.

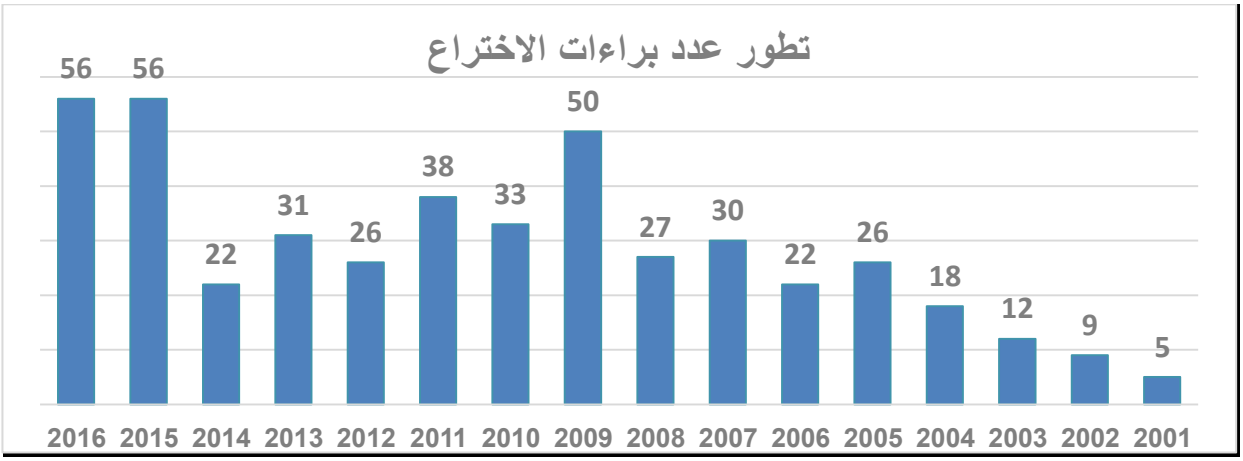

- **تحليل المؤشر 2.2.2 : اتفاقيات الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية.**

تعتبر هذه الإتفاقيات بوابة لتفتح قطاع البحث العلمي وخاصة مكوناته من مخابر ووحدات بحث ومراكز بحث على المحيط الاقتصادي والاجتماعي واستجابة للحاجيات القطاعية في هذا المجال. ويعتبر هذا العدد دون المأمول نظرا لارتباطه بالهيكلة العامة لمنظومة البحث العلمي والتي لا يتجاوز عدد الهياكل في مجال الهندسة الـ 10% والتي تعتبر المصدر الأساسي لهذا النوع من الاتفاقيات بالتوازي مع مساهمة مراكز البحث والتي من أهم مهامها البحوث التنموية ذات البعد التطبيقي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي تضم كذلك أقل من 10% من هياكل البحث.

الهدف 3: وضع نظام تصرف في جودة البحث والتجديد.

	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
المؤشر 3.2 1 : عدد المؤسسات العمومية للبحث التي أرست نظام إدارة الجودة	عدد	-	-	-	0	0	-

تحليل المؤشر 1.3.2 :

سيتم تفعيل هذا النشاط خلال سنة 2017 باعتمادات مبرمجة على استثمارات خارجية (قرض البنك الدولي) حيث تم برمجة مجموعة من مركاز البحث للانخراط بهذه المنظومة على غرار:

- مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس،
- المركز الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي والكيميائي
- ومراكز البحث ببرج السدرية

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- عدم فاعلية الهيكلة الحالية للبحث العلمي وغياب التنسيق بين جميع مكوناتها ،

- تقادم الإطار القانوني لمنظومة البحث العلمي وغياب النصوص التطبيقية قلل من نجاعة القرارات المتخذة لدفع المنظومة للاستجابة للأولويات الوطنية للبحث العلمي ،
- غياب منظومة إعلامية فاعلة تمكن الباحث والإدارة من التواصل والحصول على المعلومة الصحيحة والآنية لتسريع نسق إنجاز برامج ومشاريع البحث المبرمجة والمتابعة الدقيقة لها حتى يسهل تصويبها وتقييمها ،
- هيمنة البحث الأكاديمي على البحث التنموي ،
- افتقار منظومة البحث إلى موارد بشرية مختصة في التثمين ونقل التكنولوجيا،
- عدم الإلمام من قبل الباحثين والمحيط الاقتصادي والإجتماعي بآليات تمويل مشاريع البحث التنموي كتثمين نتائج البحث والبحوث الإيلافية ،
- تشتت آليات الربط بين منظومة البحث العلمي والنسيج الصناعي مما قلل من نجاعتها.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

- وضع تصور لحوكمة منظومة البحث العلمي بمراجعة تنظيمها والنصوص القانونية لتفعيلها ،
- وضع مقاييس تمويل جديدة لهياكل ومشاريع البحث العلمي قصد تحسين مردوديتها العلمية على المستوى الدولي (نشر عدد أدنى من المقالات العلمية بالمجلات المفهرسة) وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية ذات البعد التنموي ،
- وضع برنامج لتمكين طلبة الدكتوراه في الاختصاصات الهندسية خاصة من إعداد أطروحاتهم في إطار شراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية بتمويل مشترك بين الوزارة والمؤسّسة الاقتصادية الحاضنة ،
- تعزيز القدرات التسويقية لمراكز البحث والجامعات لتثمين نتائج البحث وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية ،
- استحثاث نسق تركيز مكاتب التثمين بالجامعات من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي وتوفير الموارد البشرية المختصة في مجال التسويق وفي المجالات الضرورية الأخرى.

برنـامج "الخدمات الجامعية"

رئيس البرنامج : السيد المنجي النعيمي، المدير العام للشؤون الطالبية (من أفريل 2015)

I. التقديم العام للبرنامج:

ينقسم برنامج الخدمات الجامعية إلى أربع برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي لديوان الخدمات الجامعية للشمال
- البرنامج الفرعي لديوان الخدمات الجامعية للوسط
- البرنامج الفرعي لديوان الخدمات الجامعية للجنوب
- برنامج فرعي لخدمات أخرى تشرف عليها مباشرة الإدارة العامة للشؤون الطالبية والبعثات الجامعية بالخارج ويعتني أساسا بالمنح والقروض والسكن الجامعي بالخارج ، كما يشرف على دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات الصحية والإحاطة النفسية في الوسط الجامعي عموما.

II. تقديم الإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2016 :

انطلقت السنة الجامعية 2015-2016 بالتركيز على تطوير الحياة الطالبية من خلال ضبط استراتيجية تهدف إلى تحسين الشروط المادية للطالب لمجابهة متطلبات الدراسة من منح وسكن وإطعام وإحاطة صحية مع توفير الإمكانات اللازمة لتحفيزهم على ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

وتتمثل أهمّ إنجازات برنامج الخدمات الجامعية خلال السنة الجامعية 2015- 2016 في ما يلي:

1. المنح والقروض الجامعيـــــة:

أ- المنح الجامعيــة بتونـــس:

بلغ عدد الطلبة المتحصلين على المنحة الجامعية خلال السنة الجامعية 2015- 2016 حوالي 95907 طالب، يتوزعون كما يلي :

الديـــــــوان	مرحلة أولى وثانية		مرحلة ثالثة		المجموع
	تونسيون	أجانب	تونسيون	أجانب	
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	31600	390	10773	48	**42811**
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	20648	220	4219	01	**25088**
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	25809	150	2047	02	**28008**
المجموع	**78057**	**760**	**17039**	**51**	**95907**

أما بالنسبة لعدد المنتفعين بمنح جامعية من أبناء مدرسي وموظفي وزارة التربية والتعليم العالي، من طلبة الإجازة والماجستير، فقد بقي مثل السنة الجامعية المنقضية ،في حدود 3000 منحة،

ب- المنــح الجامعية بالخــارج

بالنسبة للمنح المسندة بالخارج فقد بلغت مع انتهاء السنة الجامعية (2015-2016)، 1968 منحة, منها 904 منحة خصوصية (كامل الوقت) لفائدة طلبة الدراسات التحضيرية والهندسة وطلبة الماجستير والدكتوراه، كان النصيب الأكبر منها لفائدة الطلبة المسجلين بفرنسا ثم ألمانيا فكندا ثم اسبانيا و1064 منحة تداول . والجدير بالملاحظة أن الطالبات تحصلن النصيب الأكبر من هذه المنح بنسبة 73 % .

وفي نفس الإطار سجل عدد المنح الوطنية المسندة للطلبة المسجلين بالخارج تراجعا مقارنة بالسنة الماضية بفارق 515 منحة.

ت- القروض الجامعية بتونس:

بالنسبة للقروض الجامعية المسندة للطلبة المزاولين دراستهم بتونس، فقد بلغت 1513 قرضا إلى غاية جوان 2016، وتتوزع حسب دواوين الخدمات الجامعية كما يلي:

الديوان	عدد القروض
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	394
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	663
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	456
المجموع	**1513**

كما تمتع العديد من الطلبة بقروض أخرى، تم اسنادها من قبل مختلف الصناديق الاجتماعية، حيث بلغ عددها إلى غاية جوان 2016 حوالي 2448 قرضا تتوزع حسب الصناديق كما يلي:

الصندوق	عدد القروض المسندة
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	1158
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1290
المجموع	**2448**

ث- القروض الجامعية بالخارج:

بلغ عدد القروض الجامعية المسندة في الخارج مع انتهاء السنة الجامعية (2015-2016) في كل المستويات، 512 قرضا، كان النصيب الأوفر منها للدراسات الطبية والصيدلانية والعلوم الأساسية بنسبة تتجاوز 50 % من مجموع القروض. بقيمة جملية ناهزت 1.200.000 د.

والملاحظ أن أكثر من نصف عدد هذه القروض أسند للطلبة المسجلين بالمعاهد العليا بكل من فرنسا وألمانيا.

ج- المساعدات الاجتماعية:

بالنسبة للمساعدات الاجتماعية فقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات 2535 طالبا بمبلغ جملي قيمته 793400 دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة الثلث مقارنة بالسنة الجامعية 2015/2014، وتتوزع هذه المساعدات حسب الدواوين كما يلي:

	عدد المساعدات المسندة	قيمة المنح
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	1027	250000
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	662	331900
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	846	211500
المجموع	**2535**	**793400**

2. السكن الجامعي العمومي:

بلغ عدد الطلبة المستفيدين من السكن الجامعي العمومي خلال السنة الجامعية 2016/2015 حوالي 48474 طالبا ، يتوزعون على مؤسسات الإيواء بدواوين الخدمات الجامعية الثلاث، للشمال والوسط والجنوب، محققا ارتفاعا في نسبة الإيواء ناهزت 19,7 % ، مقابل 17,3 % خلال السنة الجامعية

المنقضية، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الطلبة بحوالي 36 ألف طالب مقابل الحفاظ على نفس عدد المقيمين تقريبا.

والملاحظ، أن نسبة الإيواء مقارنة بعدد الطلبة المسجلين تبقى متباينة حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الولايــة	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد الطلبة المسجلين بالجهة[10]	نسبة الإيواء
أريانة	1	4	1431	10035	14,3
بن عروس	4	2	3203	3729	85,9
تونس	7	16	8964	62736	14,3
منوبة		3	2339	14906	15,7
نابل	2	2	2715	10330	26,3
زغوان		1	677	1192	56,8
بنزرت	1	2	2577	8407	30,7
باجة	1		592	2281	26,0
جندوبة	1	1	1716	5906	29,1
الكاف	1	1	1240	3059	40,5
سليانة	1		689	1347	51,2
المنستير	3	4	3742	17028	22,0
سوسة	4	3	3375	27802	12,1
المهدية		2	1266	5751	22,0
صفاقس	5	5	6360	33574	18,9
القيروان	3	2	2339	8449	27,7
القصرين	1	1	461	1734	26,6
سيدي بوزيد	1		479	1072	44,7
قابس	2	2	1962	14128	13,9
مدنين	2	1	1041	2983	34,9
تطاوين	1		72	255	28,2
قفصة		2	854	7912	10,8
توزر	1		324	758	42,7
قبلي	1		56	309	18,1
المجموع	**43**	**54**	**48474**	**245683**	**19,7**

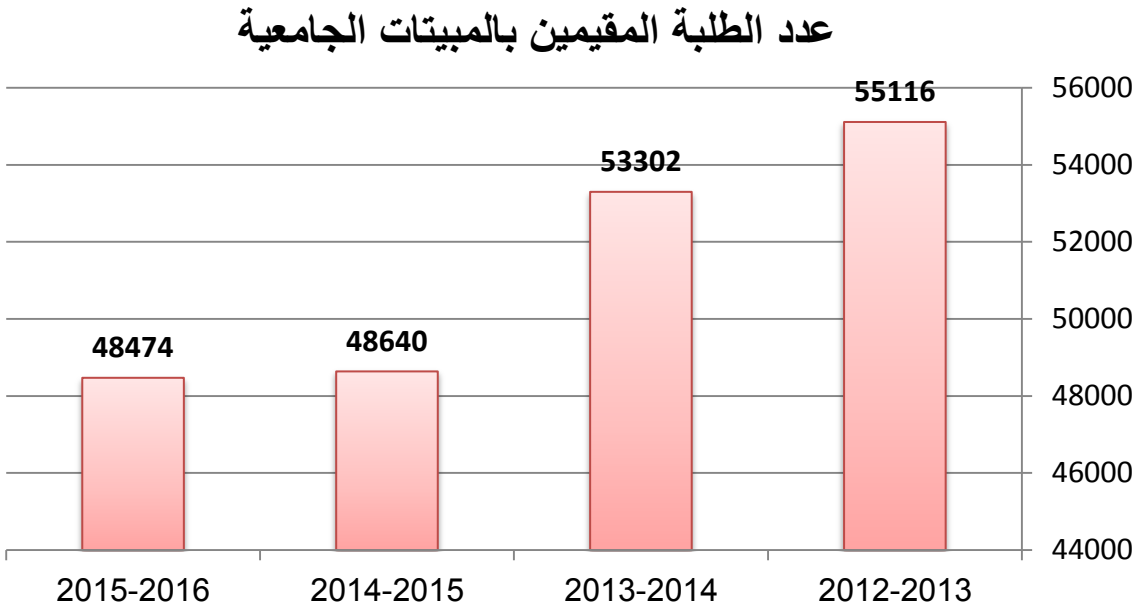

والجدير بالملاحظة أن الاعتماد على آلية المناولة، مازال متواصلا ويستوعب حوالي 13 % من مجموع المقيمين ويتفاوت من ديوان إلى آخر حيث يبقى ديوان الخدمات الجامعية للوسط أكبر المعولين على هذه الآلية.

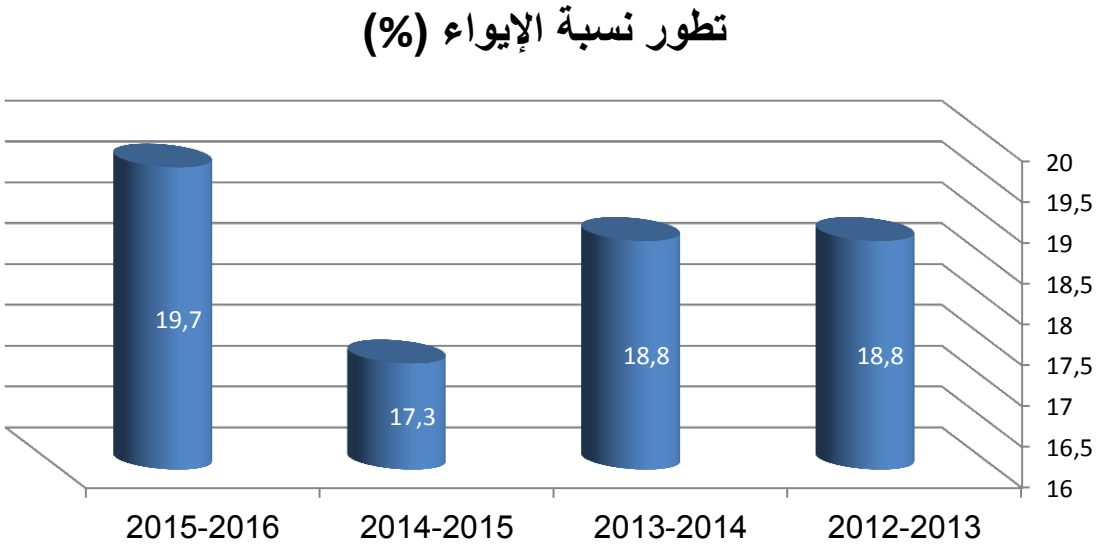

ويعتمد السكن الجامعي العمومي حاليا على 24064 غرفـــة ، تمثل منها الغرف الفردية والزوجيّة نسبــة 77,4 % أي ما يعادل 18632 غرفة، مقابل 74% خلال السنة الجامعية الفارطة وهو مؤشر إيجابي لتحسين جودة السكن، في انتظار العمل على الرفع من هذه النسبة خلال السنوات القادمة.

الديوان	غرف فردية	غرف زوجية	غرف لـــ 3 طلبة	غرف لأكثر من 03 طلبة	مجموع الغرف	نسبة الغرف الفردية والزوجية
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	1022	7618	2941	594	**12175**	**% 71**
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	123	4701	1010	38	**5872**	**% 82**
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	122	5046	843	06	**6017**	**% 85**
المجموع	**1267**	**17365**	**4794**	**638**	**24064**	**% 77,4**

تطور عدد الغرف الفردية والزوجية

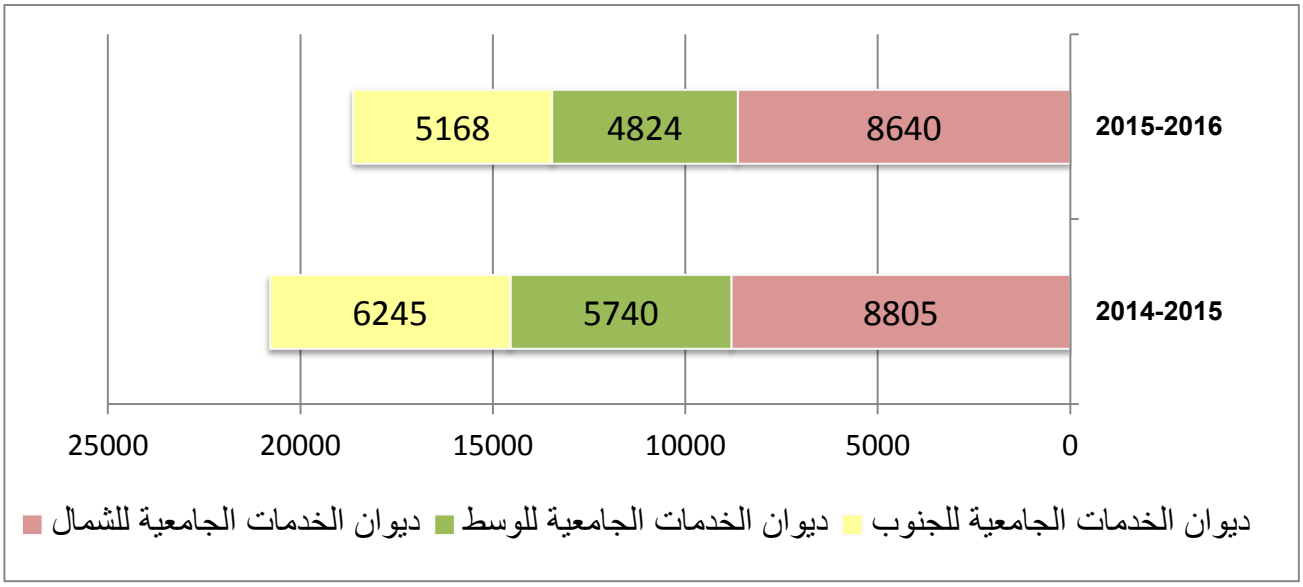

ومواصلة لتحسين شروط الإقامة، تواصل دواوين الخدمات الجامعية الثلاث ، خلال السنة الجامعية 2016/2015 تنفيذ الإجراءات التالية:

- تـــوفير الأعداد الكافية من المرافق المشتركة على غرار الأدواش والمغاسل والفضاءات الصحية واقتناء تجهيزات جديدة على غرار الحشايا والطاولات والكراسي والخزائن.
- الشروع في إعادة الاستغلال الكامل لبعض المبيتات والأحياء الجامعية ، بعد استكمال أشغال التهيئة وهي :

	المبيت/ الخي الجامعي	ديوان الخدمات الجامعية
01	المبيت الجامعي للطالبات بنزرت	ديوان الخدمات الجامعية للشمال
02	المبيت الجامعي سيكافينيريا بالكاف	
03	المبيت الجامعي بن رشد	
04	المبيت والحي الجامعي بن عروس	
05	المبيت الجامعي بالمنزه	
06	المبيت الجامعي بزغوان	
07	الحي الجامعي باردو 03	
08	والمبيت الجامعي الرياض بسوسة	ديوان الخدمات الجامعية للوسط
09	الحي الجامعي الغزالي بسوسة	
10	المبيت الجامعي الإمام المازري بالمنستير	

- وفي نفس الإطار، تتواصل الأشغال ببعض الفضاءات المعدة للسكن داخل المبيتات والأحياء الجامعية قصد إعادة تأهيلها، وهي مبينة بالجدول التالي :

إسـم الحي أو المبيت	الإعتمادات المرصودة بحساب الدينار	وضعية المشروع
الحي الجامعي ابن الجزار بالقيروان	600.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 75 %
المبيت الجامعي شوقي بالمنزه السابع	1.000.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 95% ومن المنتظر الشروع في استغلاله خلال السنة الجامعية 2018/2017
المبيت الجامعي العمران الأعلى 2	1.000.000	في طور الدراسات
المبيت الجامعي للبساتين بمنوبـــة	1000.000	إنجاز القسط الثاني من المشروع والشروع في القسط الثالث من الأشغال.
المبيت ج محمود المسعدي بجندوبة	200.000	الاستلام الوقتي للمشروع قبل رفع التحفظات المرتبطة به
الحي الجامعي باردو 2	350.000	تقدم الأشغال بنسبة 40% مع الملاحظ وأن القسط الثاني من المشروع لم ينته بسبب بطء نسق الأشغال.
الحي الجامعي المروج	900.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 60 %
المبيت الجامعي المروج 3	1000.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 80 %

الحي الجامعي حمام الشط	1.000.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 95% ومن المنتظر الشروع في الاستغلال الكامل خلال السنة الجامعية 2018/2017
المبيت الجامعي العمران الأعلى 3	630.000	بصدد الشروع في انطلاق الأشغال
المبيت الجامعي بنابل	1.000.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 70 %
المبيت الجامعي سهلول	1.200.000	تطور نسبة التقدم في الأشغال إلى 70 %
المبيت الجامعي العمران الأعلى 1	1.000.000	بصدد إعداد الدراسات
المبيت الجامعي الياسمين	1.000.000	بصدد إعداد الدراسات
المبيت الجامعي ابن زهر بمنوبة	1000.000	بصدد المصادقة على ملفات طلب العروض
المبيت ج محمود المسعدي بجندوبة	200.000	بصدد رفع التحفظات ، ومن المنتظر الشروع في الاستغلال خلال السنة الجامعية 2018/2017

3. - الإطـــعام الجامـــعي:

خلال سنة 2016/2015، بلغ عدد المطاعم الجامعية 77 مطعما وزّعت خلال هذه السنة، معدّل **72345** أكلة في اليوم، حيث تصدّرت فيها المطاعم التابعة لولاية تونس المرتبة الأولى بمعدل 10169 أكلة يوميا، تليها ولاية صفاقس بمعدل 9175 أكلة في اليوم .

وتطرح ظاهرة ارتفاع نسبة المستفيدين من الأكلة الجامعية مقارنة بعدد الطلبة المسجلين بكل ولاية وعدد المطاعم المتوفرة بها، مشاكل عديدة منها الاكتظاظ وصعوبة التوزيع حيث تصل ذروتها في قابس إلى 61 % والمهدية 35 % ونابل 30 % .

توزيع المطاعم الجامعية والأكلات الموزعة يوميا حسب الولاية

الولاية	عدد المطاعم الجامعية	عدد الأكلات الموزعة يوميا	العدد الجملي للمسجلين بالولاية	نسبة المستفيدين بالأكلة الجامعية
تونس	13	10169	62736	16,21%
أريانة	4	1203	10035	11,99%
بن عروس	6	4175	3729	111,96%
منوبة	2	3363	14906	22,56%
نابل	3	3065	10330	29,67%
زغوان	1	515	1192	43,20%

بنزرت	3	3503	8407	41,67%
باجة	1	719	2281	31,52%
جندوبة	2	1568	5906	26,55%
الكاف	2	1180	3059	38,57%
سليانة	1	527	1347	39,12%
سوسة	5	4244	27802	15,27%
المنستير	5	6839	17028	40,16%
المهدية	1	2006	5751	34,88%
صفاقس	9	9175	33574	27,33%
القيروان	4	4713	8449	55,78%
القصرين	2	996	1734	57,44%
سيدي بوزيد	1	724	1072	67,54%
قابس	4	8671	14128	61,37%
مدنين	3	2108	2983	70,67%
تطاوين	1	174	255	68,24%
قفصة	2	2379	7912	30,07%
توزر	1	167	324	51,54%
قبلي	1	163	309	52,75%
المجموع	**77**	**72345**	**245683**	**29,45%**

ومتابعة لوضعية مشاريع تهيئة المطاعم الجامعية (مشاريع ذات صبغة وطنية انتهت الأشغال ببعض المطاعم الجامعية التابعة لديوان الخدمات الجامعية للشمال وانطلق الشروع في استغلالها وهي المطاعم الجامعية بكل من ماطر وين عروس وسيدي ثابت والمطعم الجامعي حنبعل بالكاف. ونُورد ما يلي المطاعم التي لا تزال في طور الدرس أو الأشغال:

اسم المـطعم الجامعي	الاعتمادات المرصودة بحساب الدينار	وضعية المشروع
المطعم الجامعي حي المنارة بقابس	800.000	بصدد فرز العروض والانطلاق في الأشغال
المطعم الجامعي بقرطاج	800.000	تقدم الأشغال بنسبة 20 %
المطعم الجامعي ابن زيدون بمنوبة	200.000	تم القبول الوقتي للأشغال

4. الإحاطة النفسية والتغطية الصحية:

في مجال الإحاطة النفسية، تسخّر الوزارة 60 أخصائي نفساني منهم 19 أخصائيا بدواوين الخدمات الجامعية، قاموا خلال السنة الجامعية 2016/2015 بـ68 زيارة لتأمين حصصا للإصغاء العلاجي والتحسيسي والتدخلات الاستعجالية لمساعدة الطلبة على تجاوز بعض الصعوبات الصحية والنفسية والاجتماعية، خاصة منهم الطلبة الوافدين الجدد على الجامعة حيث مثلوا نسبة 45 % من الحالات، ويرجع ذلك إلى صعوبات التأقلم مع المحيط الجديد وصعوبة التواصل مع الآخر بمؤسسات الإقامة.

وقد تمكنت خلايا الإنصات والصحة الوقائية وعددهم 54 خلية ،من القيام بما يقارب 7 آلاف حصة فردية وجماعية، لفائدة الطلبة المقيمين، فضلا عن المداخلات والبحوث الميدانية والزيارات الليلية التي أنجزت خاصة في مجال التواصل والعلاج السلوكي والإحاطة بالطالب الجديد، وغالبا يتم ذلك بالتعاون مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.

أما في المجال الصحي ، فقد توصّلت مؤسسات السكن الجامعي إلى ابرام 61 اتفاقية مع أطباء الصحة العمومية قصد تمكين الطلبة المقيمين من التمتع بالعلاج خاصة في الحالات الطارئة.

كما تعزز النشاط الوقائي التحسيسي في المجال الصحي ببرمجة العديد من التظاهرات الترشيدية والأعمال الفنية الموجهة بالتعاون مع منظمات وطنية على غرار الهلال الأحمر ، إدارة الطب المدرسي والجامعي والمندوبيات الجهوية للتربية والأسرة ، بهدف التصدي إلى آفة المخدرات والأمراض المزمنة والخطيرة، وتنمية المهارات الحياتية لدى الطالب والعناية بمجال الصحة الجنسية والإنجابية.

الديوان	عدد الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات أو طبيب خاص	عدد خلايا الانصات والصحة الوقائية	عدد زيارات الأخصائي النفسي
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	32	27	35
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	18	11	19
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	11	16	14
المجمــوع	61	54	68

5. النشـــاط الثـقافي الجامـــعي:

الديوان	المؤطرون والأندية		توزيع المنخرطين		
	عـــدد المؤطرين	عدد الأندية الثقافية والعلمية والرياضية	عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والعلمية	عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الرياضية	مجموع الطلبة المنخرطين بالنوادي
ديوان خ ج للشمال	511	586	10182	2929	13111
ديوان خ ج للوسط	179	222	4290	1041	5331
ديوان خ ج للجنوب	163	167	2791	1147	3938
المجمـــــوع	**853**	**975**	**17263**	**5117**	**22380**

تتوزع الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية على مختلف مؤسسات الخدمات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي ويدعمها في ذلك 17 مركزا ثقافيا بمختلف الأقطاب الجامعية بالشمال والوسط والجنوب. وقد تمكنت مؤسسات الخدمات الجامعية، خلال السنة الجامعية 2015-2016 من احتضان حوالي 1000 ناديا ثقافيا ورياضيا استقطبت حوالي 22380 طالبا منخرطا، أي بنسبة 46,16 % من عدد المقيمين، مسجلا بذلك تطورا بقيمة 6% .

وفي مجال النشاط الثقافي، تم تنظيم مجموعة من التظاهرات القارة منها ما هو ومحلي وجهوي ومنها ما هو وطني ودولي ، وتبقى المهرجانات الثقافية والرياضية التي تنتظم في نهاية كل سنة بدواوين الخدمات الجامعية والجامعات أهم التظاهرات التي تختزل التنافس والتتويج النهائي لأنشطة النوادي الثقافية والجمعيات الرياضية على امتداد سنة جامعية كاملة.

وتفعيلا لمختلف اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات الجامعية فيما بينها أو مع مؤسسات ثقافية وشبابية تابعة لهياكل عمومية أخرى، ومن خارج الوطن، انتظمت العديد من التظاهرات والمهرجانات الثقافية والرياضية، مكنت مؤسساتنا من فُرص للإشعاع على المحيط الثقافي، الجهوي والوطني والدولي وأبرزها:

التظاهرة	الجانب المشرف	مجال التظاهرة
المهرجان الثقافي للإبداعات الطلابية	جامعة المنستير	ثقافي متنوع
أيام الأبداع الثقافي والرياضي	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ابن أبي ضياف بمنوبة	ثقافي ، رياضي
المهرجان الوطني الطالبي للعدو الريفي	ديوان الخدمات الجامعية للشمال	رياضي
ملتقى الشعراء الطلبة العرب	المركز الثقافي للفنون الدرامية والأنشطة الثقافية بتونس	ثقافي
ملتقى الطلبة المبدعين بالقصرين	جامعة القيروان	ثقافي متنوع
الملتقى الوطني للشعراء الطلبة	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بقابس	ثقافي متنوع
الملتقى الوطني للبحوث السمعية البصرية	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بنابل	علمي
الملتقى الدولي للطلبة الفلكيين	المركز الثقافي للفنون الدرامية والأنشطة الثقافية بتونس	علمية
المهرجان الدولي الجامعي للمونودراما	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بسيدي بوزيد	فني
تظاهرة "الحباة ألوان "	ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	ثقافي متنوع
الدورة 12 للألعاب الشاطئية	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس	رياضي
المسابقة الوطنية للمسرح الطلابي بالكاف	ديوان الخدمات الجامعية للشمال جامعة جندوبة	فني
مهرجان الصورة بالوسط الطالبي	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس	علمي- ثقافي
الدورة 12 لمهرجان المسرح الجامعي العربي	المركز الثقافي الجامعي بالمنستير	فني
المهرجان الدولي للمسرح الجامعي بالدار البيضاء	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بسيدي بوزيد	فني

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1) تقديم تنفيذ ميزانية برنامج الخدمات الجامعية:

شهدت نسبة الانجاز بالنسبة لميزانية برنامج الخدمات الجامعية تراجعا خلال سنة 2016 لتبلغ **95 %** مقابل 98% خلال سنة 2015. وقد تم تسجيل ارتفاعا هاما على مستوى نسب الانجاز لنفقات التنمية حيث بلغت **100%** (زيادة تقدر بـ 20% مقارنة بسنة 2015).

وتقدم الجداول التالية مقارنة بين التقديرات والانجازات الخاصة بالبرنامج حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج الفرعية.

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2015 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2016	إنجازات 2016	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	إع الدفع	إع الدفع	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**289 433**	**273 400**	**16 033**	**94%**
التأجير العمومي	94 653	84 005	10 648	**89%**
وسائل المصالح	38 941	39 184	-243	**101%**
التدخل العمومي	155 839	150 211	5 628	**96%**
نـفقات التنمية	**17 550**	**17 528**	**22**	**100%**
الإستثمارات المباشرة	**17 550**	**17 131**	**419**	**98%**
على الموارد العامة للميزانية	15 100	16 425	**-1 325**	**109%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	2 450	706	**1 744**	**29%**
التمويل العمومي	**0**	**397**	**-397**	
على الموارد العامة للميزانية		397	**-397**	
على موارد القروض الخارجية الموظفة			**0**	
مجموع الميزانية	**306 983**	**290 928**	**16 055**	**95%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة للتدخل العمومي مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغ **96%** مقابل 100% سنة 2015 وذلك لعدم التمكن من صرف كامل مبالغ المنح المستحقة نظرا لعدم اتمام الاجراءات الإدارية اللازمة فب الابان.

وتجدر الاشارة الى ضعف نسبة استهلاك الاعتمادات المتأتية من القروض الخارجية حيث لم تتجاوز 29%.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

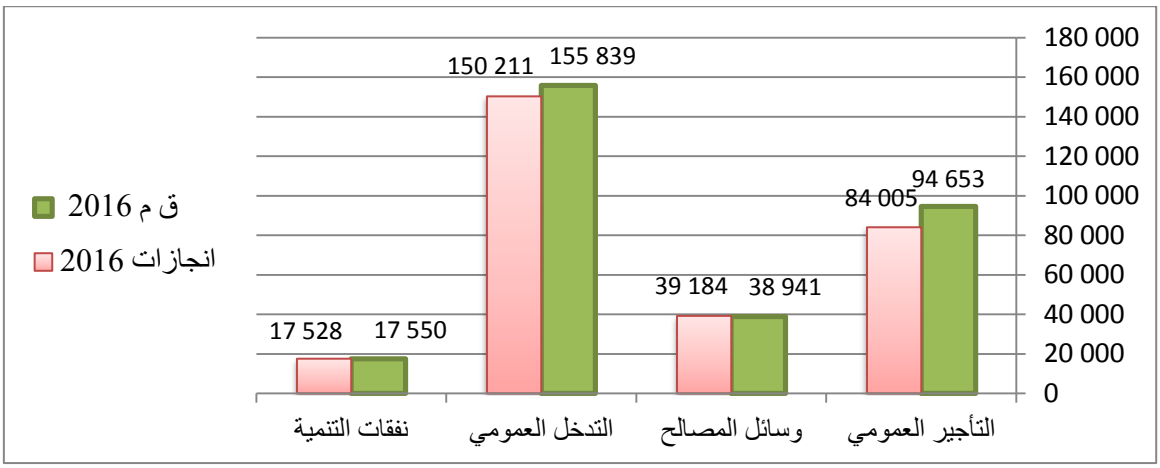

جدول عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2016

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2016	انجازات 2016	الفارق	نسبة الإنجاز
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	70 954	71 622	-668	100,94%
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	48 741	39 156	9 585	80,34%
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	37 640	36 458	1 182	96,86%
برامج أخرى للخدمات الجامعية	149 648	143 692	5 956	96,02%
المجموع العام	**306 983**	**290 928**	**16 055**	**94,77%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2016

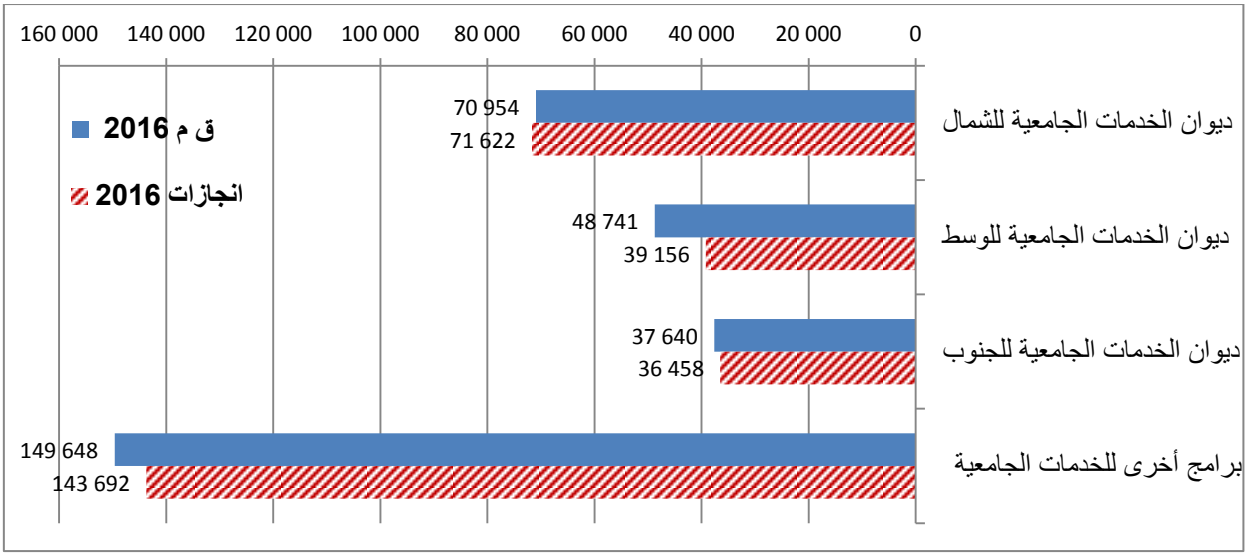

حقق ديوان الخدمات الجامعية للشمال أعلى نسبة انجاز حيث تجاوزت 100% في حين بلغت 80 % بديوان الخدمات الجامعية للوسط و 96% بديوان الخدمات الجامعية للجنوب.

1) تقديــم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.

تتمحور أهداف البرنامج في تحسين الخدمات المسداة لفائدة الطالب من طرف دواوين الخدمات الجامعية والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

الهـدف 1.3: تطوير منظومة السكن والاطعام الجامعي.

المؤشر1.1.3: نسبة المبيتات والأحياء الجامعية التي لا يتجاوز عدد المقيمين بها طاقة استيعابها القصوى

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجاز 2016
عدد المبيتات والأحياء الجامعية التي لا تتجاوز نسبة الاشغال بها 100%	عدد	80	72	92,8 % 5	85	81	100, % 4
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	98	95		99	94	
المؤشر1.1.3: نسبة المبيتات والأحياء الجامعية التي لا يتجاوز عدد المقيمين بها طاقة استيعابها القصوى	نسبة مئوية	81.63 %	75,8 %		85,85 %	86,2 %	

<u>تحليل المؤشر 1.1.3</u>: يعود الفارق الايجابي المسجّل بين التقديرات والانجازات، إلى عودة مبيتين إلى الاستغلال الكلّي بعد الانتهاء من أشغال الصيانة والتهيئة المنجزة لفائدتها خلال السنة الجامعية المنقضية.

المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	عدد	-	-		30	32	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	-	-	-	95	94	107.8 %
المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.	نسبة مئوية	-	-		31.58 %	34.04 %	

<u>تحليل المؤشر 2.1.3</u>: شهد عدد المؤسسات التي توفر خدمات متكاملة للطلبة تطورا إيجابيا تجاوز التقديرات المنتظرة ولاح ذلك من خلال استجابة 32 مؤسسة، للمقاييس المحددة بالمؤشر، ويعود ذلك إلى جملة الاصلاحات والاجراءات التي اتخذت لتدعيم المرافق المشتركة بمؤسسات السكن، على غرار الفضاءات الصحية والمغاسل والأدواش فضلا عن التجديد المتواصل للتجهيزات الضرورية كالخزائن والطاولات والحشايا.

المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية التي تتوفر بها مرافق متكاملة وذات جودة عالية في مجال الاطعام الجامعي

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد المطاعم الجامعية التي تتوفر بها مرافق متكاملة وذات جودة عالية في مجال الاطعام الجامعي	عدد	47	(*)	(*)	50	(*)	(*)

العدد الجملي للمطاعم الجامعية	عدد	98	(*)		78		
المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية التي تتوفر بها مرافق متكاملة وذات جودة عالية في مجال الاطعام الجامعي	نسبة مئوية	%48	(*)		64,1 %		

(*) تم الاستغناء عن هذا المؤشر نظرا لعدم توفر التقارير السنوية للسلامة الصحية بمؤسسات التعليم العالي التي تعدها مصالح وزارة الصحة

تحليل المؤشر 3.1.3: نظرا لعدم ورود التقرير السنوي للسلامة الصحية بمؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية الذي يتم اعداده من طرف إدارة الطب المدرسي والجامعي الراجعة بالنظر لوزارة الصحة العمومية، فإنه لا يمكن احتساب هذا المؤشر حاليا.

الهـــدف 2.3 : تحسين الإحاطة الاجتماعية والنفسية للطالب.

تحسنت جميع مؤشرات قيس الأداء الخاصة بهذا الهدف حيث تجاوزت النسب المنتظرة لهذه السنة.

المؤشر1.2.3: نسبة الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة إلى غايـة 31 أكتوبر من كل السنة.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة إلى غاية 31 أكتوبر من السنة	عدد	37100	35929	107,57 %	38520	35977	104,2 %
العدد الجملي للطلبة الممنوحين	عدد	106000	95413		107000	95907	
المؤشر1.2.3: نسبة الطلبة المتحصلين على القسط الأول من المنحة إلى غايـة 31 أكتوبر من كل السنة.	نسبة مئوية	% 35	37,65 %		% 36	37,51 %	

تحليل المؤشر 1.2.3: رغم النتائج الايجابية التي سجلت بهذا المؤشر إلا أن عدد المتحصلين على المنح إلى غاية 31 أكتوبر من كل سنة، بقي خلال السنوات الثلاث الأخيرة في حدود ثلث العدد الجملي للممنوحين ، وهي نتائج مرتبطة بعمليات إعادة التوجيه والنقل والتسجيل، فضلا عن النقائص المسجلة بملفات الترشح للحصول على المنح.

المؤشر2.2.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد المؤسسات التي تتمتع بزيارتين للأخصائيين النفسيين أسبوعيا	عدد	10	12		15	14	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	98	95	% 123,5	99	94	% 98,6
المؤشر2.2.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.	نسبة مئوية	%10,2	%12.6		%15,1	% 14,9	

تحليل المؤشر 2.2.3:

في مجال الإحاطة النفسية تطورت نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات أسبوعية منتظمة للأخصائيين كما تعزز هذا المجال بكثافة الأنشطة العلاجية والتحسيسية والوقائية المقدمة للطالب سواء عبر الحصص الفردية أو الجماعية ، فضلا عن فاعلية التدخلات الموجهة للاهتمام بالطلبة الجدد والزيارات الميدانية والليلية وكذلك التعاون الملحوظ مع أخصائيي الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.

ورغم تحقيق الانتظارات المحددة لهذه السنة ، إلا أنها تبقى محدودة ، أمام تواصل صعوبة انتداب المزيد من الأخصائيين في هذا القطاع وبالنظر إلى العدد المحدود المتوفر للأخصائيين حيث نعتمد

على أخصائي وحيد لكل 2700 مقيم بالنسبة لمؤسسات السكن الجامعي بينما تعول مؤسسات التعليم العالي على معدل أخصائي لكل 6200 طالبا مسجلا.

المؤشر 3.2.3:نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الإتفاقيات المبرمة بين مؤسسات السكن الجامعي وأطباء الصحة	عدد	50	61	**125,9 %**	64	61	**100%**
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	98	95		99	94	
المؤشر 3.2.3:نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة	نسبة مئوية	**%51**	**% 64.77**		% **64,6**	**% 64.9**	

تحليل المؤشر 3.2.3:

تم تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر المؤشر الخاص بنسبة المؤسسات المنتفعة بالتغطية الصحية ويعود ذلك الى انخراط ثلثي مؤسسات الايواء الجامعي في عملية التعاقد مع أطباء الصحة العمومية. ولكن التعاقد مع أطباء خواص يطرح العديد من الاشكالات من بينها صعوبة الاتصال بالبعض منهم خلال الفترة الليلية واخلالات الالتزام ببنود الاتفاقيات لدى البعض الآخر.

الهدف 3.3: **تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية**.

المؤشر1.3.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	22275	19734	% 90,46	26950	22680	% 84.15
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات	عدد	49500	48474		49000	48915	
المؤشر1.3.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي.	نسبة مئوية	% 45	%40.7		% 55	% 46.3	

تحليل المؤشر 1.3.3:

إن تحسّن الإقبال على تعاطي النشاط الثقافي والرياضي بمؤسسات الخدمات الجامعية هذه السنة مقارنة بسنة 2015 لا يحجب عنا ضعف نسبة الانخراط بهذا القطاع إذا اعتبرنا جميع الطلبة المسجلين بالجامعات، فهي لا تتعدّي 7.8%، وهذا يرجع أساسا إلى جملة من الأسباب، أهمها عدم تلاؤم التوقيت الدراسي مع الأوقات المخصصة للأنشطة وصعوبة التعامل مع مؤطرين مختصين فضلا عن صعوبة توفر الفضاءات الرياضية الملائمة لاحتضان كل الأنشطة والتظاهرات والمهرجانات الثقافية والرياضية .

المؤشر 2.3.3 : نسبة تأطير الطلبة بالنوادي داخل المبيتات.

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2015	انجازات 2015	نسبة الإنجاز 2015	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الإنجاز 2016
عدد المنشطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	400	385	127,45 %	450	434	115.4 %
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي	عدد	22275	19734		26950	22680	
المؤشر 2.3.3 : نسبة تأطير الطلبة بالنوادي داخل المبيتات.	نسبة مئوية	65/1	51/1		60/1	52/1	

تحليل المؤشر 2.3.3:

شهد هذا المؤشر تحسّنا ملحوظا رغم تواصل وجود عراقيل ترتيبية تتعلق بتأجير المنشطين المختصين في مجال التنشيط الثقافي والرياضي والتي أدت إلى عزوفهم عن التعامل مع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وذلك لتدني المعلوم المحدد لحصص التنشيط وتقييد عددها.

وتلجأ معظم المؤسسات الجامعية ، لتفادي النقص في التأطير إلى التعويل على متطوعين من خارج المؤسسة الجامعية أو من الطلبة أنفسهم، من ذوي الاختصاصات الدراسية الفنية والرياضية ، وهو ما ينعكس سلبا على جودة التأطير وصعوبة تنفيذ البرامج الثقافية المحددة عند انطلاق السنة الجامعية .

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- مواصلة الاعتماد على غرف مخصصة لإقامة أكثر من ثلاث طلبة.
- تدني مستوى الخدمات المقدمة للمقيمين من طرف مبيتات المنظمة التونسية للتربية والأسرة فضلا عن عدم قدرة هذه المؤسسات على مسايرة الاستراتيجية العامة لبرنامج الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الإقامة للطلبة.
- الكثافة المرتفعة لعدد المنتفعين بالأكلة ببعض الجهات بالنظر لعدد المطاعم المتوفرة والعدد الطلبة المسجلين وما يطرحه من اشكالات الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة.
- ضعف نسبة تأطير الطلبة بالنّـوادي الثقافية والرياضية داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
- ضعف البنية التحتية الخاصة بأنشطة الثقافية والرياضية الجامعية.
- غياب الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

- **<u>السكن الجامعي :</u>**

- الترفيع في الاعتمادات المرصودة للقيام بعمليات التجديد والصيانة لفائدة المبيتات والأحياء الجامعية.
- التخلص التدريجي من الاعتماد على مبيتات المنظمة التونسية للتربية والأسرة، نظرا لتدني مستوى الخدمات المقدمة للمقيمين فضلا عن عدم قدرة هذه المؤسسات على مسايرة الاستراتيجية العامة لبرنامج الخدمات الجامعية في تحسين ظروف الإقامة للطلبة.
- مـــزيد الرفـــع من غـــرف السكن الفرديـــة والـــزوجية في اتّجـــاه الإلـــغاء النهائي للاعتماد على السرير الثالث بالغرفة الواحدة.
- إنجاز كل الإجراءات والتدخلات الضرورية لتوفير خدمات متكاملة للطلبة بمؤسّسات الإيواء الجامعي وفق مقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار عدد المنتفعين وكذلك الجودة والرفاهية المطلوبتين لتحسين ظروف الإقامة، ومن ذلك نذكر قاعات العلاج المجهزة ، وخدمات للأنترانت بسعة تدفق عالية فضلا عن خدمات الاستحمام.
- الرفع من نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي باعتماد مزيد من المرونة في تحديد الشروط المستوجبة للتمتع بالسكن.

- **الإطعام الجامعي:**

- مواصلة تأهيل المطاعم الجامعية للانخراط في المسار الإشهادي المتعلق بالسلامة الغذائية والشروع في تحسين بنيتها التحتية والخدماتية وتأهيل أدائها لضمان استجابتها للمعايير المعمول بها للحصول على الإشهاد.
- معالجة الكثافة المرتفعة لعدد المنتفعين بالأكلة ببعض الجهات بالنظر لعدد المطاعم المتوفرة ولعدد الطلبة المسجلين وما يطرحه من اشكالات الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة.
- توفير العدد اللازم لأعوان المختصين في مجال الطبخ من خلال الانتدابات بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينيّة لفائدة فنيي الصحة الغذائية، قصد تحسين جودة الأكلة وضمان شروط السلامة الغذائية.
- الشروع في الاعتماد التجريبي على البطاقة الذكية لتسديد معلوم الأكلة الجامعية والحجز، للتقليص من ظاهرة الاكتظاظ، قبل تعميم هذه التجربة على جميع مؤسسات الخدمات الجامعية.

- **الأنشطة الثقافية والرياضية**

- العمل على تحسين نسبة إقبال الطلبة وانخراطهم بالأنشطة الثقافية والرياضية عبر مراجعة الزمن المدرسي ببعض المؤسسات الجامعية حتى يتفرغ الطلبة للنشاط بمختلف النوادي.
- تحسين نسبة تأطير الطلبة بالنّـوادي الثقافية والرياضية داخل مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بتحيين الأمر عدد 2104 لسنة 1990 المؤرخ في 17 ديسمبر 1990 الخاص بانتداب المنشطين الثقافيين والرياضيين المتعاقدين بصفة عرضية والرفع من عدد الحصص المسموح بها والترفيع في المعلوم الموظف للحصة الواحدة.
- تفعيل اتفاقيات تعاون بين المؤسسات الجامعية ونظيراتها بمختلف الهياكل الثقـافية والرياضيـة وإرساء شراكة مع دور الثقافة والشباب تُشجع على الاستغلال المشترك للفضاءات الرياضية والثقافية.
- تهيئة وتأهيل الفضاءات الثقافية والرياضية الجامعية.
- التكثيف من التظاهرات الثقافية والرياضية سواء محليا وجهويا أو وطنيا ودوليا ، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لتشريك الطلبة في مختلف المسابقات.
- مزيد العناية بالمراكز الثقافية الجامعية بتوفير الاعتمادات الضرورية للتعهد والصيانة وتدعيم تجهيزاتها الضرورية للنشاط الثقافي والرياضي

- **التغطية الصحية والإحاطة النفسية.**

- دعوة باقي مؤسسات السكن الجامعي إلى التعاقد مع أطباء الصحة العمومية لتمكين الطلبة المقيمين من العلاج وخاصة في الحالات الاستعجالية والطارئة.
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية. وتفعيل اتفاقيات التعاون مع كل من الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والجمعية التونسية للوقاية من الحوادث المدرسية.
- تكثيف الإصغاء الوقائي والتواصل الاجتماعي.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأخصائيين النفسانيين.

برنـامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج : السيد الطيب بنمنصور، المدير العام للمصالح المشتركة

I. التقديم العام للبرنامج :

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تقديم الدعم التقني لمختلف البرامج في إعداد ميزانيتها وتنفيذيها بالإضافة إلى إسداء خدمات أخرى عامة تتمثل في توفير الوسائل المادية والبشرية لمختلف البرامج الأخرى مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة وفي هذا الإطار يعمل البرنامج على:

- الإشراف على مختلف المصالح الراجعة للوزارة.
- دعم مختلف المصالح الإدارية والفنية وتنسيق أعمالها ومتابعة تدخلاتها وحسن أدائها.
- الإشراف على المخططات الوزارية.
- إعداد ميزانية الوزارة.
- تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال الرفع في نسبة التأطير وإعداد المخطط الوزاري للتكوين لتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وتنويع مجالاتها لتشمل كل الأصناف الإدارية من إطارات وأعوان تنفيذ وعملة.
- إعداد وصياغة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بنشاط الوزارة بالتعاون مع مختلف المصالح المعنية.
- ترشيد التصرف في البنايات والتجهيزات من خلال بناء وتهيئة البناءات الإدارية وصيانة التجهيزات الإدارية ووسائل النقل.
- تطوير النظام المعلوماتي للوزارة وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتوفير الإطار البشري المختص في مجال تكنولوجيات المعلومات مع ضمان حسن استعمال وصيانة البرامج المعلوماتية بالوزارة.
- التعريف ببرامج الوزارة وتوفير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن من خلال رقمنة نسبة هامة من الخدمات المسداة من قبل الوزارة .

ينقسم برنامج القيادة والمساندة إلى ثلاث برامج فرعية :

-الإدارة المركزية

-مركز الحساب الخوارزمي

-مركز النشر الجامعي.

II. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التنسيق بين مختلف البرامج قصد تطويرها وانصهارها في منظومة متكاملة ومتجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية لحسن تنفيذ مختلف البرامج ومتابعتها مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة.

ونظرا للطبيعة الأفقية لبرنامج القيادة والمساندة فهو أساسا برنامج **مساندة** يسعى إلى التنسيق بين مختلف البرنامج الأخرى حيث أن تعددها واستقلاليتها قد يكون سببا في خلق ازدواج وظيفي وتداخل في الأنشطة مما يساهم في إهدار الموارد والطاقات كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير الجوانب اللوجستية والفنية والبشرية التي تساهم في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث.

وفيما يلي أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالمصاريف التي تم تنفيذها:

تم ضبط ثلاثة أهداف لهذا البرنامج وهي:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية
- تطوير المنظومة المعلوماتية
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات.

1. تحسين التصرف في الموارد البشرية :

أ- **دعم تأطير الأعوان**: في إطار مزيد إحكام التصرف في الموارد البشرية وملائمة الموارد البشرية للحاجيات الحقيقية للوزارة وتعزيز المؤسسات العمومية بالكفاءات لتطوير عمل الإدارة عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير مؤشر التأطير وذلك بالعمل على الترفيع في عدد الأعوان من الصنفين الفرعيين أ1 وأ2 وتجدر الإشارة إلى محدودية الخطط المسموح بها للانتداب من الصنفين أ 2 وأ1 خلال سنتي 2015 و2016 حيث اقتصرت سنة 2016 على انتداب 28 عون من الصنفين أ1 وأ2 وقد سجل مؤشر التأطير تطورا يرجع إلى الترقيات الاستثنائية التي شملت الصنف الفرعي أ 3 تبعا لمقتضيات النظام الأساسي لسلك التعليم العالي والبحث العلمي.

ب- **تكوين الأعوان:** تندرج الاستراتيجية العامة للتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الاستراتيجية العامة للدولة في مجال التكوين من حيث الاعتناء بالعنصر البشري باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية التي تقدم للمواطنين تبقى رهينة مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على التعامل مع المتغيرات وعلى هذا الأساس بات من أولويات الوزارة تطوير القدرات الفنية لأعوانها وتأهيلهم وهو ما تبينه الاعتمادات المالية الهامة المرصودة للتكوين والتي تقدر بمليون دينار وقد ساهمت هذه الاعتمادات في توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين حيث تولت الوزارة خلال سنة 2016 تنظيم 413 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة شملت 5933 عونا بكلفة جملية قدرت بحوالي 617 ألف دينار وبمعدل 14 مشارك في كل دورة تكوينية وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين بعنوان سنة 2016 حوالي 62.3 % بزيادة قدرها 6 % مقارنة بسنة 2015 حيث كانت نسبة الاستهلاك 56.5 % هذا وقد عملت الوزارة على تحسين نسبة رضاء المشاركين في دورات تكوينية والتي بلغت حدود 90 % وهي نسبة هامة ترجع بالأساس إلى الدقة المعتمدة في ضبط حاجيات لتكوين حيث تم اعتماد مؤشرات موضوعية في تحديد البرامج التكوينية انطلاقا من مبدأ أن التعرف على موضع النقص في القدرات الوظيفية للأعوان يمكن من تحديد أهداف التكوين والطرق التي سيتم اعتمادها في تنفيذ مخطط التكوين بأكمله وقد تمثلت أهم الأنشطة التكوينية في المحاور التالية :

- الحوكمة واليقظة الاستراتيجية والاستشراف
- الحوكمة وآليات تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد
- التخطيط الاستراتيجي
- أخلاقيات المهنة وتثمين العمل الأرشيفي
- الإعلامية والانترانت والإدارة الالكترونية
- تقنيات إعداد وتحرير النصوص القانونية وجودة التشريعات
- الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر

2. تطوير المنظومة المعلوماتية:

أ- تعزيز الخدمات المسداة عن بعد:

في إطار تقريب خدماتها من المواطن تسعى وزارة التعليم العالي إلى الترفيع في خدماتها المسداة عن بعد وقد تم سنة 2016 زيادة خدمتين على الخط تضاف إلى 27 خدمة موضوعة على الخط منذ سنة 2015 تتمثل في :

- خدمة الترشح للمناظرات الخارجية للانتداب بالإدارة المركزية والجامعات.
- خدمة استخراج الاستدعاءات لاجتياز المناظرات الخارجية للانتداب بالنسبة لمترشحي الإدارة المركزية.

ب- توسيع استعمال تكنولوجيات للمعلومات:

تم خلال سنة 2016 الترفيع في نسبة الأعوان المرتبطين بشبكة الانترنات الحاصلين على حساب الكتروني على الشبكة الوطنية الجامعية وذلك بـ 187 اشتراكا جديدا لفائدة الأعوان الإداريين من بين 777 اشتراكا جديدا بعنوان سنة 2016 (أساتذة وباحثين ..) وقد بلغ العدد الجملي للمشتركين على الشبكة الوطنية الجامعية 11609 إلى حدود ديسمبر 2016.

3. تحسين التصرف في البناءات والتجهيزات

أ- التصرف في بالبناءات:

تم خلال سنة 2016 تهيئة وتهذيب 27 مؤسسة جامعية بكلفة جملية قدرها 20.1 م د.

موزعة على النحو التالي:

- 15 مؤسسة خدمات جامعية بكلفة 11 م د.
- 12 مؤسسة تعليم عالي بكلفة قدرها 7 م د

الى جانب 3 مركبات جامعية بكلفة 2.1 م د.

ب- التصرف في التجهيزات :

خلال سنة 2016 تم إعداد وانجاز 133 ملفا:

- 23 كراس شروط
- تقديم 42 ملفا أمام لجان الصفقات منها 19 تقرير تقييم عروض و06 ملفات ختم نهائي لصفقات و17 ملفات تغيير مواصفات فنية.
- خلاص 68 صفقة بمبلغ جملي قدره13,3 مليون دينار.

وفي إطار متابعة مختلف الملفات تم عقد 50 اجتماعا و13 ورشة عمل مع مختلف المؤسسات والأطراف المعنية:

وتتمثل الاجتماعات في متابعة انجاز اقتناءات المعدات والتجهيزات لفائدة مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الممولة على الموارد العامة للبلاد التونسية والتمويلات الخارجية من إعداد كراسات الشروط وتقارير تقييم لعروض ومتابعة انجاز وخلاص الصفقات.

كما تعقد ورشات عمل فنية لمساعدة المؤسسات المعنية على إعداد الملفات المتعلقة بذلك من إعداد كراسات الشروط الإدارية والفنية وتقييم العروض ومتابعة الصفقات.

وتكون هذه الاجتماعات والورشات بحضور المعنيين بالملفات من مختلف المؤسسات ومراكز البحث والإدارات المعنية.

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016:

1. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

خلال سنة 2016، بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة **97%** أي بتحسن يقدر بـ 20% مقارنة بسنة 2015 التي بلغت فيها هذه النسبة 77%. ويرجع هذا أساسا الى ارتفاع نسبة الانجاز لنفقات التصرف لتبلغ **90%** مقابل 61% سنة 2015. وبدورها شهدت نفقات التنمية (الاستثمارات المباشرة) تحسنا على مستوى نسب الانجاز حيث تجاوزت الـ 100%.

وتبين الجداول التالية مختلف نسب الانجاز المسجلة لبرنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة.

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د	تقديرات 2016	إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
	إع.الدفع	2016	الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**31 879**	**28 743**	**3 136**	**90%**
التأجير العمومي	24 719	22 504	2 215	91%
وسائل المصالح	6 340	5 566	774	88%
التدخل العمومي	820	673	147	82%
نـفقات التنمية	**14 958**	**16 549**	**-1 591**	**111%**
الاستثمارات المباشرة	**14 958**	**16 549**	**-1 591**	**111%**
على الموارد العامة للميزانية	13 958	16 443	-2 485	118%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1 000	106	894	11%
التمويل العمومي	**0**		**0**	
على الموارد العامة للميزانية			0	
على موارد القروض الخارجية الموظفة			0	
مجموع الميزانية	**46 837**	**45 292**	**1 546**	**96,70%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يلاحظ ضعف نسبة الاستهلاك للاعتمادات المتاتية من القروض الخارجية حيث بلغت **11%** خلافا للاستثمارات المباشرة على الموارد العامة للميزانية التي بلغت نسبة الانجاز **118%**.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة سنة 2016

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

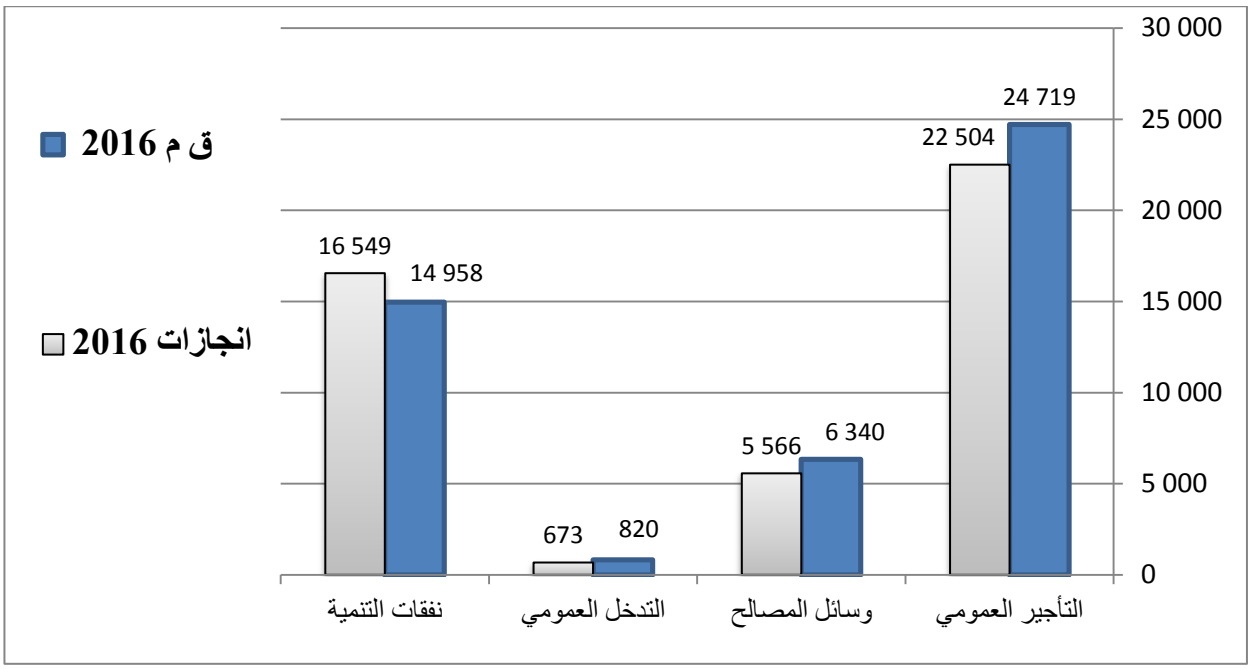

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2016 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م 2016	انجازات 2016	الفارق	نسبة الإنجاز
المصالح المركزية (تعليم عالي)	29 707	26 748	2 959	90%
المصالح المركزية (بحث علمي)	7 011	13 708	-6 696	196%
مركز الحساب الخوارزمي	9 230	4 127	5 103	45%
مركز النشر الجامعي	889	710	179	80%
المجموع العام	**46 837**	**45 292**	**1 546**	**97%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2016

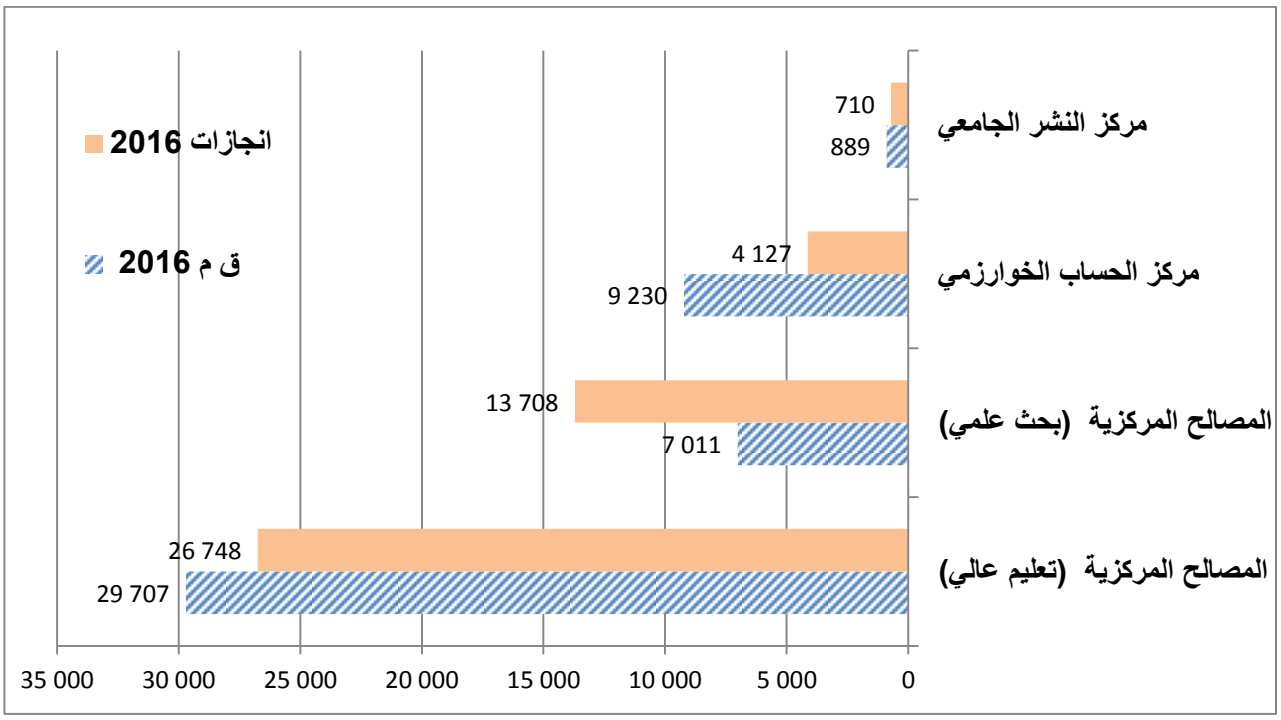

2. نتائج القدرة على الأداء لسنة 2016

من خلال تحليل مؤشرات القدرة على الأداء التي تم تحديدها خلال سنة 2016 يمكن استنتاج ما يلي:

الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

المؤشر: 1.1.4 نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق		3818	3609	% 95,5	3695	4673	% 135
العدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة		21216	20892		20831	19557	
نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة		% 18	%17.2		%17.73	%23.89	

تحليل نتائج المؤشر

بالنسبة للمؤشر الأول المتعلق بتحسين نسبة التأطير نلاحظ وجود تطور في نسبة المؤشر التي بلغت 23 % سنة 2016 وهذا التطور يرجع أساسا إلى الترقيات التي شهدتها الأصناف الفرعية أ3 إلى الصنف الفرعي أ2 خاصة مع الترقيات الاستثنائية بعنوان سنتي 2015 و2016 طبقا لمقتضيات الأمر عدد 426 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري للتعليم العالي والبحث العلمي.

علما وأن الانتدابات الخارجية بعنوان سنة 2016 تمت كما يلي:

-17 مكتبي

- 11 مهندس أول.

المؤشر: 2.1.4 نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
عدد الأعوان المتكونين	عدد	5000	4458	% 91.3	5500	5933	% 115
العدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة	عدد	21260	20892		20831	19557	
نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة	نسبة	%23	%21		% 26	%30	

تحليل نتائج المؤشر

في إطار السعي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين تولت الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2016 تنظيم حوالي 413 دورة تكوينية في اختصاصاتك متعددة انتفع منها 5933 عونا وقد بلغ مؤشر التكوين سنة 2016 حوالي 30% ومن المتوقع أن يرتفع بعنوان سنة 2017 إلى 34% ويرجع تطوير هذا المؤشر إلى اعتماد لامركزية التكوين حيث تولت الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث تكوين 5189 عونا في حين تولت الإدارة المركزية تكوين

744عون كما ساهم تخصيص قاعة للتكوين بالإدارة المركزية منذ سنة 2014 في تعزيز التكوين الداخلي بالوزارة وتوسيع قاعدة المستفيدين علما وأن الكلفة الجملية للدورات التكوينية قدرت بحوالي 617 ألف دينار وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين حوالي 62.2 % ويرجع عدم استهلاك كامل الاعتمادات لسببين أساسيين، الأول وجود عروض غير مثمرة عند فرز طلب العروض المخصص لتنفيذ مخطط التكوين بعنوان سنة 2016 خاصة وأن بعض المحاور التكوينية تتطلب شروط فنية دقيقة والسبب الثاني مرده أن بعض الجامعات ومراكز البحث و دواوين الخدمات الجامعية لم تتوصل إلى تنفيذ كامل مخطط التكوين الخاص بها ويرجع ذلك التأخير الحاصل عند المصادقة على مخططات التكوين من طرف رئاسة الحكومة والتي تتم عادة في شهر أفريل مما يعطل الانطلاق الفعلي في تنفيذ مخططات التكوين .

هذا وقد تمثلت أهم المحاور التكوينية في :

- التصرف في الميزانية حسب الاهداف
- حوادث الشغل والامراض المهنية
- سلوك وأخلاقيات العون العمومية
- اللغة الانقليزية
- الحوكمة واليقظة الاستراتيجية والاستشراف
- الحوكمة وآليات تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد
- التخطيط الاستراتيجي
- اخلاقيات المهنة وتثمين العمل الأرشيفي
- الاعلامية والانترنات
- تقنيات إعداد وتحرير النصوص القانونية وجودة التشريعات
- الحوكمة وتحليل المخاطر
- تقنيات واستراتيجيات الاتصال وإدارة الأزمات
- التشريع الارشيفي والوثائق الرقمية
- الحوكمة والقيادة الإدارية
- إرساء أنظمة الجودة وتدقيقها
- التصرف الناجع في النزاعات المرفوعة ضد الإدارة وطرق تجنيب الإدارة التعويضات والنتائج السلبية

- المنظومات الإعلامية " انصاف ، رشاد ..."
- صيانة البنايات

ستعمل الوزارة على:

- مواصلة الترفيع في الاعتمادات المالية المخصصة للتكوين مع دعوة الجامعات ومراكز البحث إلى تنفيذ كامل مخططات التكوين الخاصة بها وذلك لتوسيع قاعدة المشاركين في الدورات التكوينية .
- مواصلة تعزيز التكوين الداخلي من خلال تشجيع المكونين المنتمين للوزارة لتأمين دورات تكوينية داخلية خاصة على المستوى الجهوي.
- تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية وتمكينهم من المشاركة في أكثر من دورة تكوينية في السنة وتنوع مجالات التكوين خاصة في مجالات الحوكمة التصرف المالي والإداري والتكنولوجيات الحديثة والتصرف في المشاريع بالنسبة للإطارات.
- تخصيص دورات تكوينية للتقنيين والعملة في مجالات الصيانة.

المؤشر: 3.1.4 نسبة رضاء المشاركين في الدورات التكوينية

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
عدد الأعوان الذين حصلوا على استفادة بعد المشاركة في الدورات التكوينية	عدد	4500	3615	% 90	4176	5340	118,5 %
عدد الأعوان المتكونين	عدد	5000	4458		5500	5933	
نسبة رضاء المشاركين في الدورات التكوينية	نسبة	% 90	% 81		87	% 90	

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل عملية تقييم الدورات التكوينية في تحليل الفوارق بين التقديرات والإنجازات المزمع تحقيقها قبل تنفيذ الدورات التكوينية أي معرفة مدى تلقي العون تكوينا مرضيا يصبح بمقتضاه قادرا على تطبيق ما تلقاه من تكوين في مجال عمله أو مدى مساهمته الفعلية في تطوير كفاءة الإدارة التي ينتمي

إليها. انطلاقا من هذا المعطى عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير نسبة رضاء الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية وذلك من خلال العمل على تشريك العون في ضبط حاجيات التكوين مما يؤدي إلى ضبط دقيق للبرامج التكوينية مع التركيز على الجانب التطبيقي فيه بالإضافة إلى دقة المعايير الفنية عند اختيار مكاتب تكوين لتنفيذ الدورات التكوينية خاصة المستوى العلمي وخبرة المكونين والعمل على تشجيع المكونين الداخليين بالوزارة في مجالي الإعلامية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع نسبة الأعوان الذين استفادوا بعد المشاركة في دورات تكوينية لتصل سنة 2016 إلى 90 % علما وأن عملية قيس مدى استفادة العون من الدورات التكوينية وخلافا للمعارف والمهارات العلمية التي يسهل قياسها نسبيا فان هذا المؤشر يصعب قياسه نظرا لأن مدى رضاء المشاركين واستفادتهم من المشاركة في الدورات التكوينية هي مفاهيم تكتسي طابعا ذاتيا يجعل عملية قياسها أمرا صعبا نسبيا.

الهدف 2.4 تطور المنظومة المعلوماتية

المؤشر: 1.2.4 نسبة الخدمات المسداة عن بعد

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
عدد الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	عدد	27	27	% 100	29	29	% 100
العدد الجملي للخدمات المسداة بالوزارة	عدد	87	87		87	87	
نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	نسبة	31.03 %	31.03 %		% 33	% 33	

تحليل المؤشر:

- يهدف مؤشر نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة إلى بلورة الجهود التي تبذلها الوزارة لتقريب خدماتها من المواطن حيث تعمل الوزارة على تقريب خدماتها من المواطن من خلال العمل على رقمنة مختلف خدماتها وتتمثل استراتيجية الوزارة في أ ن تضع سنويا ما لا يقل عن خدمتين جديدتين عن الخط وقد تولت إلى حدود سنة 2015 وضع 27 خدمة على الخط من بين 87 خدمة

تقدمها الوزارة وقد تم بعنوان سنة 2016 إضافة خدمة الترشح للمناظرات الخارجية للانتداب بالإدارة المركزية والجامعات وخدمة استخراج الاستدعاء لاجتياز المناظرات الخارجية للانتداب بالنسبة لمترشحي الإدارة المركزية.

هذا وتتمثل الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة إلى حدود سنة 2016 في 29 خدمة وهي التالية:

- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا التونسية
- إعادة التوجيه الجامعي لحاملي البكالوريا التونسية
- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا الأجنبية
- ترسيم الطلبة الجدد و الطلبة الناجحين في مناظرة إعادة التوجيه الجامعي
- ترسيم الطلبة بالمرحلتين الأولى و الثانية
- ترسم الطلبة بالدكتورا
- الترسيم بالجامعة الافتراضية
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة الجدد
- تجديد السكن الجامعي
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة القدامى
- المنح الوطنية للطلبة الجدد
- تجديد المنح الوطنية
- المنح الوطنية للطلبة القدامى غير الممنوحين المنح الوطنية للطلبة القدامى غير الممنوحين
- المنح الوطنية و القروض الجامعية للدراسة بتونس(مرحلة ثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج (المرحلة الأولى و الثانية)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الأولى و الثانية)
- المنح الوطنية للدراسات العليا المسندة للتلاميذ و الطلبة أبناء العائلات التونسية المقيمة بالخارج
- المنح الوطنية للدراسة بالخرج (المرحلة الثالثة)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج(منح التداول)
- منح التربص بالخرج بالنسبة الى المقيمين في الطب و طب الأسنان و الصيدلة
- إعادة التوجيه الجامعي عن طريق المناظرة

- الدخول عن طريق المناظرات الخصوصية الى السنة الأولى أو السنة الثانية بمؤسسات تكوين المهندسين
- إجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية مع إمكانية النسخ و إعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني
- إجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية مع إمكانية النسخ و إعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني
- توجيه المترشحين للدراسة بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية و التقنية بالمرسى
- مراحل تكوين المهندسين بفرنسا و ألمانيا.
- خدمة الترشح للمناظرات الخارجية للانتداب بالإدارة المركزية والجامعات.
- خدمة استخراج الاستدعاء لاجتياز المناظرات الخارجية للانتداب بالنسبة لمترشحي الإدارة المركزية.

هذا وستعمل الوزارة خلال الفترة المتراوحة بين 2017-2020 على مواصلة إدراج خدمتين عن بعد سنويا على الأقل للترفيع من نسبة الخدمات المسداة عن بعد وهذا النسق يعتبر ضعيفا نسبيا لكنه راجع أساسا إلى تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد.

المؤشر: 2.2.4 نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية:

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	174	174		174	174	
العدد الجملي للمؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية	عدد	50	35	% 71.4	80	70	% 88
نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق تفوق 40 ميقابايت /الثانية	نسبة	% 28	% 20		% 45	%40	

تحليل المؤشر:

تعتبر الإنجازات المحققة ايجابية وطبقا للتقديرات المرسومة حيث أن سعة الربط بالأنترنات تبقى مرتبطة بتأهيل شبكة الاتصال وبتطور استعمال الأنترنات على مستوى كل مؤسسة وذلك سواء لأهداف تعليمية أو إدارية أو بحثية وتحسين هذا المؤشر عاملا أساسيا لتلبية حاجيات مستعملي الشبكة المعلوماتية من طلبة وأساتذة وباحثين ومن النفاذ سواء للواب أو لقواعد البيانات العالمية أو شبكات البحث كما يعمل حسن ربط المؤسسات بشبكة الأنترنات على تطوير استعمال هذه التكنولوجيا في التكوين الجامعي وقد بادرت الوزارة عبر مركز الحساب الخوارزمي في مرحلة أولى إلى تحسين البنية التحتية عبر ضمان ربط جميع المؤسسات الجامعية التكوينية بالشبكة عبر الألياف البصرية و بسعة ربط ذات 10 ميغابيت في الثانية ثم واصلت في مرحلة ثانية بربط المؤسسات بسعة تدفق تتراوح بين 20 و 100 ميغابيت في الثانية و ذلك حسب حجم و اختصاص كل مؤسسة ونظرا أن سرعة التدفق المستوجبة لكي تقدم المؤسسة الجامعية خدماتها بصفة طبيعية تختلف من مؤسسة إلى أخرى ذلك أن بعض المؤسسات لا تتطلب خدماتها سرعة تدفق عالية لذا ستتولى الوزارة انطلاقا من سنة 2017 اعتماد مؤشر نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق ملائمة للقيام بنشاطها.

الهدف 3.4 تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات

الهدف 1.3.4 نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2015
عدد مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	عدد	141	139	97.5 %	141	142	% 101
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	174	174		174	174	
نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	نسبة	% 81	79.3 %		% 81	81.6 %	

تحليل المؤشر:

تعمل الوزارة على تحسين مؤشر المؤسسات التي تعمل في فضاءات قارة ذلك أن توفير فضاءات قارة يساهم في تحسين جودة التعليم العالي وتمثل نسبة المؤسسات التي تعمل في إطار المساكنة أو الكراء أو مساكنة وكراء حوالي 19 % من مجموع مؤسسات التعليم العالي وتتوزع كالآتي :

142 مؤسسة تعليم عال في فضاءات قارة (ملك الدولة)

26 مؤسسة في إطار الكراء

5 مؤسسات في إطار المساكنة

1 مؤسسات في إطار الكراء والمساكنة

علما وأن البرنامج الوزاري يعمل على تطوير عدد المؤسسات التي تعمل في فضاءات قارة ليبلغ 151 مؤسسة سنة 2020.

خلال سنة 2016، تم تسليم كامل البنايات المتعلقة بثلاث مشاريع بناء مقرات جديدة خلال سنة 2016 وهي المعهد المعهد العالي للتجارة والمحاسبة ببنزرت لمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بزغوان والمعهد العالى لتكنولوجيات المعلومات والاتصال ببرج السدرية.

المؤشر 2.3.4 معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية	الشهر	20	14	%142	20	16	%125

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية في المدة المقضاة بين تاريخ الإعلان عن المنافسة إلى تاريخ الحصول على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض.

تم احتساب هذا المؤشر لمدة ثلاث سنوات 2014-2015-2016.

شمل احتساب المؤشر 32 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات.

استغرقت هذه المدة 15587 يوما.

تم تحديد 20 شهرا كتقديرات لمعدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية لسنة 2016 وقد تم انجاز 16 شهرا فقط أي بفارق ايجابي 04 أشهر.

يبقى هذا الانجاز بعيدا عن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتيب والإجراءات والمقدرة بحوالي **04 أشهر**: **45 يوما** إعلان المنافسة+ **60 يوما** لتقييم العروض (بالنسبة للمنافسة التي يحدد فيها مدة صلوحية العروض ب 120 يوما طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية) +**20 يوما** للحصول على رأي لجنة الصفقات ذات النظر (طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية).

مع العلم وأن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتيب والإجراءات تعتبر غير واقعية بالنظر لأهمية طلبات العروض من ناحية وعدد التجهيزات والمشاركين ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة في تقليص المدة المستغرقة للتقييم وعدد جلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها (انظر الإشكاليات والمقترحات).

المؤشر 3.3.4 نسبة انجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2015	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز لسنة 2015	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجاز لسنة 2016
نسبة إنجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية	نسبة مئوية	%60	52,03%	%86	%60	% 39,1	%65

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل الاقتناءات المنجزة في عدد التجهيزات موضوع نتائج تقييم العروض والتي حصلت على الرأي النهائي للجنة لجنة الصفقات ذات النظر.

تم احتساب هذا المؤشر لمدة ثلاث سنوات 2014-2015-2016.

شمل احتساب المؤشر 32 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات.

تم برمجة اقتناء 1528 جهاز.

أدت نتائج تقييم العروض وآراء لجان الصفقات إلى الموافقة على اقتناء 598 جهازا.

تم تحديد نسبة اقتناء 60 % من التجهيزات المبرمجة كتقديرات 2016.
تم انجاز 39,14 % خلال الثلاث السنوات المعنية أي بفارق سلبي بحوالي 21 %.
وتعتبر هذه النسبة غير مرضية باعتبار أن كل جهاز يعتبر حاجيات متأكدة لبرامج التكوين والبحث.
ويمكن أن ترجع النسبة المنجزة إلى ثلاث أسباب متعلقة بـــ:

- غياب الدقة في ضبط الخاصيات الفنية مما ينجر عنه تقديم عروض غير مطابقة.
- صعوبة ضبط التقديرات المالية للتجهيزات العلمية التي ينجر عنها رفض بعض العروض المطابقة لتجاوزها بكثير هذه التقديرات.
- طول المدة المستغرقة في تقييم العروض وجلسات لجان الوزارية للصفقات ذات النظر مما ينجر عنه إلغاء اقتناء بعض التجهيزات لعدم تمديد العارضين في عروضهم.

ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة في مزيد تدقيق الخاصيات الفنية والتقديرات المالية للتجهيزات وتقليص المدة المستغرقة للتقييم ولجلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها.

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تتمثل أهم الإشكاليات في ما يلي:

- توجه الحكومة نحو الحد من التنداب سنة 2016، حيث تم فتح مناظرتين لانتداب في الأصناف الفرعية أ1 وأ2 وهو رقم ضعيف بالنسبة لما تم برمجته لتطوير مؤشر التأطير بالوزارة وما شهده التطور في هذا المؤشر يرجع فقط إلى الترقيات الاستثنائية.
- بالنسبة للتكوين لم يتسن تنفيذ كامل المحاور المدرجة بطلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين وذلك لعدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- تأخير انجاز مخططات التكوين لبعض الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث .
- سوء توزيع روزنامة التكوين حيث أن التأشير على مخطط التكوين من طرف رئاسة الحكومة يكون في حدود شهر أفريل وهو ما يحول دون تنظيم الدورات التكوينية طيلة السنة باعتبار طول إجراءات الدعوة للمنافسة.

- ضعف تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث .

بالنسبة للهدف الثاني: تطوير المنظومة المعلوماتية

تتمثل الإشكاليات في :

- عدم توفر البنية التحتية لتوسيع قاعدة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق بالأنترانت ملائمة حسب النسق المرسوم خاصة فيما يتعلق بشبكة الاتصال.
- تشعب أدلة الإجراءات الخاصة بالخدمات المسداة من الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة توفير الخدمة الخاصة بها على الخط.
- نقص في الكفاءات المختصة في ميدان البرمجة.
- النقص في الكفاءات في ميدان الإعلامية و التصرف في الشبكات على مستوى المؤسسات الجامعية

بالنسبة للهدف الثالث :تحسين التصرف في البناءات والتجهيزات:

أ- <u>الإشكاليات المتعلقة باقتناء التجهيزات العلمية:</u>

<u>الإشكاليات العامة:</u>

- نقص في التكوين المختص في الإجراءات التطبيقية لاقتناء التجهيزات رغم دورات التكوين التي قامت بها إدارة التجهيزات والصفقات وإعدادها لدليل اجراءات موحد وتفسيري يحدد الوثائق، المناهج والنماذج للإجراءات والعلاقة بين المصالح المعنية،
- تعدد وكثرة الملفات المناطة بعهدة مصالح إدارة التجهيزات والصفقات بالإدارة العامة للبنايات والتجهيز خاصة في عدم وجود العدد الكافي من الموارد البشرية لدراسة الملفات في الآجال،
- عدم ايلاء الأهمية اللازمة من طرف الجامعات، المؤسسات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية لملفات اقتناء التجهيزات من ناحية الموارد البشرية والتنظيمية واللوجستية الموضوعة على ذمة المصالح المعنية
- مركزية الاعتمادات أدى إلى عدم تعاطي الجامعات، المؤسسات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية مع ملفات اقتناء التجهيزات بالطريقة المطلوبة،
- انغماس الإدارة المركزية في القيام بالإجراءات الفنية والعملية الروتينية لملفات الاقتناءات (في حين أنها من مهام مصالح على مستوى المؤسسات) جعلها تبتعد على الأهداف المطلوبة منها: من ضبط استراتيجيات وأهداف، تنسيق العمليات بين مختلف المؤسسات، توحيد الإجراءات، إعداد

بنك معلومات للمساعدة في اخذ القرار، إعداد ومتابعة مؤشرات النشاط والأهداف لحسن التعاطي مع الملفات، إعداد منظومة معلوماتية وإعلامية على المستوى الوطني متعلقة بملف التجهيزات بكل جوانبه من ضبط الحاجيات، الاقتناء، الاستغلال، الصيانة،....

- عدم التعهد المباشر من طرف مصالح الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية بالملفات والعمل على مطابقتها للإجراءات القانونية والترتيبية مما أدى إلى كثرة تبادل المراسلات والوثائق بين هذه المصالح ومصالح إدارة التجهيزات والصفقات: يقع إرسال الملفات في شكلها الأولي إلى مصالح إدارة التجهيزات والصفقات لدراستها ومن ثمة إعادتها إلى مصالح الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي للإصلاح أو التحيين

صعوبات عند تحديد الحاجيات:

- عدم وجود مراجع موحدة لتحديد الحاجيات طبقا للبرامج البيداغوجية وبرامج البحث: لجان إعداد البرامج البيداغوجية لم تأخذ بعين الاعتبار إعداد جذاذات الأشغال التطبيقية والتجهيزات والمعدات الخاصة بها، مؤسسات البحث ليس لها استراتيجية واضحة لقائمة التجهيزات المتعلقة ببرامج البحث
- عدم إلمام معدي الحاجيات من التجهيزات والمعدات من المؤسسات بإجراءات الاقتناء وخاصة من ناحية إعداد للخاصيات الفنية
- العمل التطوعي لإعداد الحاجيات ينجر عنه التأخير في الانجاز وعدم إعطاء الأهمية اللازمة لذلك
- عدم تفرغ المعنيين بإعداد الخاصيات الفنية خاصة من الأساتذة والباحثين: عدم الاستمرارية في العمل
- عدم وجود رقابة على مطابقة التجهيزات للحاجيات البيداغوجية ولبرامج البحث العلمي
- عدم وجود دراسة جدوى لاقتناء التجهيزات تتضمن الموازنة بين الحاجيات، الأولويات، الاعتمادات والتكلفة
- صعوبة ملائمة خصوصية التجهيزات خاصة المتعلقة بالبحث العلمي بمبدأ المنافسة

صعوبات عند النشر والإعلان:

- طول اجراءات نشر طلب العروض الذي يتطلب طلب أثمان لكل إعلان وإصدار إذن تزود
- نشر الإعلان على المنافسة في صحف ضيقة الانتشار طبقا لقاعدة الأقل ثمنا دون تحديد شروط أخرى

- صعوبة التعامل من الناحية العملية مع موقع المرصد الوطني للصفقات العمومية في نشر طلب العروض خاصة حين تكون المنافسة تتضمن الكثير من الفصول فصول أو أقساط : أكثر من 400 مثلا

صعوبات عند التقييم للعروض

- نقص في التكوين الفني للأعوان المكلفين بمتابعة عملية تقييم العروض
- عدم الدراية الكافية أحيانا من لجان تقييم العروض بكيفية تقييم العروض وفقا للمنهجيات المضبوطة بكراسات الشروط وتراتيب الصفقات العمومية
- العملية التطوعية للجان التقييم وعدم التفرغ من أهم عوامل التأخير في انجاز ملفات الاقتناءات
- عدم تفرغ أعضاء لجان التقييم وعدم استمرارية العمل: الاعتماد على العمل الفردي حسب تفرغ كل طرف

الصعوبات عند عرض ملفات تقييم العروض على اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات

- التأخير في برمجة الملفات من اللجنة الوزارية
- التأخير في التوصل برأي اللجنة الوزارية
- التأجيل المتكرر لجلسات اللجنة الوزارية
- تعدد تأجيل النظر في بعض الملفات بإبداء ملاحظات شكلية ليس لها تأثير على نتائج التقييم
- تعدد تأجيل النظر للملف الواحد وبملاحظات مختلفة ومتعددة
- تدخل اللجنة في تحديد جدوى الاقتناء
- تدخل اللجنة في المجالات الفنية التي تتطلب الاختصاص

صعوبات عند تنفيذ الصفقة

- تعدد الأطراف المتداخلة في إمضاء الصفقة
- طول اجراءات إبرام الصفقة
- نقص في التكوين للأعوان المكلفين بمتابعة انجاز الصفقات داخل المؤسسات وخاصة في اجراءات الاستلام الوقتي
- تعدد الأطراف المطالبة بتعهد الفاتورة بعد الاستلام الوقتي للتجهيزات والمعدات

الصعوبات عند الختم النهائي للصفقة:

- التأخير في اجراءات الاستلام النهائي من قبل المؤسسات

- بعض الملاحظات تتعلق بمعطيات واقعية ولم يعد بالإمكان تغييرها إلا بالتبرير أو تحميل المسؤولية

ب- <u>الإشكاليات بالنسبة لصيانة التجهيزات والمعدات</u>

- نقص في أعوان المخابر المكلفين بمتابعة استغلال التجهيزات داخل الفضاءات المعنية.
- عدم توفر مختصين في مجال صيانة التجهيزات بالمؤسسات ونقص في تكوينهم.
- نقص في الاعتمادات المخصصة للصيانة.

ت- <u>الإشكاليات فيما يتعلق بالبناءات:</u>

<u>الإشكاليات العامة:</u>

- عدم انتهاء الأشغال ببعض المشاريع حسب الرزنامة المضبوطة
- غياب برنامج وآليات واضحة لمتابعة استغلال الفضاءات وصيانتها.

<u>بالنسبة لمرحلة ضبط الحاجيات :</u>

- عدم التدقيق عند إعداد البرنامج الوظيفي والفني فيما يتعلق بالمواصفات الفنية (الفضاءات الخصوصية والتجهيزات المزمع تركيزها مثل المخابر والورشات ...)

<u>بالنسبة لمرحلة الدراسات الفنية والمعمارية:</u>

- طول آجال تعيين المصممين (المهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين ومكاتب المراقبة الفنية) نظرا لإجبارية اللجوء إلى مناظرة معمارية أو طلب ترشحات بالملفات لتعيين المصممين عندما تتجاوز كلفة المشروع 800 أ د.

<u>بالنسبة لمرحلة الإنجاز:</u>

- تجاوز الكلفة التقديرية للمشروع للاعتمادات المرصودة .
- وجود اشكاليات راجعة للمقاولين المكلفين بالإنجاز واخلالات فنية من قبل المقاولين.
- وجود اخلالات في غالب الأحيان عند استغلال البنايات في ما يتعلق بجودة البناءات ومطابقتها للمواصفات الفنية.
- عدم تحمل مصممي المشروع والمقاولات المكلفة بإنجازه مسؤولية العيوب التي تظهر بعد الاستلام النهائي للأشغال والتي لا تدخل في إطار التأمين العشري.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها عملا على تجاوز الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ البرنامج وتحسين الأداء مستقبلا:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد البشرية

- تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي وذلك من خلال تعيين إطار لمتابعة البرامج التكوينية والتنسيق مع الإدارة المركزية في هذا المجال.
- تعزيز الإطار المختص الكافي لمتابعة ملف التكوين بالوزارة باعتبار أن هنالك مصلحة واحدة صلب إدارة الموارد البشرية تعنى بالتكوين.
- تقديم مقترحات إلى مصالح الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات برئاسة الحكومة قصد المصادقة على مخطط التكوين خلال شهر جانفي على أقصى تقدير وذلك حتى نتمكن من نشر طلب العروض خلال الثلاثية الاولى من السنة وبالتالي تنفيذ الدورات التكوينية على امتداد السنة.
- عقد اجتماعات دورية مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي قصد تحديد السلبيات المتعلقة بمجال التكوين والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الهياكل وضبط حاجياتهم في التكوين.
- ضرورة توفير التجهيزات الإعلامية اللازمة للأنشطة التكوينية (حاسوب- جهاز العرض الحائطي) ووضعها على ذمة مصلحة التكوين وتحسين الأداء لاعتمادها في الدورات التكوينية المبرمجة داخل فضاءات الوزارة.
- احداث تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الاحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتكوين لبعض الهياكل حتى تتمكن من انجاز مخطط التكوين الخاص بها.
- تشجيع التكوين الداخلي من خلال تمكين الإطارات التابعين للوزارة من تنشيط دورات تكوينية في المجالات الخصوصية كمجال الاعلامية والتصرف في الميزانية حسب الاهداف والصفقات العمومية...
- رفع نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية (الترفيع في عدد المشاركين في الدورات التكوينية بالنسبة للعدد الجملي للأعوان) بهدف بلوغ مؤشر عدد المنتفعين بالتكوين سنويا إلى حدود 40 % من العدد الجملي للأعوان خلال سنة 2020.
- مواصلة إعتماد آلية التكوين عن بعد خاصة في مجالات تكنولوجيات المعلومات واللغات.

- حث الجامعات والدواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث على تنفيذ مخططاتهم السنوية للتكوين.
- التشجيع على التكوين الإشهادي.
- مزيد تدقيق كراسات الشروط الفنية عند إعداد طلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين.
- تنفيذ الدورات التكوينية من خلال كراسات شروط موحدة بين الإدارة المركزية والجامعات ومراكز البحث وذلك بهدف توحيد الشروط الفنية للدورات التكوينية بالإضافة إلى مزيد تدقيق الحاجيات التكوينية للأعوان من خلال استمارات فردية تضبط الحاجيات الخصوصية لكل عون مع العمل على بعث قاعدة بيانات تخص كل الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية لتمكينهم من المشاركة في دورات تكوينية سنوية في اختصاصات مختلفة.

بالنسبة للهدف الثاني: تطوير المنظومة المعلوماتية:

- تأهيل وتدعيم الموارد البشرية المختصة في تطوير برمجيات الواب الذي يعتبر واحد من أهم العوامل التي ستمكن من المزيد من النجاعة في تحقيق القيمة المنشودة.
- ادماج خدمة مطلب معادلات الشهائد العلمية على الخط.
- ادماج خدمة ترسيم الطلبة على الخط للقطاع الخاص.
- العمل على وضع خطة متكاملة لتطوير المنظومة المعلوماتية بالوزارة و تطوير آليات تبادل المعطيات مع جميع المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- العمل على تطوير و وضع منظومات تكميلية تعمل على تحليل المعلومة و تكون سندا أساسيا لاتخاذ القرار.
- تطوير قاعدة منظومة المتابعة لتراسل المعطيات بمركز الحساب الخوارزمي.
- المتابعة الحينية لتدفق المعلومات على الشبكة وقياس مدى استعمال سعة الربط المتاحة لكل مؤسسة والتدخل لدى مزود الاتصالات للترفيع في سعة الربط عند الحاجة.

بالنسبة للهدف الثالث: تحسين التصرف في البناءات والتجهيز:

أ- <u>بالنسبة لاقتناء التجهيزات العلمية تتمثل أهم المقترحات فيما يلي:</u>

<u>بالنسبة للتوجهات العامة</u>

- تبويب ميزانية العنوان الثاني الخاصة بموارد الخزينة العامة وبالتمويلات الخارجية بميزانيات الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية مباشرة حتى يتسنى

لمصالحها التعهد بالملفات المعنية بصفة كلية

- لضمان مقاييس المواصفات والجودة في معالجة ملفات التجهيزات بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية، من الضروري أن يكون تعاطي مصالح إدارة التجهيزات والصفقات مع هذه الملفات بالمرافقة والتاطير والتكوين لمختلف المصالح المعنية بالجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية والعمل على توحيد الإجراءات وتبسيطها وإعداد بنك معطيات على المستوى الوطني يمكن من حسن التصرف، المتابعة واستغلال وصيانة التجهيزات، عوضا على القيام بنفس الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها مصالح المؤسسات المعنية.
- التكثيف من الدورات التكوينية للمعنيين بالملفات التي تقوم بها إدارة التجهيزات والصفقات
- تركيز منظومة تصرف في التجهيزات العلمية
- رقمنة الملفات والإجراءات وذلك بهدف:

✓ متابعة انجاز ملفات اقتناء التجهيزات : الآجال، التقارير، اللجان، الاجتماعات...

✓ متابعة استغلال التجهيزات: الوظيفة، نسبة الاستغلال والصيانة

✓ متابعة أنشطة المصالح المعنية بالتجهيزات باستعمال شبكات إعلامية مع المؤسسات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث وذلك لحسن معالجة ودراسة الملفات وتوفير المعطيات الحينية والإحصائيات

✓ إعداد بنك معطيات ضمن شبكة إعلامية بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث يتضمن قائمات التجهيزات المتوفرة حسب توزيعها على: المؤسسات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث، المخابر والفضاءات، البرامج البيداغوجية ومشاريع البحث، الخاصيات الفنية حسب نوعية التجهيزات والأثمان

➲ **<u>بالنسبة لتحديد الحاجيات:</u>**

- إعداد قائمات نموذجية للتجهيزات المتعلقة بمختلف المخابر والفضاءات اعتمادا على البرامج البيداغوجية وبرامج البحث العلمي ومتطلبات الخدمات الجامعية يقع اعتمادها كمرجع لتحديد الحاجيات. يمكن للجان الوطنية والقطاعية بالنسبة للبرامج البيداغوجية مثلا القيام بذلك على المستوى الوطني وذلك استئناسا بتجربة شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في هذا المجال.
- تجميع أعضاء إعداد الخاصيات الفنية لكل ملف في مكان واحد وبتفرغ كامل لمدة تحدد بانتهاء العملية وتضبط روزنامة حسب الملف مع إيجاد طريقة تحفيزية لذلك

- إحداث لجنة وطنية لتحديد الحاجيات والخاصيات الفنية لتجهيزات المطاعم والمبيتات على مستوى دواوين الخدمات الجامعية مع الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة حديثا مع بعض الوزارات على غرار وزارة السياحة في هذا الخصوص
- الأخذ بالاعتبار بخصوصية تجهيزات البحث التي تتطلب دقة تمكنها من ابرز النتائج البحث بالكيفية العالمية المطلوبة: يمكن إفرادها بإجراءات استثنائية بخصوص الصفقات العمومية كاعتماد التفاوض المباشر حلا لذلك
- نظرا لتشابه التجهيزات بين مختلف دواوين الخدمات الجامعية وللاستفادة وتجميع الكفاءات الموجودة بالدواوين يقترح إحداث لجنة موحدة على مستوى الدواوين الثلاث لإعداد الحاجيات والخاصيات الفنية للتجهيزات المطلوبة.

بالنسبة لإجراءات النشر والإعلان عن المنافسة

- اعتماد مقاييس في اختيار الصحف التي ينشر بها إعلان المنافسة وخاصة من ناحية الانتشار
- تقليص اجراءات وأجال نشر الإعلان على المنافسة
- مزيد العمل على مستوى موقع المرصد الوطني للصفقات العمومية لتسهيل عملية نشر طلبات العروض خاصة حين تكون المنافسة تتضمن الكثير من الفصول فصول أو أقساط

بالنسبة لتقييم العروض:

- تجميع أعضاء تقييم العروض لكل ملف في مكان واحد مكان واحد وبتفرغ كامل لمدة تحدد بانتهاء العملية وتضبط روزنامة حسب الملف
- توفير كل المستلزمات والظروف الملائمة واللوجستية على ذمة كل فريق لإنجاح ذلك
- إيجاد طريقة تحفيزية لأعضاء لجان تقييم العروض
- التكثيف من الدورات التكوينية للمعنيين بالتقييم

بالنسبة لتقييم العروض من طرف اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات:

- مزيد الحرص على الإسراع في النظر في الملفات وإبداء الرأي من قبل اللجنة الوزارية للصفقات مع التنصيص على كل الملاحظات إن وجدت في الجلسة الأولى ويمكن الاستئناس باللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية
- إذا كانت بالملف ملاحظات شكلية يمكن تضمينها في شكل توصيات

بالنسبة لتنفيذ الصفقة

- الإسراع في اجراءات إبرام الصفقة وخاصة التي تم فيها إبداء الموافقة من فبل لجنة الصفقات المعنية بخصوص تقرير تقييم العروض
- تطبيق إرجاع الحجز بعنوان الضمان آليا بعد انقضاء الأربع أشهر (مع وجود ضمان) من الاستلام النهائي والتي لم يتم إبداء رأي اللجنة الصفقات فيها تطبيقا للإجراءات الترتيبية في الغرض

ب- بالنسبة لصيانة التجهيزات والمعدات:

- توفير الأعوان الكافيين المعنيين بمتابعة استغلال التجهيزات من ناحية العدد والاختصاص
- إرساء منظومة تكوين دورية متواصلة في الصيانة لفائدة الأعوان المعنيين بمتابعة استغلال التجهيزات
- تكوين مصلحة داخل كل مؤسسة تهتم بمتابعة حسن استغلال وصيانة المعدات
- تكوين مصلحة مركزية على مستوى الجامعة تهتم بالتنسيق بين المصالح المذكورة بالنسبة للمؤسسات الجامعية
- مزيد التنسيق بين المؤسسات ذات النشاط المتشابه وخاصة مؤسسات دواوين الخدمات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث للاستفادة من عقود الصيانة المشتركة
- اقتناء منظومة إعلامية للغرض
- إرساء منظومة صيانة المعدات داخل المؤسسات بالاستفادة من خبرات الإطار البحثي، التدريسي والتقني وعقود الصيانة مع الشركات المختصة.

ت- فيما يتعلق بالبناءات فتتمثل أهم المقترحات في :

- اتمام انجاز بعض المقرات التي تم الشروع فيها خلال السنتين الأخيرتين.
- اتمام انجاز المشاريع التي مازالت بصدد الدراسات الأولية أو الدراسات الفنية فيما يتعلق بالفضاءات السوغة حاليا.
- توفير مخزون عقاري لمؤسسات جامعية في فضاءات مسوغة حاليا ومكتظة وغير ملائمة لمتطلبات التكوين.
- تعيين لجان مختصة لضبط الحاجيات أو اللجوء إلى مكاتب دراسات مختصة.
- النظر في إمكانية ترفيع سقف المشاريع التي يخول اللجوء إلى التعيين المباشر .

- تفعيل مهمة الجانب الاقتصادي للمشروع والتي توكل إلى مكاتب المراقبة الفنية للنظر في مواقع الاقتصاد في المشروع .
- إسناد مهمة القيادة إلى مكاتب مختصة.
- تنقيح الأمر عدد 71 لسنة 1978 لمراجعة طرق الخلاص ومواكبة التطورات في ميدان البناءات المدنية.
- تبسيط اجراءات الفسخ واعادة اسناد الصفقة.
- ايجاد آليات لتحديد المسؤوليات والردع عند استلام البنايات واستغلالها.